الجمهـــــــــــورية الجزائـريـــة الديمقراطية الشعبيـــــــــة
وزارة التعلـــــــيم العـــالي و البحـــث العلمـــي
جـــامعة أبو بكر بلقـــايد -تلمســـــان-
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية.
تخصص: التحليل الإقتصادي.

عنوان المذكرة

أثر الشراكة الأورو-متوسطية على سوق العمل -حالة الجزائر-

من إعداد الطالب:
بوعلي عبد القادر

تحت إشراف.
أ.د: شريف شكيب أنور

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بوطالب قويدر	أستاذ التعليم العالي-جامعة تلمسان-	رئيسا
أ.د. شريف شكيب	أستاذ التعليم العالي-جامعة تلمسان-	مشرفا
د. زياني طاهر	أستاذ محاضر-جامعة تلمسان-	ممتحنا
د.شريف مصطفى	أستاذ محاضر-جامعة تلمسان-	ممتحنا

السنة الجامعية.
2007-2006

ملخص البحث:

هدف هذه المذكرة هو دراسة و تحليل الآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على سوق العمل و التشغيل في الجزائر، جراء التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية تمهيدا لإقامة منطقة التبادل الحر في آفاق 2017، وذلك بمحاولة تحليل واقع سوق العمل في الجزائر و دراسة مضمون اتفاق الشراكة لمعرفة الآثار المتوقعة، إضافة إلى تحليل مختلف السياسات المرافقة لنجاح هذه المنطقة.

كلمات المفتاح:العولمة الاقتصادية، الشراكة الأورومتوسطية، الشراكة الأوروجزائرية، سوق العمل، تأهيل المؤسسات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر.

مقدمة عامة

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بروز العديد من التكـتلات الاقتـصادية بمختلف أنواعها، و إقامة شراكة اقتصادية باعتبارها فرصة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من بلدان المُنظمّة للتكتل، و كذا توسيع حجم التبادل التجاري بين الدول مما يؤدي إلـى ارتفاع الدخول القومية في هذه البلدان و ذلك بالرجوع إلى النظرية الجديدة للتجارة الدوليـة التي تُنظّر لربحية الجميع من التحرير التجاري "الكل رابح" Touts gagnants بـدلا مـن التجارب الأولى التي تمثلت في سياسة إحلال الواردات.

إن بروز هذه التكتلات و التحالفات الاقتصادية قد أثّر كثيرا على نمـط المعـاملات الاقتصادية العالمية، من خلال الرغبة في السيطرة على الأسواق العالمية و التنافس الـشديد بين القوى الاقتصادية العالمية في الأسواق العالمية الكبيرة، لضمان بيع و تسويق منتجاتهـا الضخمة، و في خضم التصادم و الصراع على المصالح الاقتصادية بين الدول العظمى، لـم تجد الدول النامية بُدّا من إتباع سياسة التحالفات و التكـتلات كأسـاس لمواجهـة المنافـسة و تحقيق معدّلات نمو مرتفعة و من أجل ضمان النفوذ إلى أسواق الدول المتقدمة و جلـب التكنولوجيا لتعزيز المناخ الاستثماري و تحسين و تأهيل أداء القطاعات الاقتصادية.

و مما سبق فمنذ نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE 1957 التي كانت حجـر الزاوية في إنشاء الاتحاد الأوروبي فيما بعد، و هي تبحث عن توسيع علاقاتها الاقتـصادية مع دول جنوب و شرق المتوسط باعتبارها منطقة إستراتجية اشتدّ عليهـا الـصراع خـلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي، بالرغم من كونهما بلدين غير متوسطين إلا أن منطق سياسة الاستقطاب الذي كان سائدا أدى إلى بروز هذه الحقيقـة الإستراتجية.

و من هنا سارع الاتحاد الأوروبي منذ منتصف السبعينيات إلى توسيع نفوذه و هيمنته في المنطقة المتوسطية، و هذا من خلال عقد اتفاقيـــات للتعـــاون بينـــه و بـــين الـــشركاء المتوسطين، و هي عبارة عن اتفاقيات ذات طابع تجاري محض، إضافة إلى الجانب المـــالي لها، و المتمثل في البروتوكولات المالية بين المجموعـــة الاقتـــصادية الأوروبيـــة و الـــدول المتوسطية كل على حدا.

و في 1992 دعا المجلس الأوروبي إلى تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي فـــي منطقـــة البحر المتوسط، و إبداء المبادرات الممكنة لتعزيز هـــذه الـــسياسة فـــي الأمـــدين القـــصير و المتوسط. و في 27 و 28 نوفمبر 1995 اعتمد إعلان برشلونة الذي يوضح الإستراتجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، و التي تمثل تغيرا جذريا في نمط تسيير مسار الشراكة مـــا بـــين الطرفين و ذلك في من خلال إبرام اتفاقيات تعاون سياسي و اقتصادي و أمني و اجتمـــاعي و ثقافي.

يهدف إعلان برشلونة اقتصاديا إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبـــي ودول جنوب و شرق المتوسط، و منذ ذلك التاريخ، فان المفاوضات انطلقت بطريقة ثنائية ما بين الاتحاد الأوروبي و ممثلين عن دول المتوسطية الشريكة في إطار ما يعرف باتفاقيـــات الجيل الثاني، و قد وقعت اتفاقيات مع دول المغرب العربي (تونس و المغرب) و دول أخرى كالأردن و إسرائيل.

و الجزائر لم تبقى بمعزل عن هذه التحولات إذ أن علاقاتها الاقتصادية و المالية مـــع الاتحاد الأوروبي اتصفت بصفة دائمة باعتبار أن هذا الأخير يعتبـــر الـــشريك الاقتـــصادي الأول للجزائر، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى سياسية و تاريخيـــة و بالفعـــل تـــم التوقيـــع الرسمي على الاتفاق في أبريل 2002، و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، فأصبح لزاما على الجزائر التفكير في النتائج و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي ستترتب علـــى هـــذا الاتفاق.

مع العلم أن الاقتصاد الجزائري مرّ بأزمة خانقة في التسعينيات جراء نقص التمويـــل ثم قيام الحكومة ببرنامج التعديل الهيكلي الذي كانت له أثار كارثية على المجتمع زيادة على ذلك النمو الاقتصادي المحقق في السنوات الأخيرة لا يزال هشّا و مجمل صادرات الجزائـــر من المحروقات التي يمكن انهيار سعرها في أي وقت.

إضافة إلى مشاكل أخرى كالبطالة التي ازدادت حدتها بعد برنامج التعديل الهيكلـــي نتيجة لغلق الكثير من المؤسسات، و خوصصة أخرى و تراكم الطلب على العمل مقابل قلة العرض نتيجة لضعف الاستثمارات المحلية و الأجنبية، حيث وصلت نسبة البطالـــة حـــسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء إلى قرابة 30% سنة 2000 إضافة إلى أن القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ضعيفة الأداء و قليلة الإنتاجية.

ينصّ اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على الإلغاء التـــدريجي للحواجز الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية في مدة انتقالية قدرها 12 ســـنة تـــستفيد منها الجزائر من إعانات مالية لإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية و الصغيرة و المتوســـطة لمواجهة الآثار السلبية للتدمير الجمركي، و لذلك سيتأثر لا محالة سوق العمل في الجزائـــر جراء التأثير على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أو جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و سندرس في بحثنا هذا أثر الشراكة الأورومتوسطية على سوق العمل في الجزائر بطـــرح الإشكالية التالية:

ما هي آثار الشراكة الأورومتوسطية المتوقعة على سوق العمل في الجزائر ؟

سنتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و هذا عن طريق تبيين الوقـــائع ثـــم تحليل آثارها و استشراف نتائجها .

و سنحاول دراسة هذا الموضوع بالاعتماد على الخطة التالية:

الفصل الأول: الذي نتناول فيه العولمة الاقتصادية و التكـــتلات الاقتـــصادية ، ثـــم نـــدرس الشراكة الأورومتوسطية و الشراكة الأورو-جزائرية.

الفصل الثاني: نتطرق فيه إلى سوق العمل و كيف حللته المـــدارس الاقتـــصادية المعروفـــة و الحديثة.

الفصل الثالث: نخصصه لدراسة سوق العمل و التشغيل في الجزائر و تحليل آثار الـــشراكة مع الاتحاد الأوروبي على هذا السوق. جرّاء التأثير على المؤسسات الاقتصادية إضافة إلـــى دراسة السياسات المرافقة للتدمير الجمركي الواجب إتباعها للتقليل قدر المستطاع من الآثـــار السلبية لمنطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها.

و في الخاتمة نتعرض إلى الاستنتاجات الكبرى قيد الدراسة.

الفصل الأول

العولمة الإقتصادية و الشراكة الأورو-متوسطية

- المبحث الأول: العولمة.. اطار جديد للإقتصاد العالمي.
- المبحث الثاني: الشراكة الأورو-متوسطية.
- المبحث الثالث: من التعاون الى الشراكة الأورو-جزائرية.

مقدّمة الفصل الأول

تتوجه العلاقات الاقتصادية المعاصرة نحو التكتل و الاندماج بين مختلف اقتصاديات العالم سواء كانت متقدمة أو متخلّفة و قد ظهرت التكتلات الإقليمية و الدولية في هذا العصر من أجل تدعيم التنافسية و اكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاديات هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تضاعف التجارة العالمية بمستويات كبيرة .

و قد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط علاقات تجارية بين الضفتين الجنوبية و الشمالية منذ الستينات و منتصف السبعينات و كانت اتفاقيات تجارية محضة و تطورت هذه الاتفاقيات في منتصف التسعينات و انبثق عنها إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 الذي يهدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين بحلول 2012 .

و الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية و باعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لها قامت بعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في أبريل 2002 و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .

و في هذا الفصل سنحاول دراسة العولمة الاقتصادية و ظهور النظام اللبرالي كنظام وحيد ثم ندرس تاريخ الشراكة الأورو-متوسطية ثم نتطرق إلى الشراكة الأورو-جزائرية.

المبحث الأول: العولمة... إطار جديد للاقتصاد العالمي.

شهد العالم عدّة وقائع اقتصادية و سياسية في القرن العشرين، كان أبرزها الحربين العالميتين و الحرب الباردة التي بينت الصراع الأيديولوجي المتمثل في الغرب اللبرالي و الشرق الاشتراكي، و ما نتج عن هذه الأخيرة من سياسات استقطاب للدول غير المنحازة و سياسيات احتواء لكل طرف للآخر.

استمر هذا الصراع حتى أواخر الثمانينات، أين سقط المعسكر الشرقي و انهار الاتحاد السفياتي عام 1989، و ظهر النظام اللبرالي كنظام منتصر و نظام عالمي وحيد في المستقبل، حيث ظهرت عدّة كتابات تستشرف ذلك، منها كتابات المفكر الأمريكي F. Fukuyama في كتابه "نهاية التاريخ"، الذي يزعم فيه أن البشرية وصلت إلى نقطة حاسمة في تاريخها، تتحدد بانتصار النظام اللبرالي الديمقراطي من النمط الغربي على سائر النظم المنافسة لهما. و أن العالم قد أدرك بعد فترة حماقة طويلة أن الرأسمالية هي أفضل أنواع التنظيمات الاقتصادية و أن اللبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد لصالح البشرية[1].

و في هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف العولمة و نشر اللبرالية و اقتصاد السوق كنظام اقتصادي وحيد unique، ثم ننهي المبحث بالحديث عن دور الدولة و التكتلات الإقليمية في إطار العولمة.

[1] د. ابراهيم التهامي و آخرون " العولمة و الاقتصاد غير الرسمي" مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة 2004 ص7.

المطلب الأول: العولمة...نحو نظام اقتصادي وحيد .unique

1. مفهوم العولمة:

أ أسال مصطلح العولمة الكثير من حبر أقلام المفكرين و المراقبين و الباحثين و تداوله العديد من السياسيين، لكن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقّة، نظرا لتعدد التعريفات التي قد تتأثر أساسا بانحياز الكتاب و الباحثين و المفكرين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا.

برزت الملامح الأولى لنشأة العولمة في مجال التجارة في عقدي الخمسينات و الستينات عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة للخفض المستمر للتعريفات الجمركية في إطار جولات الجاتGATT المتعاقبة حيث حققت التجارة العالمية معدّل نمو سنوي يقدّر ب 8% منذ عام 1950 إلى 1975 في الدول الصناعية[1] .

بعد انهيار المعسكر الشرقي اقترح الاقتصادي الأمريكي Samuelson بالتعاون مع المعهد الاقتصادي العالمي و تبنتها كل من الإدارة الأمريكية و مجلس الشيوخ و كذا ذوي الاختصاص في صندوق النقد الدولي، فكرة سياسة الإصلاح الاقتصادي في دول المعسكر الشيوعي المنهارة و التي أطلق عليها "إجماع واشنطن" و تضمنت عدة وصايا منها[2]:

- الترشيد المالي و القيام بسياسات تقشفية و الإصلاح الضريبي
- إضافة إلى تحرير السياسة المالية بما يضمن تحديد أسعار الفائدة وفقا لقوى السوق و تحرير أسعار الصرف .
- تحرير التجارة الخارجية و الابتعاد عن نظام الحصص و تخفيض التعريفة الجمركية إلى حدود 10% في غضون 10 سنوات.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إزالة العقبات أمام المستثمرين الأجانب.

[1] أسامة المجذوب "العولمة و الإقليمية" الدار المصرية اللبنانية 2001 ص36.
[2] د. وداد أحمد كيكسو " العولمة و التنمية الاقتصادية" المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت 2002 ص19-20 بتصرف.

خلاصة ما سبق العولمة الاقتصادية هي عملية نشر نظام اقتصادي واحد و وحيد، ألا و هو اللبرالية بفتح الأسواق و تحطيم الحواجز و تعميق الاعتماد على التبادل، و تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد واحد، تزداد فيه نسبة المشاركة في التجارة العالمية على أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص و تقسيم العمل الدولي[1] ، بعبارة أخرى العولمة الاقتصادية هي عملية يتعدى من خلالها الإنتاج و التبادل إلى تخطي المسافات و الحدود الوطنية.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة غير أن وتيرة العلاقات الاقتصادية في تحسن مستمر و كبير نتيجة التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

و ما يميز هذه الظاهرة أنها ستستمر مع استمرار التطور في التكنولوجيا و ستبقى مثيرة للجدل لأنها ليست مفيدة أو مضرة بشكل مطلق و أن الدخول غير الطوعي في العولمة يزيد المخاوف منها[2].

2. مظاهر العولمة الاقتصادية:

تتميز العولمة الاقتصادية بعدّة مظاهر تميزها عن باقي الظواهر الأخرى، و ازدادت مظاهرها انتشارا في السنوات الأخيرة نظرا لتوحيد ترتيبات الاقتصاد العالمي حاليا، و بروز عدة مؤسسات عالمية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع على الاندماج و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و تتمثل مظاهر العوامة فيما يلي:

✚ زيادة المبادلات التجارية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي:

تعتبر المبادلات التجارية الدولية حجر الزاوية للعولمة الاقتصادية ، كونها شهدت تطورا هائلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث طورت قوانين التبادل التجاري الدولي تدريجيا بعقد اتفاقيات متعددة الأطراف لتخفيض الحواجز الجمركية في إطار جولات الجات GATT

[1] عبد المطلب عبد الحميد" العولمة الاقتصادية " الدار الجامعية مصر 2006 ص 17 بتصرف.
[2] د.علي توفيق صادق " حصيلة ندوة بعنوان العولمة و ادارة الاقتصاديات الوطنية" صندوق النقد العربي 2002. ص 4.

لتعميق الاعتماد المتبادل بين الطرفين. حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.

إذ تشير الإحصائيات أن الصادرات العالمية تمثل أكثر من 20% من الإنتاج العالمي مقارنة ب 8% في 1950 ففرنسا مثلا تصدر 30% من إنتاج السلع و الخدمات مقارنة ب 13% في 1960[1].

هذا يبين أن الدول الصناعية الكبرى تسعى لزيادة فتح الأسواق لتصريف منتجاتها و ذلك بعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف و إقامة مناطق للتبادل الحر و هذا من شأنه أن يزيد في درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة غير أن له آثار عديدة منها:

- زيادة درجة التعرض للصدمة الوافدة من الخارج.
- سرعة انتقال التأثيرات الاقتصادية.
- زيادة درجة التنافسية لتخفيض العوائق و تهيئة الوضع أمام قيام أسواق عالمية و مناطق حرة.

انفجار و تدفق المبادلات المالية و الاستثمارات في الخارج:

شهد عقد التسعينيات ميلاد ما يسمى " العولمة المالية" و التي يرى البعض أنها أبرز تجليات العولمة حيث ازدادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة و الدخل العالميين[2]، فالعولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق المال الأكثر ارتباطا وتكاملا، وتظهر العولمة المالية من خلال

[1] J.M.Albertini "mondialisation et stratégies industrielles" Edition MILAN 1999 p4

[2] د.إبراهيم التهامي و آخرون المرجع السابق ص 27.

تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات وتطور حجم النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

و ما ساعد على ذلك تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي سهلت من اندماج الأسواق المالية العالمية و تسهيل حركة رؤوس الأموال ، حيث شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المال ما يتراوح بين 15% إلى 30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية من بلد لآخر، غير أن عملية التحرير المالي لا بد أن ترافقها سياسات حمائية من الأزمات المالية التي تكون قوية التأثير على الاقتصاد مثل الأزمات التي أصابت المكسيك سنة 1994 ثم دول جنوب آسيا 1997 ثم البرازيل سنة 1998 و روسيا سنة 1999.

إن الاندماج المتزايد للبلدان النامية في أسواق رأس المال العالمية يحقق منافع ومزايا و لكنه يتطلب أيضا انضباطا كبيرا في الإدارة الاقتصادية لتجنب الأزمات.

تزايد عظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

لقد شهدت حقبة التسعينيات تغيرات كبيرة في منظومة الاقتصاد العالمي خاصة بعد انهيار أنظمة التخطيط الاشتراكية على اثر انهيار الاتحاد السفياتي و انفتاح الاقتصاد العالمي هذا التغير الأساسي أعطى للشركات المتعددة الجنسيات فرصة كبيرة لتعظيهم نفوذها في البلدان حديثة الانفتاح ، فالنمو السريع و المستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة حيث تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على حصة الأسد من هذه الاستثمارات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات اليوم قوة أساسية في الاقتصاد العالمي في عالمنا المعاصر، حيث تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية، وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق منظومة كونية متكاملة تضع تحت إدارتها أكثر من

ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتستحوذ على أكثر من ثلاث أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المتدفق على الصعيد العالمي .

تعكس الشركات متعددة الجنسيات عالما ازدادت في تدفقات رؤوس الأموال وانسياب التكنولوجيا والمهارات والثقافات، وتشجع التغيرات المستمرة في الميزة النسبية للشركات على إقامة مرافقها الإنتاجية في أكثر المواقع فائدة للكرة الأرضية . وتتضمن بعض هذه الفوائد وجود إعداد غفيرة من قوة العمل الماهرة ذلت الأجور المنخفضة ، والقرب من منافذ التسويق ، والمزايا الضريبية .

وكان حصاد تدويل الإنتاج الصناعي تكوين نسيج معقد من علاقات متشابكة بين الدول القومية والشركات العالمية العملاقة و قد قادت الزيادة السريعة في حركة رؤوس الأموال إلى اشتداد حدة المنافسة الدولية من أجل الاستثمار. وتسعى الحكومات إلى أن تجذب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات ، وأن تؤثر في اختيار المواقع الدولية للفعاليات الاقتصادية من خلال السياسات الضريبية ، وعن طريق تكوين عمالة ماهرة منضبطة . وتتنافس الشركات متعددة الجنسيات التابعة لدول مختلفة فيما بينها للوصول إلى هذه الاقتصادات ، وبذلك تعطي الدول المضيفة شيئا من القدرة على المساومة بشأن شروط الاستثمار .

غير أن هذه الشركات تتركز أساسا في البلدان الصناعية نتيجة لتوفر فرص الاستثمار المختلفة أهمها ارتفاع الدخل الفردي الذي يزيد من نسبة الاستهلاك و توفر تسهيلات الاستثمار مقارنة بالدول النامية.

الجدول 1: مؤشر الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسية للسنوات (2000 -1990)

الإقليم	عدد الشركات		مؤشر الانتشار الجغرافي %	
	1990	2000	1990	2000
الاتحاد الأوربي	48	49	56.7	67.1
أمريكا الشمالية	30	25	41.2	62.9
اليابان	12	16	35.5	35.9
الدول الصناعية الأخرى	10	5	73.0	51.3
الدول النامية	-	5	-	4.85

Source : UNCTAD, World Investment Report ,Geneva, 2002, P93

3. آثار العولمة الاقتصادية:

ترجع مخاوف انضمام الدول النامية إلى نظام العولمة الاقتصادية إلى هشاشة قواعدها الاقتصادية، و أبعاد الميزة النسبية التنافسية في التنمية التكنولوجية حيث أن النمو الاقتصادي في هذه الدول يتراجع بسبب ضعف الادخار الداخلي و ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة و عدم الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في نظام الإنتاج[1].

عموما إن محدودية النمو في البلدان النامية يمكن ملاحظته من أربع وضعيات:

- ضغط المديونية الخارجية التي أثقلت الطاقات الوطنية ضد تراكم النمو.
- نتائج برامج التعديل الهيكلي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.
- التأخر التكنولوجي الذي ينشأ تدريجيا فجوة كبيرة بين البلدان المتقدمة و المتخلفة.
- ضعف الإعانات العمومية في التنمية و هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] CNES " la taitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles" bulletin officiel n 11 p 20

غير انضمام أن أي دولة إلى نظام العولمة الاقتصادية له ايجابيات كما له سلبيات و تختلف درجاتها حسب كفاءة الحكومات في مواجهة التقلبات العالمية.

الآثار الايجابية للعولمة الاقتصادية:

أشار التقرير السنوي للتنمية البشرية في العالم المنجز من طرف PNUD في 1999الى ما يلي[1]:

- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي PIB 10 مرات خلال فترة النصف الثاني من القرن الماضي حيث انتقل من 3000 إلى 30.000 مليار دولار .
- ارتفاع الصادرات العالمية في نهاية 1990 إلى 7000 مليار دولار ما يعني 21% من PIB مقارنة ب 17% في سنوات السبعينات.
- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر 400 مليار دولار سنة 1997 مقارنة ب 60 مليار دولار في السبعينات.
- بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية و رؤوس الأموال ذات المدى القصير 2000 مليار دولار في نهاية التسعينات مقارنة ب 700 مليار دولار في الثمانينات.
- انتقل عدد السائحين من 260 إلى 560 مليون في السنة من 1980 إلى 1996.
- بلغ عدد المكالمات الهاتفية الدولية سنة 1996 ما يقارب 70 مليار دقيقة مقابل 33 مليار دقيقة سنة 1990 .
- ارتفع الأمل في الحياة 10 سنوات من 1965 إلى 2000.
- تقدم معدل التعلم لدى البالغين من 48% سنة 1970 إلى 72% سنة 1997.
- أكثر من 70% من سكان العالم يعيشون تحت أنظمة ديمقراطية تعددية.

[1] Rachid Boudjema "la mondialisation: concept et réalité" les cahiers du CREAD n° 61 2002 p 52.

- تزايد الاندماج الإقليمي و التكتلات الاقتصادية.

إن النتائج و الأرقام المذكورة سابقا في التقرير العالمي للتنمية البشرية مشجعة جدا و تظهر نظام العولمة الاقتصادية من زاوية مضيئة ايجابية و هذا صحيح لكن من الناحية الكلية ، غير أن هذه الأرقام الكلية globale تخفي الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية الكبيرة بين الدول المتقدمة و المتخلفة و التي تعتبر أكثر أهمية من النظرة الشمولية و فيما يلي نذكر بعض الجوانب السلبية للعولمة الاقتصادية.

الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية:

- تأثرت الدول التي قامت ببرامج التعديل الهيكلي للانتقال إلى اقتصاد السوق و ما انجرّ عنه من نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي حيث أن كثير من الدول خفقت في تحقيق نسب نمو مرتفعة إضافة إلى تفاقم مشكل البطالة و انخفاض مستويات الأجور حيث أن الأزمة المالية التي أصابت المكسيك فقد حوالي 03 ملايين عامل وظائفهم و انخفضت القدرة الشرائية إلى النصف كما تم تحويل الطبقة الوسطى إلى طبقة فقيرة في بعض البلدان.
- في نهاية 1990 ، 20% من أغنياء العالم يستحوذون على 74 مرة من دخل السكان في البلدان الفقيرة حيث كان لا يتجاوز 30 مرة منذ 30 سنة و هذا يبين الهوة الواسعة في توزيع الدخل بين الدول الغنية و الفقيرة.
- في 1998 حوالي 200 شخص من أغنى أغنياء العالم لهم ثروات تقدر ب 1000 مليار دولار حيث أنها لم تتجاوز 440 مليار دولار منذ 4 سنوات فقط.
- انخفاض كبير في معدّل الدخل الفردي في البلدان الإفريقية و دول آسيا الأقل تقدما مقارنة مع ما كانت عليه في السبعينات.

- أكثر من 25% من 4.5 مليار نسمة ممن يعيشون في الدول المتخلفة يعيشون تحت شروط معيشية مزرية للغاية سواء في التغذية أو السكن أو العلاج و التعليم حيث تشير الإحصائيات إلى ما يلي:

  - 840 مليون من السكان يعانون من سوء التغذية.
  - 1.3 مليار نسمة لا يجدون الماء الصالح للشرب.
  - 1.3 مليار نسمة دخلهم تحت واحد دولار يوميا.

- زيادة الفجوة بين الدول الغنية و الفقيرة في المجالات الاقتصادية و التكنولوجية و يضم العالم حاليا أكبر نسبة للفقراء من مجمل سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ حيث ينتشر الفقر في كل مكان.

مع كل ما سبق تشكل العولمة الاقتصادية خطر على كثير من البلدان النامية و ذلك للأسباب التالية:

- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية[1]، و ذلك لكون هذه الأخيرة غير قادرة على المنافسة الخارجية بسبب هشاشة اقتصادياتها و عدم قدرتها على التنافس مع تركيز بعض الدول النامية على تصدير المواد الخام على غرار الجزائر.
- المخاطر الناجمة عن التحرير المالي لان الأزمات المالية تأتي من تقلبات الفجائية لرأس المال أو التعرض لهجمات المضاربة المدمرة أو حدوث أزمات في النظام المصرفي و هروب الأموال الوطنية إلى الخارج إضافة إلى مخاطر غسيل الأموال و دخول الأموال القدرة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد المرجع السابق ص 234.

لمواجهة هذه المخاطر و أخرى ينبغي على حكومات الدول النامية خاصة أخذ الحيطة و القيام بسياسات تخفف من مخاطر العولمة الاقتصادية المحتملة و هذا ما سنعالجه في دور الدولة في إطار العولمة.

4. دور الدولة في إطار العولمة:

يعتبر موضوع دور الدولة في إطار العولمة الاقتصادية من القضايا الرئيسية في الفكر الاقتصادي بالرغم من قدم هذه القضية و معالجتها في مختلف المدارس الاقتصادية لكن يعاد النظر فيه حاليا نظرا للتطورات الأخيرة التي يشهدها العالم من الأزمات المالية المتعددة و الإصلاحات الاقتصادية المختلفة و المفروضة و النمو الاقتصادي السريع و خاصة في ظل التحولات التي أخذت في الظهور مثل الانتشار السريع للتكنولوجيا والضغوط الديمغرافية المتزايدة و تدهور البيئة و عولمة الأسواق[1].

إن الطرح الجديد للدولة في إطار العولمة يهدف في جوهره إلى البحث عن دور جديد لهذه الدولة على ضوء التحولات العالمية و طبيعة التحديات التي أصبحت تواجه الاقتصاديات الوطنية يجنبها الوقوع في نقائص دورها التقليدي الذي كان يتمثل في توفير الوظائف و الاستثمار، الإنتاج، التوزيع و التوجيه و توفير الظروف المناسبة لتحرير المبادرة الفردية و إضفاء طابع الفعالية و العقلة على مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة منها الإنتاجية و بشكل أخص الصناعية لقد تبين الآن أن آلية السوق لوحدها لا يمكنها أن القيام بذلك فهي تحتاج إلى وجود دولة حاضرة و قادرة على توفير الشروط التنظيمية و التشريعية لتجنب انحرافات السوق و تحقيق التكامل و الانسجام بين مختلف جوانب السياسة الاقتصادية[2].

[1] جميل عبد الجليل " الخوصصة حصيلة و افاق" مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة سيدي بلعباس 2003 ص 25.
[2] عبد الوهاب شنان "دراسة حول الخوصصة و التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة عدد 8 1997 ص 188.

إن التنمية الاقتصادية في ظل العولمة تتطلب دولة فعالة و أنظمة حكومية محترفة تملك كل المصداقية و الكفاءة في تدبير شؤونها الاقتصادية و بالتالي تلعب دورا حافزا لتشجيع و استكمال أنشطة الأفراد و أنشطة الدوائر و الأعمال الخاصة و منه فان مجرد تدخل الدولة في الاقتصاد قد يكون لمصلحة القطاع الخاص و تعديل مسار الاقتصاد نتيجة سلوكيات القطاع الخاص نفسه و هو أمر لا علاقة له بالقطاع العام[1].

تعتبر الحكومة الجيدة ضرورة حيوية لا يمكن بدونها تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و بالتالي فمصداقية الحكومة لها أثر بالغ الأهمية في نمو الاستثمار و الناتج الداخلي الخام وتحسين مستويات معيشة الأفراد، و بالتالي تنفيذ سياساتها الاقتصادية على أحسن حال و الوصول إلى أهدافها المسطرة.

[1] ضياء مجيد الموسوي " الخوصصة و التصحيحات الهيكلية أراء و اتجاهات " OPU 2005 ص 10.

المطلب الثاني: الإقليمية... و التوجه نحو التكامل الاقتصادي

بعد أن تطرقنا في المطلب الأول إلى العولمة الاقتصادية و رأينا كيف يتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام اقتصاد السوق، و دعاوى توحيد التوجه الدولي و صهره في ثقافة كونية واحدة، الأمر الذي أدى إلى تزايد التكتلات التي تعدّت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

تعدّ ظاهرة الإقليمية من القضايا الهامة للبحث و الجديرة بالتحليل، حيث لوحظ أنه مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية، زاد الاتجاه أيضا نحو الإقليمية[1]، حيث بلغ عدد التجمعات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تجمعا ظهروا منذ عام 1992 فقط[2]. و قبل الغوص في تحليل ظاهرة الإقليمية و التكامل الاقتصادي لا بدّ من تعريف الظاهرة و معرفة أشكالها و أهدافها لاستشراف آثارها الاقتصادية.

1. تعريف التكامل الاقتصادي:

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عملية و حالة، فبوصفه عملية فانه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، و بوصفه كحالة فانه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من التمييز بين الاقتصادات المختلفة للأعضاء في هذا التكامل[3].

انطلاقا من التعريف السابق تجدر التفرقة بين التكامل و التعاون فالتعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي دوليا، أما بالنسبة إلى التكامل

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد المرجع السابق ص 253 بتصرف يسير.
[2] أسامة المجدوب المرجع السابق ص 50.
[3] مقدم عبيرات " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2002 ص3 نقلا عن BALASSA B , the theory of economic integration

الاقتصادي فانه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي [1].

لقد خلقت العولمة جديدا تجسد في الخصوص في امتداد مستوى التنافسية، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول، و هو ما أدى إلى التفكير في إنشاء تجمعات إقليمية كقوة اقتصادية فاعلة في العلاقات الدولية و استجابة للتطورات العالمية، و اعتبارا من أن هذه التكتلات الإقليمية تمثل حلقة وسيطة بين الدولة الوطنية و النظام العالمي أي أنها وسيلة فعالة لاندماج اقتصاديات الدول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

2. مستويات و مراحل التكامل الاقتصادي:

لا يتم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء دفعة واحدة بل يتم عبر عدّة مراحل و مستويات و تدريجيا و قد بين الاقتصادي المجري Bela Balassa درجات التكامل المتصاعد و ذلك باقتراحه مخطط للتكامل الاقتصادي الجهوي سنة 1961 و الذي أصبح مرجعا لمسار التكتلات الإقليمية لعدّة سنوات مثل مسيرة تكوين الاتحاد الأوروبي.

[1] د حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر " دار الفكر العربي الطبعة الأولى 1998 القاهرة ص 7-8.

الشكل 1 مستويات التكامل الاقتصادي[1].

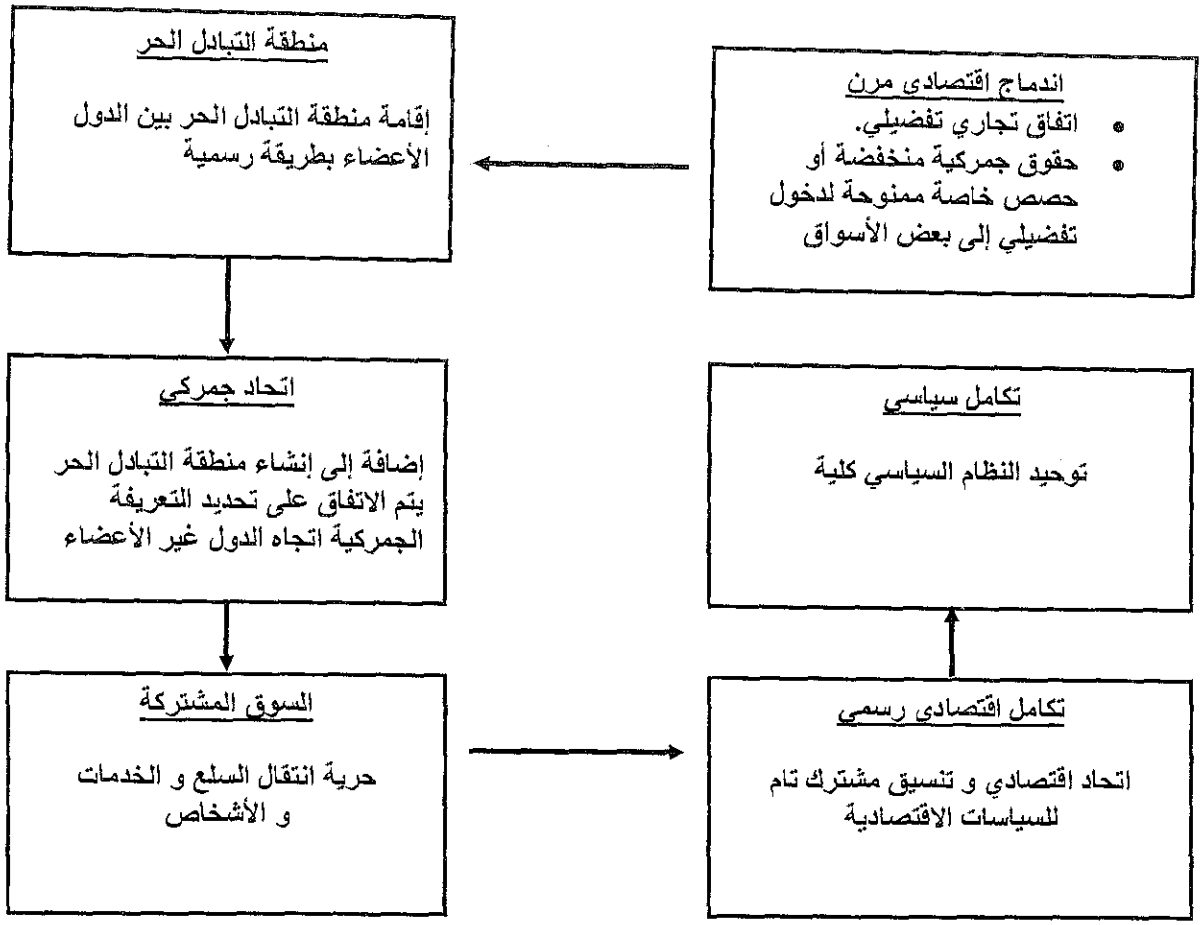

1.2. الاتفاقيات التجارية التفضيلية:

تقوم بعض الدول بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان و كذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية و غيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة أو أنواع منها و ذلك بالاتفاق على قوائم سلعية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، و قد تكون هذه الاتفاقية غير متبادلة أي تقوم على تقديم أحادي الجانب للامتيازات التجارية لبعض البلدان المصدرة بدون أن تتحصل البلدان المستوردة على نفس الامتيازات ، وذلك قصد إسناد النمو الاقتصادي للدول الحاصلة على هذا الامتياز .

[1] Alain Léon & Thierry Sauvin" de l'économie internationale à l'économie globale" édition ellipses 2005 p 112.

غير المنظمة العالمية للتجارة لا تقبل هذه الاتفاقيات التي كانت محل انتقاد ضمن إطار الجات و المنضمة العالمية للتجارة لدى تلجأ العديد من البلدان الآن العمل على إقامة مناطق التبادل الحر.

2.2 منطقة التبادل الحر:

منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة[1].

و تتم السياسة التجارية للدول الأعضاء اتجاه الدول غير الأعضاء بصفة مستقلة دون تنسيق هذه السياسات بين دول منطقة التبادل الحر.

و من بين مناطق التبادل الحر في العالم منطقة ALENA التي تأسست عام 1992 و تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك.

3.2. الاتحاد الجمركي:

أدّى حدوث بعض المشكلات في إنشاء مناطق التبادل الحر و ذلك من خلال دخول بعض منتجات الدول غير المعنية إلى المنطقة من خلال الدول الأعضاء التي تفرض قيود جمركية منخفضة اتجاهها ما أدى إلى التفكير في إنشاء الاتحاد الجمركي الذي يمكن من فرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء .

يعتبر الاتحاد الجمركي منطقة تبادل حر إضافة إلى تبني بعض الصلاحيات التابعة للسياسة التجارية للبلدان الأعضاء حيث يستلزم:

- وضع تعريفة خارجية مشتركة اتجاه الواردات من بقية دول العالم.

[1] حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر" دار الفكر العربي القاهرة 1998 ص 39.

- تقسيم الإيرادات الجمركية حسب قواعد محددة سابقا حيث يتم التعامل مع الإرادات الجمركية على أنها أموال مشتركة مما يستلزم درجة من التعامل السياسي لتسوية هذه الأموال.

وأمثلة ذلك الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي و تركيا سنة 1995.

يمكن اعتبار الاتحاد الجمركي الشكل الأكثر نضجا في مجال التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التبادل الحر نظرا لمزاياه العديدة و المتمثلة أساسا في توحيد التعريفات الجمركية الخارجية و وجود منطقة تبادل حر داخلية.

4.2. السوق المشتركة:

بالإضافة إلى حرية حركة السلع للدول الأعضاء في إطار منطقة التبادل الحر و تطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي فانه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج، العمل و رأس المال فيما بين دول السوق ، و بذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحّدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال في حرية تامة. و من أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة و سوق أمريكا الوسطى المشتركة.

5.2. الاتحاد الاقتصادي:

يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلي تحقيق السوق المشتركة، و الاتحاد الاقتصادي خطوة أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى وحدة اقتصادية ، بحيث بعد تحرير انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص و توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي يتم تنسيق السياسات الاقتصادية و خاصة المالية و النقدية بين الدول الأعضاء .

تعتبر هذه المرحلة من أعلى درجات التكامل إذ تكون فيه اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد، و الاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك حيث استطاع بعد توحيد السوق توحيد العملة الأوروبية .

6.2. مرحلة التكامل الاقتصادي التام:

يعتبر الاندماج الاقتصادي التام المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ يضاف إلى كل ما تم تحقيقه في الاتحاد الاقتصادي ما يلي: [1]

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- عملة موحّدة تجري في التداول داخل دول المنطقة المتكاملة.
- جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير .

و في هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية و خضوعها –في كثير من المجالات– للسلطة الإقليمية العليا.

3. أهداف التكامل الاقتصادي:

إن أي تكتل أو تكامل اقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة كل المقوّمات المختلفة التي تمكن من تكوينه و الانطلاق في تطبيق خطط عمله و تتمثل المقوّمات الاقتصادية في:

التخصص و تقسيم العمل، توفر عناصر الإنتاج، توفر المواد الطبيعية، وفرة اليد العاملة و توفر بنية تحتية قوية و وسائل النقل و المواصلات إضافة إلى الاستقرار على مستوى النظم السياسية.

تختلف أهداف إنشاء تكامل اقتصادي من دولة لأخرى نتيجة لعدم تجانس اقتصاديات العالم، غير أن الأهداف المشتركة تكون عموما كالتالي:

- **فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية:** ترى الدول المتقدمة في إنشاء مناطق التبادل الحر أو تكاملات اقتصادية مهما كان نوعها حاجة ماسة في إيجاد و فتح أسواق جديدة أمام صادراتها نتيجة لضيق أسواقها و بالتالي تشجيع المستثمرين

[1] د حسين عمر المرجع السابق ص 143.

على القيام بمشاريع جديدة ما يؤدي إلى تشغيل طاقات عاطلة عن العمل ما ينعكس ايجابيا على المجتمعات.

- **جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة** : إذا وجد أرباب الأعمال دولة توفر لهم أسواق عالمية من خلال اتفاقيات التبادل الحر فإنهم يلجؤون إلى الاستثمار فيها خاصة إذا كانت من الدول النامية أين تنخفض تكلفة العمل المؤهل مثل الدول الآسيوية كالصين و الهند و النمور الآسيوية.
- **الاستفادة أكثر من حرية انتقال اليد العاملة:** إن فسح المجال أمام انتقال اليد العاملة و الهجرة ما بين الدول الأعضاء يتيح للدول النامية التقليل من البطالة في الأجل القصير .
- **تنمية بعض القطاعات الاقتصادية:** قد ترغب الدول الأعضاء في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمية مجمعة و هي الصناعات الإقليمية الوليدة إيمانا بأنها ستصبح ذات قدرة تنافسية دولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي للنمو[1].
- **تسريع عملية التنمية الاقتصادية:** إن توسيع حجم السوق و توفر اليد العملة و التقليل من تكاليف الاستثمار و الزيادة في عوائده يعمل على الرفع من الإنتاجية و الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد و بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء .
- **الاستفادة من المساعدات المالية:** تستفيد الكثير من الدول النامية من مساعدات مالية في إطار إنشاء منطقة التبادل الحر بينها و بين دول متقدة و ذلك لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و القيام بإصلاحات هيكلية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد المرجع السابق ص 257.

المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

شهد العقد الأخير من القرن الماضي انتشارا كبيرا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية و أصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدّة تكتلات في إن واحد خاصة في الدول الصناعية الكبرى الراغبة في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها إذ أن ثلث التجارة العالمية يتم من خلال هذه التكتلات التي انتشرت في كافة أنحاء العالم حيث سجل عقد التسعينيات ميلاد 84 تكتل اقتصادي بكل أنواعه و بالرغم من كثرة هذه التكتلات إلا أنه يبقى أهمها حاليا الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA و اتفاقية التبادل الحر لجنوب و شرق آسياASEAN.

1. الاتحاد الأوروبي:

بعد حربين عالميتين مدمرتين خرجت أوروبا مدمرة في سنة 1945 الأمر الذي دفع بالأمريكان القيام بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا و ذلك للسعي لإعادة تفعيل الاقتصاد الأوروبي الذي خرج منهكا بعد الحرب، فتغيرت الرؤى لدى السياسيين الأوروبيين و ذلك بمحاولة خلق إطار للتعاون المشترك لاسترجاع مكانة أوروبا في العالم، و كان من نتائج هذا التعاون إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب في 18 أبريل 1951.

بعد ست 06 سنوات من ذلك تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، و لكسمبرج على مشروع اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية و تم التوقيع في روما بتاريخ 25 مارس 1957، ارتبطت الدول الست في إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل، و تم المصادقة عليها في برلمانات الدول المعنية لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح من يناير 1958 [1]. حيث يهدف تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE إلى تحرير التجارة و تحقيق المزيد من

[1] د.حسين عمر المرجع السابق ص 148 بتصرف.

التكامل و التعاون قصد إنشاء سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة و إزالة كافة الرسوم الجمركية في غضون فترة انتقالية تدوم 12 سنة ثم وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء، و بقي الباب مفتوحا أمام الدول الأوروبية الراغبة في الانضمام إلى الجماعة، إلا أنه يجب أن تقدم الطلبات إلى المجلس الذي يصل إلى قرار بشأن قبول العضوية بإجماع الأصوات بعد سماع رأي اللجنة العليا.

اتخذت المملكة المتحدة موقف المتخوف من التجمع الأوروبي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية و ركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة و نتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA في عام 1959 بعضوية كل من بريطانيا، النرويج، السويد، الدنمرك، النمسا، البرتغال، أيسلندا، سويسرا و انضمت فنلندا بصفة عضو منتسب و لكن مع مضي الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية فتقدمت بطلب الانضمام إلى معاهدة روما في عام 1961 و معها كل من الدنمرك و ايرلندا ثم النرويج عام 1962 [1]. إلا أن الانضمام لم يكن سهلا فقد شهدت المفاوضات أخدا و ردا و لم تنضم هذه الدول إلا في الفاتح من يناير 1973.

بعد ذلك شهدت الجماعة الأوروبية انضمام مجموعة من الدول لها، فقد تقدمت اليونان بطلب العضوية الكاملة في الجماعة بتاريخ 12 يونيو 1975 و تم قبول انضمامها فكان في 1981 ثم شهدت الجماعة الأوروبية بعد ذلك انضمام كل من اسبانيا و البرتغال عام 1986 .فأصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تضم اثني عشرة دولة عضو.

في مارس 1992 تاريخ معاهدة ماستريخت أين أقر وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية على تجديد المعاهدة الأوروبية حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما 1957 و قد كان هدف المعاهدة ما يلي[2]:

[1] اسامة المجدوب المرجع السابق ص58.
[2] حسين عمر المرجع السابق ص 154.

- سياسة خارجية مشتركة و التحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.
- السعي لإقامة اتحاد فدرالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة.
- التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة.
- إقامة وحدة النقدية الكاملة على عدّة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحّد في موعد غايته أول يناير 1999، ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة، غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة من دول الجماعة التي يسمح لها بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك.

كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الفاتح من يناير 1993 بعد مصادقة برلمانات الدول الأعضاء عليها و لكن لقليت صعوبات كبيرة في قبولها و لم تتحقق شروط السوق الأوروبية الموحد إلا في مطلع 1994 ليتحقق ما يعرف بالاتحاد الأوروبي الذي يضم 12 دولة عضو.

و في فبراير 1995 انضمت كل من النمسا و فنلندا و السويد ليصبح العدد 15 دولة . إلى أن شهد عام 2002 بداية التداول بالأورو.

و في 2004 توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل دول أوروبا الشرقية و يضم عشر دول جديدة و هي: مالطة، استونيا، قبرص، المجر، جمهورية التشيك، بولونيا، ليتوانيا، سلوفينيا، سلوفيكيا.

ليتوسع أكثر مع مطلع 2007 ليشمل كل من رومانيا و بلغاريا.

و بهذا أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 27 دولة حيث يعتبر التكتل الأضخم في العالم من حيث عدد الدول في انتظار تركيا التي ما زالت في مرحلة المفاوضات.

2. اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA [1]:

في 12 أوت 1992 أعلنت دول أمريكا الشمالية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك عزمها على إنشاء منطقة التبادل الحر و بدأت المفاوضات ابتداء من هذا التاريخ لتتفق الأطراف على إنشاء هذه المنطقة و دخلت حيز التنفيذ بحلول 1994.

تلزم أحكام الاتفاقية الدول الأعضاء بإتباع نسق لإلغاء الحواجز الثنائية للمبادلات التعريفية و غير التعريفية يتم الانتهاء منه خلال أجل من 10 إلى 15 سنة بعد دخولها حيز التنفيذ سنة 1994 فيما تطرح المسألة تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة رغم ذلك لا تكتفي الاتفاقية بتفكيك الحواجز أمام المبادلات ، فقد هدف التوقيع على نافتا المعالجة الإقليمية للمسائل التي مازالت عالقة في بداية سنوات التسعينات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة و على وجه الخصوص في مجال الخدمات و الاستثمار[2].

بالرجوع إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي، زادت القيمة الكلية للتبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في نافتا عن الضعف حيث سجلت 306 مليار $ في 1993 ليصل إلى 621 مليار $ سنة 2002 و في نفس الفترة تم ما يلي:[3]

- ارتفعت الصادرات الكندية اتجاه شركائها ب 87% ، حيث سجلت الصادرات الكندية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا من 113.6 مليار$ إلى 213.9مليار $ في حين استقرت الصادرات اتجاه المكسيك ب 1.6 مليار $.
- شهدت الصادرات الأمريكية ارتفاعا كبيرا اتجاه كندا و المكسيك من 147.7مليار $ (51.1 اتجاه المكسيك و 96.5 اتجاه كندا) لتصل إلى 260.2 مليار $ (107.2 اتجاه المكسيك و 152.9 اتجاه كندا).

---

[1] North American Free Trade Agreement

[2] محمدعباس محرزي" نحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغاربي" أطروحة دكتوراه غير منشورة 2005 جامعة الجزائر ص 32-33.

[3] "L'ALENA:UNE DÉCENNIE DE RENFORCEMENT D'UNE RELATION DYNAMIQUE Site web nafta http://www.dfait-maeci.gc.ca/nafta-alena/speech-fr.asp

- عرفت الصادرات المكسيكية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية استثناءا حيث ارتفعت ب 234% و بلغت 136 مليار $ ، كما عرفت أيضا ارتفاعا مهما اتجاه كندا من 2.9 إلى 8.8 مليار $ بارتفاع يقدر ب 203%.

زادت منطقة نافتا من القوة التنافسية على المستوى العالمي حيث جعلت الاتفاقية المنطقة الشمالية لأمريكا كمنطقة تجارية الأكثر نشاطا في العالم حيث تساهم الدول الأعضاء ب 19% من الصادرات العالمية و 25% من الواردات العالمية.إضافة إلى أنها تشكل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي ما يعادل 11.4 بليون $[1].

3. تجمع بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN[2]:

أنشأ تجمع بلدان جنوب شرق آسيا في الثامن من آب/أغسطس 1967 في بانكوك، تتمثل الدول المؤسسة له في: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند. و انضمت بروناي دار السلام في 08 يناير 1984 ثم فيتنام في 28 تموز/جويلية 1995 و جمهورية لاو الديمقراطية و مينمار في 23 تموز/ جويلية 1997 و كمبوديا يوم 30 نيسان/أبريل 1999. و هو يضم حاليا 10 دول.

يبلغ عدد سكان تجمع الآسيان 500 مليون نسمة و يتربع على مساحة قدرها 4.5 مليون كيلو متر مربع ، و قد بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي 700 مليار دولار أمريكي و مجموع المبادلات يناهز 850 مليار دولار[3].

و تتمثل أهداف التجمع في ما يلي:

- الإسراع بالنمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في المنطقة.
- العمل على تحقيق تكامل اقتصادي نهائي في حدود 2020 من خلال خلق بيئة مستقرة و مزدهرة و تنافسية عالية و تحرير تنقل رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و الحد من الفقر.

[1] " L'ALÉNA : DÉJÀ DIX ANS – RAPPORT PRÉLIMINAIRE" Site web d'ALENA PUBLICATION p7
[2] ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS
[3] Site web ASEAN : http://www.aseansec.org/64.htm

المبحث الثاني: الشراكة الأورو-متوسطية

بعد أن تحدّثنا عن الإقليمية و التكتلات الاقتصادية و ذكرنا أشهرها نحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة تفصيلية عن تكتل إقليمي جديد و هي المنطقة الأورو-متوسطية، الذي يهدف إلى إنشاء أكبر منطقة تبادل حر في العالم في حدود 2010-2015.

المطلب الأول: المكانة الاقتصادية و الإستراتجية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط:

تعتبر منطقة حوض المتوسط القلب النابض لباقي العالم إذ تمثل جسر وصل بين ثلاث قارات هي آسيا إفريقيا و أوروبا. بالإضافة إلى عراقة الحضارات التي مرت بها عبر التاريخ: المصرية، العبرية، الفينيقية، اليونانية، الرومانية، القرطاجية، البيزنطية، الإسلامية، الأوروبية. كما احتضنت ثلاث ديانات سماوية و هي اليهودية المسيحية و الإسلام، هذا ما جعلها تشهد على مرّ العصور صراعات و بؤر توتر للبحث على النفوذ في هذه المنطقة الإستراتجية.

1. الدول المعنية بالاتفاقيات الأورو-متوسطية:

و تتمثل الدول المعنية بالاتفاقيات الأورو-متوسطية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ما عدى ليبيا و دول الاتحاد الأوروبي و إن كانت غير مطلة على البحر.

حيث يشمل الاتحاد الأوروبي حاليا 27 دولة و هي: بلجيكا، اليونان، الدنمرك، استونيا، ألمانيا، جمهورية التشيك، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطة، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، السويد، المملكة المتحدة، لاتفيا، هنغاريا، بلغاريا، رومانيا.

تتمثل الدول ثالث متوسطية كل من دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب و دول المشرق العربي: مصر، الأردن، لبنان، سوريا و السلطة الفلسطينية و دول أخرى غير عربية : تركيا و إسرائيل.

2. خصائص المنطقة:

1.2. من الناحية الاقتصادية:

تتميز دول منطقة حوض المتوسط بتباين المستوى الاقتصادي ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول ثالث المتوسطيPTM .

- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي PIB فقد بلغ في الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ما يقارب 6744 بليون أورو أي 28 مرة أعلى من الناتج المحلي في أوروبا الشرقية والوسطى و 50 مرة أعلى من دول جنوب و شرق المتوسط[1]. و بعبارة أخرى فان دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على 87% من الناتج المحلي في المنطقة المتوسطية بينما لا تمثل الدول المتوسطية الأخرى إلا 13% (3% المغرب العربي،3% المشرق العربي و 7% لغير العرب).

و الجدول التالي يبين الفرق الشاسع بين الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة..

الجدول2: بعض المعطيات الإحصائية الاقتصادية على دول المتوسطية.

بلدان الاتحاد	الناتج المحلي الإجمالي (1997) ملايير $	السكان (1997) ملايين	الشركاء المتوسطيين	الناتج المحلي الإجمالي (1997) ملايير $	السكان (1997) ملايين
النمسا	225.9	8	الجزائر	43.8	29
بلجيكا	268.4	10	قبرص	8.6	0.7
الدانمارك	171.4	5	مصر	71.2	60
فنلندا	123.8	5	إسرائيل	87.6	6
فرنسا	1526.0	59	الأردن	7.0	4
ألمانيا	2319.5	82	لبنان	13.9	4
اليونان	126.2	11	مالطة	3.3	0.4
ايرلندا	66.4	4	المغرب	34.4	28
إيطاليا	1155.4	57	سوريا	17.1	15
لكسمبورغ	18.8	0.4	تونس	19.4	9
هولندا	402.7	16	تركيا	199.5	64
البرتغال	103.9	10	إعلانات البنك الدولي	3.2	2.7
إسبانيا	570.1	39	المجموع	509.0	222.8
السويد	232.0	9	المغرب	97.6	66.0
مجموع	8530.7	374.4	المشرق	112.4	85.7

المصدر البنك العالمي

- إضافة إلى الفارق الضخم في الناتج المحلي هناك فارق أخر يتمثل في الدخل المتوسط للفرد إذ أنه يبلغ في أوروبا حوالي 10 مرات من الدول المتوسطية الشريكة و إذ يبلغ

[1] زايري بلقاسم "الآثار المتوقع لمنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" cread n61 p 27-28.

في أوروبا21 ألف دولار سنويا بينما الدول الاخرى تبقى بعيدة عن هذا المستوى إلا إسرائيل التي حققت معدلات قريبة من أوروبا.

- أما بالنسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتبقى دول جنوب و شرق المتوسط قليلة الاستقطاب لها مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية و جنوب آسيا، و ذلك لعدم تماسك و هشاشة اقتصاديات هذه الدول، و أسباب أخرى عديدة أبرزها البيروقراطية و البطء في عملية الإصلاح الاقتصادي. حيث أن معدل الاستثمار يدور في حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 34.3% بالنسبة لدول أخرى كأندنوسيا و كوريا و تايلاند.

حيث بلغ 7 مليار دولار في 1999 مقابل 90.5 مليار $ لأمريكا اللاتينية و 21.5 مليار $ لأوروبا الوسطى و الشرقية و 55.8 مليار $ لجنوب و شرق آسيا في نفس الفترة، و تتركز الاستثمارات الموجهة لجنوب و شرق المتوسط في كل من إسرائيل، مصر، تونس، المغرب، الأردن و لبنان.

- أما من الناحية التجارية فتبقى أوروبا الشريك الأول لدول جنوب و شرق المتوسط بنسبة 52% من مجموع المبادلات أما التجارة البينية بين الدول ثالث متوسطية لا تمثل إلا 5% و لا يمكن أن تلعب أي ديناميكية نمو على مستوى المنطقة.

و تبقى الهوة كبيرة و في اتساع مستمر بين دول الضفتين خاصة في هذا المجال حيث أن حصة دول الجنوب من التجارة العالمية لا تتعد 4% بينما تمثل ثلاث دول أوروبية (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا) نسبة 15% من التجارة العالمية، كما أن مبادلات المغرب العربي تمثل 70% إلى 75% من الصادرات و الواردات مع الاتحاد الأوروبي غير أنها لا تمثل إلا 3% إلى 4% من مجموع مبادلات الاتحاد الأوروبي.

2.2. المكانة الإستراتجية للمنطقة المتوسطية:

تحتوي دول حوض البحر الأبيض المتوسط على ثروات إستراتجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، و تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز، و هنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و عبّارات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية. مرورا من قناة السويس و مضيق جبل طارق، كونه قناة وصل بين المحيطات الثلاثة الأطلسي، الهندي و الهادي و يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة "الشريان الحيوي للتجارة العالمية".

مع العلم أن احتياطي الغاز و النفط في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي كما قدره الأخصائيون سنة 1994 يبلغ 60% بالنسبة للنفط و 20% بالنسبة للغاز، فانه من السهل الاستشراف بتزايد أهمية البحر الأبيض المتوسط كونها تُحاذي الدول المنتجة للمحروقات في المغرب العربي و شبه الجزيرة العربية، أضف إلى ذلك كون هذا البحر المعبر الرئيسي لعبّارات النفط من الدول العربية المنتجة إلى الدول الأوروبية المستهلكة في أوروبا الغربية حيث تستهلك أوروبا 63% من الصادرات النفطية العربية.

3.2. التباين التكنولوجي و الثقافي و العلمي في المنطقة المتوسطية:

يظهر التباين التكنولوجي جليا بين ضفتي المتوسط فالشمال المتمثل في الاتحاد الأوروبي يمتلك التكنولوجيا الحديثة و يتحكم في التقنيات الجديدة لتطوير الإنتاج و زيادة الإنتاجية إضافة إلى توفر مراكز البحث و التطوير لتطوير الخبرات و اعتماد منهاج تعليمي معاصر.

بينما لا يزال المستوى التعليمي ضعيفا في الضفة الجنوبية المتمثلة في الدول العربية حيث قدر معدل الأمية في الوطن العربي ب 60 مليون ما يقارب ربع السكان، إضافة إلى التأخر التكنولوجي الملحوظ و كلاسيكية مناهج التعليم، و تبقى الإعتمادات المخصصة للبحث العلمي ضعيفة تتراوح بين 0.1% و 0.3% من PIB بينما يصل إلى 0.88% لاسبانيا و 1.1%

لايطاليا و 2.2% لفرنسا مع الأخذ في عين الاعتبار الفارق الكبير في الناتج المحلي الإجمالي.

4.2. منطقة التوترات السياسية و الأمنية:

تعتبر منطقة حوض المتوسط بؤرة صراع سياسي للبحث على النفوذ منذ القدم. فقد شهدت المنطقة عدة صراعات منها الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق سلسلة من الحروب آخرها الحرب على لبنان و التي تسمى بحرب تموز /جويلية 2006، و تدهور العلاقات بين سوريا و لبنان بعد مقتل رئيس الوزراء السابق "رفيق الحريري" و ما تبعه من خروج القوات السورية من لبنان ،إضافة إلى الحصار الاقتصادي و السياسي على حكومة حماس المنتخبة في الأراضي الفلسطينية، و الصراع في جمهوريات يوغوسلافيا سابقا و الصراع التركي اليوناني و التركي الأرميني إضافة إلى النزاع القبرصي و النزاعات الخاصة بالأقليات الدينية و الإثنية خاصة الأكراد في تركيا و سوريا و إيران.

المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون بين الدول الأورومتوسطية

إن احتدام التنافس بين المعسكرين الشرقي و الغربي إبّان الحرب الباردة على النفوذ في المناطق الإستراتجية، دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى البحث عن مكان لها في الفضاء المتوسطي للنفوذ السياسي و الاقتصادي، باعتبار منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتجية.

هذا ما دفع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE في معاهدة روما 1958 إلى تغيير نظرتها اتجاه دول جنوب و شرق المتوسط و يبرز ذلك جليا في مادتين أساسيتين من معاهدة روما هما:

المادة 113: التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياستها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لا سيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية و بعقد اتفاقيات جمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري .

المادة 232 التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة[1].

1. اتفاقيات التعاون في الستينيات:

بعد معاهدة روما 1958 التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، نظمت العلاقة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و غيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها في المجموعة أو من خلال اتفاقيات تجارية مع بعض المزايا التفضيلية و ذلك مع بداية الستينيات.

فكان أول اتفاق عقد مع اليونان في أثنا يوم 09 جويلية 1961 الذي دار حول موضوع التجارة و كان هدفه الإزالة التدريجية للحقوق الجمركية على المواد الصناعية و تجانس السياسات الزراعية، ثم عقد اتفاق ثان مع تركيا في أنقرة يوم 12 سبتمبر 1963 و هو اتفاق مشابه للأول.

و في 1964-1965 عقدت المجموعة اتفاقا مع كل من لبنان و إسرائيل ثم في 1969 عقدت المجموعة اتفاقا مع تونس في 23 مارس و المغرب في 31 مارس و تميز هذين الاتفاقين بانطوائهما على تفصيلات لمعظم الصادرات الصناعية و ذلك بمنح إعفاءات جمركية لكل المنتجات الصناعية للبلدين باستثناء المنتجات من أصل زراعي للدولتين غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين و هشاشتها حال دون استفادتهما من هذه التفضيلات.

أما في 1970 فقد عقدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقية مع اسبانيا تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية بإعطاء تفضيلات للصادرات الفلاحية الاسبانية و في نفس السنة وقعت مالطا اتفاق بنفس الأهداف أما في 1972 وقعت المجموعة اتفاقية مع قبرص و مصر و البرتغال.

---

[1] إسماعيل العربي ، فصول في العلاقات الدولية المؤسسة الوطنية للكتاب 1990.

غير أن مكانة الجزائر من هذه الاتفاقيات كانت بمنظور آخر، إذ أن الجزائر هي البلد المغاربي الوحيد الذي ورد ذكر اسمه في معاهدة روما المادة 227، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو ما يسمى بولايات ما وراء البحار التابعة لفرنسا فكانت تتمتع بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء. فبعد الاستقلال بقيت الجزائر تتمتع بهذه الأفضليات خاصة بالنسبة للخمور مع حصول الجزائر على مساعدات مالية من فرنسا، ما جعلها تحتل مركز أكثر امتياز من تونس و المغرب.

غير أنه في نهاية الستينيات طالبت بعض الدول الأوروبية خاصة ايطاليا إلى منع إعطاء الامتيازات للمواد الزراعية الجزائرية، وذلك لمنافستها للمنتجات الأوروبية و عدم القبول بإبراز الجزائر كقوة اقتصادية إقليمية في الدول المغاربية هذا ما أدى إلى دفع الجزائر إلى المفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 1972 انتهى بتوقيع اتفاق في أفريل 1976.

إن الاتفاقيات الموقعة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و كل من المغرب و تونس أثرت عليها مجموعة من العوامل جعلت الاتفاقيات ذات طابع تجاري محض خالية من المساعدات المالية و التقنية و ذلك للتوسيع الذي عرفته الجماعة بعد انضمام كل من بريطانيا و ايرلندا و الدنمرك في يناير 1973، و هو ما جعل المجموعة تقدم تنازلات لصالح الدول المرتبطة تقليديا مع بريطانيا في إطار اتفاقية لومي الذي أدى بإلحاق أضرار بصادرات الدول المغاربية.

كخلاصة، يمكننا القول أن اتفاقيات الشراكة لسنوات الستينيات لم تحقق الهدف المرجو منها و هو الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية للزيادة في المبادلات التجارية، لدى كان لزاما على دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية طرح مبادرة ثانية تستند إلى سياسة شاملة للمنطقة بأكملها، و تهدف إلى إقامة تعاون في مجالات عدة منها أساسا المجال التجاري عن طريق منح تفضيلات جمركية لصادرات دول جنوب المتوسط، كما تساهم المجموعة بمنح مساعدات

مالية تشمل التعاون التقني و العلمي و كذا الهجرة و اليد العاملة.

2. السياسة المتوسطية الشاملة خلال منتصف السبعينات

خلال عقد السبعينات أحست دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة تحديد "سياسة متوسطية شاملة" politique méditerranéenne globale اتجاه الدول ثالث متوسطية PTM، و قد أقرت هذه السياسة في قمة باريس 19-21 أكتوبر 1972[1].

هذا ما دفع بدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المتوسطية تختلف في المحتوى من دولة لأخرى إلا أنها كانت تختلف عن الاتفاقيات السابقة فقد أدرجت فيها مجالات جديدة على غرار المجال التجاري و التقني و العلمي.

أما المجال التجاري فقد سعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال هذه السياسة إلى زيادة المبادلات التجارية من خلال التخفيض في الحواجز الجمركية على المواد الصناعية و الزراعية، إلا أن المنتجات الزراعية التي تنافس المنتجات الأوروبية تدخل في إطار المجال التفضيلي أي تفرض عليها بعض التعريفات الجمركية مثل الحمضيات و المعلبات السمكية و الخمور أما الأخرى التي لا تلقى منافسة فتدخل في إطار نظام الدخول الحر و ذلك بسبب السياسة الفلاحية الموحدة PAC للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

أما المجال المالي فقد وقعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع الدول المتوسطية الشريكة مجموعة من البروتوكولات المالية لمساعدة الدول المتوسطية إلى رفع وتيرة النمو و التنمية.

أما المجال التقني و العلمي فرغم أن الاتفاقيات دمجت هذا المجال كعنصر جديد للتعاون الذي يخص تنشيط اكتساب و تبادل الخبرات و المعلومات في المجال العلمي و التقني و الإعلامي، إلا أنه ظلّ جد ضعيف ما عدى بعض المساعدات المحتشمة من طرف الجماعة الاقتصادية الأوروبية تمثلت في مساعدات في التكوين و كذا تمويل بعض مشروعات البحث العلمي.

---

[1] كاتب أحمد "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية" مذكرة ماجستير غير منشورة علوم سياسية جامعة الجزائر.2001 ص 79.

1.2. الاتفاقيات الموقعة مع دول المغرب العربي:

عقد أول اتفاق في إطار السياسة الأوروبية الشاملة مع الجزائر في 26 أفريل 1976 ثم تبعه اتفاق مع تونس في 15 أفريل 1976 أما مع المغرب فقد وقع في 26 أفريل 1976 و لم يدخل حيز التنفيذ إلا في الفاتح نوفمبر 1978.

تضمنت هذه الاتفاقيات مجالات عدة تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الصناعية و الزراعية و نصف المصنعة، أما بالنسبة للمواد الزراعية فتشمل الحوامض و البواكير و الخمور و المعلبات و المواد النباتية و السمكية، و هي تخضع للنظام التفضيلي أما المنتجات الصناعية فقد سمحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالدخول الحر لأسواقها و هذا بإعفائها من الرسوم الجمركية و دون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوروبية من المواد البترولية و الفلين التي تخضع لنظام السقف الذي يرتفع ب 5% كل سنة.

إضافة لذلك اتفق الشركاء على إمضاء بروتوكولات مالية من 1976-1991 ممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار BEI و ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE. و هي على النحو التالي:

البروتوكول المالي الأول:1976-1981

بلغ 114 مليون وحدة حسابية ECU بالنسبة للجزائر منها 44 من ميزانية الجماعة و 70 مليون ECU من البنك الأوروبي للاستثمار موجهة أساسا للتنمية الريفية.

أما المغرب فقد بلغ 130 مليون منها 74 مليون من صندوق المجموعة و 56 مليون من BEI موجهة لمشاريع البنية التحتية و التنمية الريفية و لتكوين و ترقية القطاعات الصناعية و التجارية.

أما تونس فكان نصيبها 95 مليون منها 54 مليون من صندوق المجموعة و 41 مليون من BEI موجهة لتمويل مشاريع التنمية الريفية و البيئة و الماء و النقل.

الشكل 2: تقسيم البروتوكول المالي الأول حسب البلدان و القطاعات.

PROTOCOLE 1 MAROC

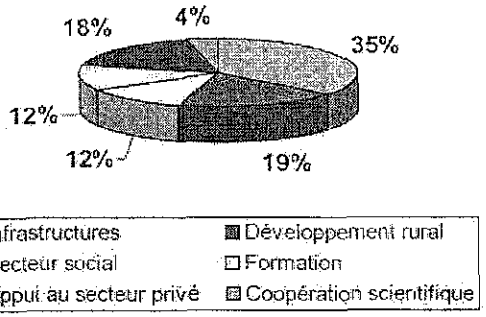

PROTOCOLE 1 ALGERIE

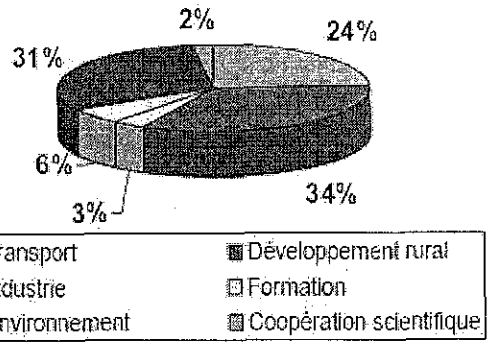

PROTOCOLE 1 TUNISIE

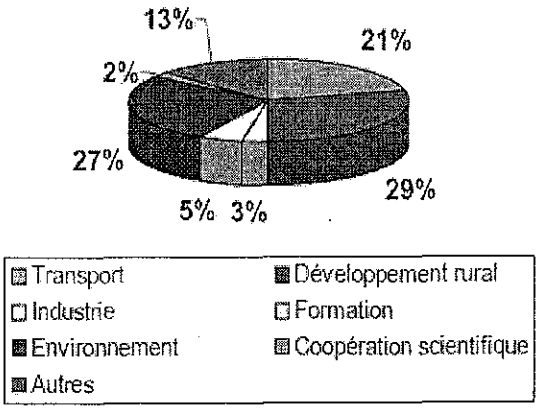

البروتوكول المالي الثاني 1981-1986:

كان نصيب الجزائر من هذا البروتوكول حوالي 151 مليون ECU منها 44 مليون من ميزانية المجموعة و 107 من BEI و قد ارتفع المبلغ ب 75% مقارنة بالبروتوكول السابق، و هو موجه إلى تمويل مشاريع البنية التحتية و تسيير المياه و الطاقة و التعاون العلمي و التكوين الفلاحي.

أما المغرب فكان نصيبها 199 مليونECU منها 109 مليون من ميزانية المجموعة و 90 مليون من BEI و قد ارتفع بنسبة53% من سابقه و موجه لتمويل مشاريع الفلاحة القروض الفلاحية.

أما تونس فكان المبلغ المخصص لها هو 139 مليون ECU منها 61 من ميزانية المجموعة و 78 من BEI موجه نحو تمويل مشاريع قطاعات التنمية الريفية و البيئة و الصيد.

الشكل 3: توزيع البروتوكول المالي الثاني حسب القطاعات و البلدان.

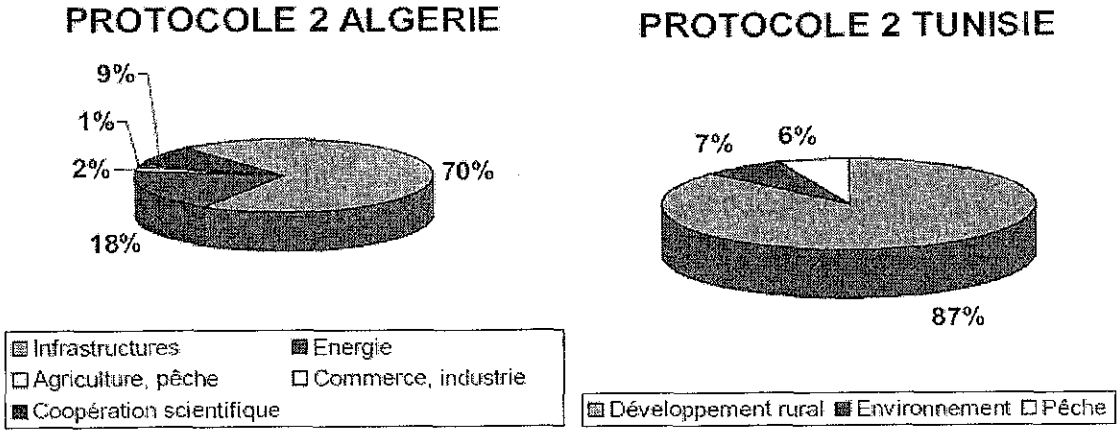

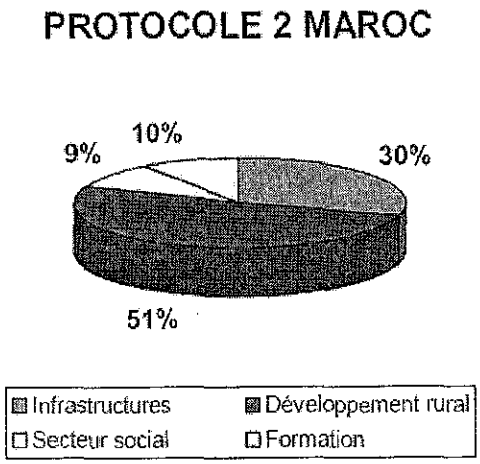

البروتوكول المالي الثالث 1986-1991:

إرتفع المبلغ الموجه إلى الجزائر في هذا البروتوكول إلى 239مليون ECU منها 56 مليون من صندوق المجموعة و 183 من BEI ووجه إلى تمويل مشاريع تسيير المياه و الصيد و خاصة في غرب الجزائر.

أما بالنسبة للمغرب فقد ارتفع إلى 324 مليون ECU منها 173 من صندوق المجموعة و 151 من BEI و قد ارتفع بنسبة 62% عن البروتوكول السابق و هو موجه إلى تدعيم القطاع الفلاحي.

و فيما يخص تونس فقد ارتفع إلى 224 مليون ECU منها 93 مليون من صندوق المجموعة و 131 مليون من BEI ، حيث وجهت أساسا إلى دعم المنتجات الفلاحية و حماية البيئة و تقوية الإعانات الصناعية بتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

الشكل 4: توزيع البروتوكول المالي الثالث حسب القطاعات و البلدان.

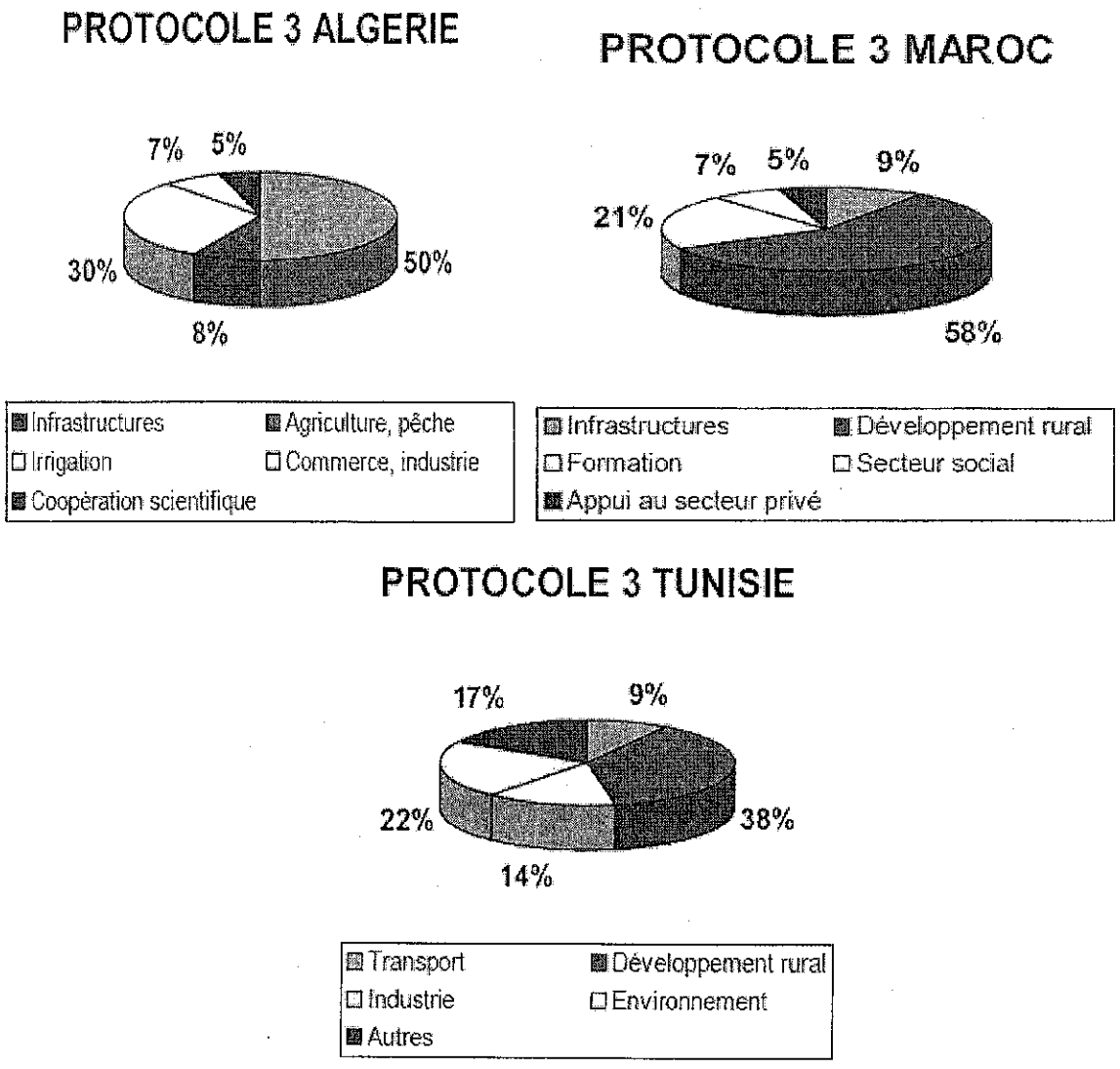

اتفاقيات التعاون مع دول المشرق العربي:

وقعت كل من مصر و سوريا و لبنان و الأردن اتفاقيات تعاون مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إطار تعميمها للسياسة المتوسطية الشاملة و كانت لا تختلف كثيرا عن تلك التي

[1] Commission européenne « union européenne-maghreb 25 ans de coopération

وقعت مع دول المغرب العربي، و قد تضمنت جوانب تجارية، مالية، تقنية و علمية.

ففي 18 يناير 1977 كان إبرام الاتفاق بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و مصر و سوريا أما مع لبنان فكان في 07 ماي 1977 و مع الأردن في يناير 1977 و قد تضمنت هذه الاتفاقيات مساعدات مالية وجهت لتمويل مشاريع التنمية المحلية و هي مقسمة على الشكل التالي:

حصلت مصر على 170 مليون ECU منها 93 مليون على شكل قروض من BEI و 4 مليون ممنوحة بشروط خاصة و 63 مليون ممنوحة من موارد المجموعة.

أما سوريا فقد حصلت على 60 مليون ECU منها 34 مليون قروض منBEI و 7 مليون قروض بشروط خاصة و 19 مليون إعانات من ميزانية المجموعة.

و قد تحصلت لبنان على 30 مليون ECU منها 20 مليون كقروض من BEI و 02 مليون بشروط خاصة و 08 كإعانات من موارد المجموعة.

أما الأردن فقد حصل على 40 مليون ECU منها 18 مليون من BEI و 04 مليون كقروض بشروط خاصة و 18 مليون كإعانات من موارد المجموعة.

أما الجانب التجاري من هذه الاتفاقيات فانه رغم قلة المبادلات بين هذه البلدان و الجماعة الاقتصادية الأوروبية مقارنة مع دول المغرب العربي إلا أن أوروبا حاولت زيادة المبادلات التجارية بينها و بين دول المشرق العربي، و ذلك من خلال تخفيض التسعيرات الجمركية على المواد الصناعية إلا أن المواد الفلاحية بقيت تعاني من مشاكل نتيجة السياسة الفلاحية الأوروبية الموحدة PAC و ما تحمله من نظام الحصص و التوقيت و السعر المرجعي.

3.2. اتفاقية التعاون مع الدول المتوسطية غير العربية:

عقدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط و منها دول جنوب أوروبا و إسرائيل باعتبارها دولة غير عربية.

و قد دخلت دول جنوب أوروبا (اسبانيا، اليونان، تركيا، مالطة، قبرص) مرحلة انتقالية للانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية و ذلك من خلال تحسن الأنظمة السياسة نحو الديمقراطية و مع بداية الثمانينات ظهرت معالم التوسيع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام اليونان سنة 1981 و اسبانيا و البرتغال سنة 1986 أما الاتفاقيات مع تركيا و قبرص و مالطة فقد كانت ترمي إلى تكوين تدريجي لاتحاد جمركي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1987 ثم سنة 1990 مع قبرص[1].

و قد عقدت إسرائيل ثلاث اتفاقيات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. الأولى كانت في 04 جوان 1964 و الثانية في 22 جوان 1970 أما الثالثة و التي تدخل في إطار السياسة المتوسطية الشاملة فكانت في 11 ماي 1975. و كانت ترمي هذه الاتفاقية إلى إحداث منطقة تبادل حرة و تقضي بمنح تفضيلات للصناعة الاسرائيلة بإزالة كل الحواجز الجمركية على السلع الصناعية الموجهة إلى السوق الأوروبية و كذا تخفيض في الحقوق الجمركية بنسبة 85% لصالح الصادرات الفلاحية الاسرائلية.

إلى جانب ذلك تم الاتفاق على تعاون مالي في 08 فبراير 1977 بقيمة 30 مليون ECU على شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

أما من الجانب التقني فقد كان متبادلا إذ أن إسرائيل تعتبر من الدول المهتمة بالبحث و التطوير في مجالات الصناعة و التقنية.

المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة و مقاربة الشراكة

زادت أهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مع التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفتها الفترة الممتدة ما بين 1988 و 1992 كمنطقة فاصلة بين الشمال المتطور و الجنوب المتخلف و كمنطقة نزاعات مستعصية الحل كالصراع العربي الإسرائيلي و النزاع

[1] فتح الله ولعلو "أوروبا و الدول العربية " الدار المغربية للنشر 1992 ص85.

التركي اليوناني و قضية قبرص و قضية الأكراد في تركيا و الصحراء الغربية و بداية الحرب في يوغوسلافيا السابقة، و كمنطقة عبور أساسية للموجات البشرية و المواد الأولية، كما أدركت دول الاتحاد الأوروبي فشل المبادرات السابقة الرامية إلى تحقيق حوار سياسي مع دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال السياسة المتوسطية الشاملة و الحوار الأوروبي العربي، وقبل ذلك حدوث أهم حدث في نهاية الثمانينات ألا و هو سقوط جدار برلين و انهيار الاتحاد السفياتي، وظهور نظام القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذا أدى إلى ضرورة التفكير و الشروع في اعتماد سياسة جديدة أكثر ملائمة مع المعطيات الدولية و الإقليمية الجديدة.

و هناك أيضا عدة عوامل خاصة بالمجموعة الأوروبية جعلته يبحث عن سياسة جديدة اتجاه المنطقة المتوسطية و تتمثل أساسا في توسيع المجموعة الأوروبية بعد توقيع معاهدة ماستريخت بهولندا بتاريخ 10/09 ديسمبر 1991 من قبل المجلس الأوروبي و دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1992 . والتي أقرت بتوسيع الاتحاد الأوروبي نحو البلدان الأوروبية الشرقية الراغبة في الانضمام و هو ما تم حيث أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 15 دولة هي: بلجيكا، فرنسا، هولندا، الدنمرك، المملكة المتحدة البريطانية، النمسا، ألمانيا، اليونان، البرتغال، ايرلندا، ايطاليا، فنلندا، لكسمبورغ، السويد، اسبانيا، و توحيد السوق الأوروبية و العملة الأورو والقيام بسياسات اقتصادية موحدة ،كالزراعية و الهيكلية و المالية لضمان معدلات نمو عالية.

أما العوامل الخاصة بالدول الشريكة فكان أولها سياسي و ذلك بعد توصل الاسرائليين و الفلسطينيين إلى توقيع معاهدة السلام بأوسلو في سبتمبر 1993، وأخرى اقتصادية تتمثل في ضعف مستويات التنمية في هذه الدول التي انتهجت نظام الاقتصاد الموجه و تفاقم أزمة المديونية حتى وصل معدل خدمة الديون إلى حوالي 93% من مجموع الصادرات في الجزائر

إضافة إلى انهيار أسعار البترول، وهو ما جعل هذه الدول تقوم بمخططات التعديل الهيكلي لإصلاح الجانب الماكرومالي من اقتصادها رغم التكلفة الاجتماعية الباهظة التي تخلفها هذه البرامج، و هذا ما جعلها تسعى من دول الاتحاد الأوروبي عن طريق المساعدات المالية و جلب الاستثمارات الأوروبية المباشرة.

إضافة إلى ذلك كانت هذه المنطقة بؤرة لنزاعات طائفية و أخرى سياسية و انعدام الديمقراطية و انتهاك حقوق الإنسان و زيادة الهجرة نحو أوروبا و بمعدلات كبير، و هو ما يمثل خطرا إقليميا على دول الاتحاد و مصالحها في هذه الدول.

1. السياسة الأوروبية المتجددة

انطلاقا من النتائج التي حققتها السياسة الأوروبية الشاملة و التي لم تحقق الهدف المرجو من استتباب الأمن في الشرق الأوسط و تحقيق التنمية و قد تيقن الاتحاد الأوروبي بأنه "**لم يعد من الممكن الإبقاء على الحالة الراهنة لأنها لا تتوافق مع مصالح جنوب الجماعة، كما أنها سبب عدم رضا الدول ثالث متوسطية**"[1] و بالتالي طرحت المفوضية الأوروبية فكرة الشراكة الأرومغاربية و تكملة البروتوكولات المالية مع الدول المغاربية حيث حصلت هذه الأخيرة على بروتوكول مالي 1991-1996 يدخل في إطار السياسة الأورومتوسطية المتجددة و قد بلغ 1072 مليون ECU بنسبة ارتفاع تقدر ب 73% مقارنة بالبروتوكول الثالث حيث حصلت الجزائر على 350 مليون و المغرب على 438 مليون و تونس على 248 مليون و مقسم على قطاعات تنموية على النحو التالي:[2]

[1] Rapport de la section extérieures de la politique commerciale et du developpement sur « la politique méditérranéenné de la communauté européenne » in communauté européennes assemblée consultative économique et sociale , « la politique méditérranéenné de la communauté européenne bruxelle p10

[2] Commission européenne ue-maghreb 25 ans de coopération1976-2001.

الشكل 5: توزيع البروتوكول المالي الرابع حسب القطاعات و البلدان.

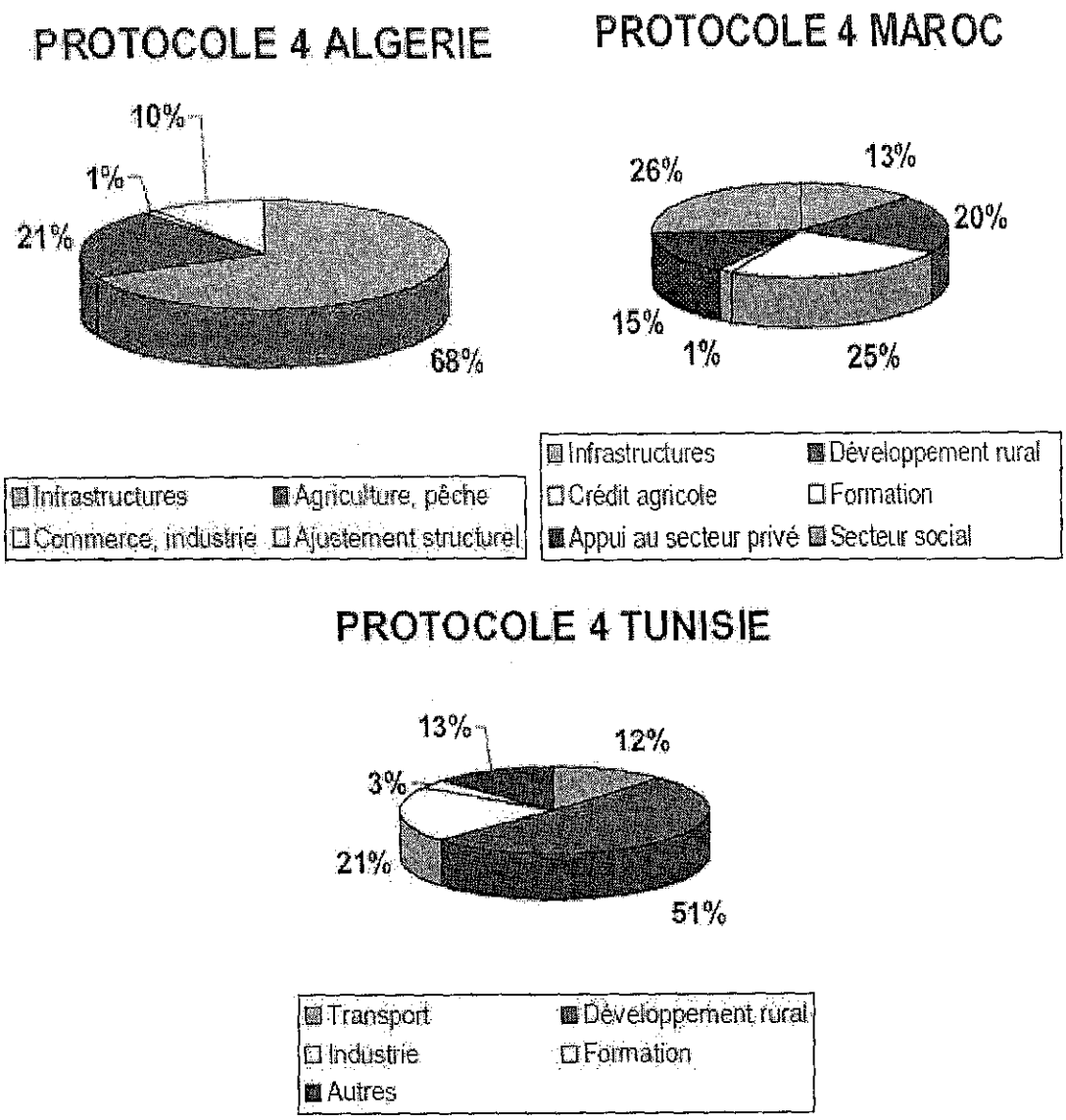

بعد القمة التي انعقد في لشبونة يومي 26-27 جوان 1992 حيث خلصت هذه القمة إلى التأكيد على الأهمية المشتركة لاستقرار منطقة المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي و على إقامة تعاون متعدد النواحي يؤدي تدريجيا إلى إقامة شراكة مطوّرة بين دول الاتحاد و المغرب العربي. إضافة إلى التأكيد على الأهمية التي يوليها للعلاقات العامة مع الدول المتوسطية.

شدّدت السياسة الأورو-متوسطية المتجددة إقامة تعاون مالي مع الدول الثالث متوسطيةPTM من أجل القيام بالإصلاحات الهيكلية و الانفتاح الاقتصادي و بعد ذلك عقدت قمت المجلس الأوروبي لرؤساء الدول و الحكومات الأوروبية في كورفو Corfou باليونان في 24-25 جوان 1994 الذي أعطى أول دفع لسياسة الشراكة مع المحيط المتوسطي للاتحاد الأوروبي الذي خلص إلى إمكانية الدعوة إلى ندوة يشارك فيها الاتحاد الأوروبي و شركاؤه المتوسطيين.

و قد وضعت اللجنة الأوروبية في 19 أكتوبر 1994 مقترحات من أجل هذه الشراكة في دراسة حملت عنوان "**تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية -متوسطية**" حيث أن الشراكة المزمع إنشاؤها تحمل محورين هما:

- المساعدة و تكثيف الإصلاحات السياسة و إقرار حقوق الإنسان و حرية التعبير.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي و خلق فرص العمل.

و في قمة "أسن" بألمانيا للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 أقرت الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي و التي شملت المجال السياسي و الأمن الذي يرمي إلى حل النزاعات السياسية و استتباب الأمن و وقف السباق نحو التسلح، و المجال الاقتصادي و المالي الذي يرمي إلى رفع مستويات التنمية و دعم التعاون الإقليمي و إنشاء منطقة التبادل الحر، أما المجال الاجتماعي فقد ركز على حقوق الإنسان و الانفتاح على الثقافات الأخرى.

من هنا بدأت بوادر الشراكة الأورومتوسطية تطفو إلى الأفق حيث اجتمعت الدول الأرومتوسطية في 26-27 نوفمبر 1995 في برشلونة للإعلان عن ميلاد الشراكة الأورو-متوسطية.

2. مؤتمر برشلونة 1995

كان ذلك في برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 1995 أين تم الإعلان عن ميلاد الشراكة الأورومتوسطية ، وكان ذلك بحضور ممثلي الاتحاد الأوروبي و ممثلي الدول المتوسطية الشريكة "الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا، لبنان، إسرائيل، مالطة، قبرص و تركيا. مع غياب ليبيا الحضر المفروض عليها باعتبارها دولة راعية للإرهاب بسبب قضية لوكربي المشهورة. كما شاركت في المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق و ألبانيا بصفتهم ضيوف و شاركت موريتانيا بصفتها مراقب.

و قد نتج عن هذا المؤتمر إعلان سمي **إعلان برشلونة** ، الذي يؤسس لشراكة أورومتوسطية جديدة تتجاوز الاتفاقيات السابقة في المضمون و ذلك بإنشاء منطقة التعاون السياسي الأمني و الثقافي الاجتماعي و بالأساس منطقة رفاه اقتصادي بإنشاء أكبر منطقة تبادل حر في العالم في حدود 2010.

و اتفق الأطراف على أن تقام بعد ذلك اتفاقيات ثنائية الأطراف بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة متوسطية من جهة أخرى، ما عدى تركيا ،مالطا و قبرص باعتبارهم أعضاء مؤهلين للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. و بالفعل فقد تم ذلك ووقعت مجموعة من البلدان المتوسطية اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي موضحة في الجدول التالي[1].

الجدول3: **تواريخ عقد اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الاوروبي و الشركاء المتوسطيين.**

البلد	تاريخ إمضاء الاتفاق	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
الجزائر	2002/04/22	2005/09/01
مصر	2001/06/25	2004/06/01
إسرائيل	1995/11/20	2000/06/01

[1] Site web la documentation française « document d'actualité partenariat euromed »

الأردن	1997/11/24	2002/05/01
لبنان	2002/06/17	2003/03/01
المغرب	1996/02/26	2000/03/01
تونس	1995/07/17	1998/03/01

1.2. أهداف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة:

من الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة و من منطلق قوة مع الدول المتوسطية و ذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة و غير المعلنة المتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها بالإضافة إلى أهداف سياسية تتمثل في محاربة ما يسمى بالأصولية الإسلامية و يمكننا تلخيص باقي الأهداف فيما يلي[1]:

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول حوض المتوسط في جنوبه و دول الشرق الأوسط.
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها و الزاحفة من دول جنوب المتوسط و الحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحاول أوروبا فرض نفسها و استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدتها بقيادة العالم و بمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.
- العمل على توفير الاستقرار في المنطقة المتوسطية و ذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها و تشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ التنمية المنشودة.
- توسيع وتطوير عمليات الاندماج الأوروبي.
- تكييف العلاقات التجارية الأورومتوسطية مع أسس التجارة التي حددتها دورة الأوروجوايGATT.

[1] Balta Paul, méditerranée, "Défis et enjeux, l'harmattan", Paris, 200, P164.

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب و شرق المتوسط.
- التخلص التدريجي من أعباء الدعم المالي الذي كانت تقدمه دول الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط.
- تحقيق المزيد من الاندماج و التكامل من أجل تطوير دول حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون و ضمان السلم و الاستقرار على المدى الطويل، حيث ستسمح هذه الشراكة للاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التوازنات الكبرى و تحقيق السلم و الاستقرار في المنطقة.

2.2. أهداف الدول المتوسطية الشريكة:

ما إن أعلن مبادرة اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، حتى تسارعت الدول المتوسطية إلى التوقيع عليها وهذا من أجل تحقيق أهداف خاصة و من أهمها:

- فك العزلة من خلال الاندماج إلى أكبر القوى الاقتصادية وتحقيق تكامل اقتصادي معها.
- السعي إلى الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي، من اجل تغطية حاجاتها و تطوير اقتصادياتها.
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر الأبيض المتوسط.
- الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية المشتركة للصادرات الأوروبية.
- الحصول على مساعدات و قروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار.
- الاستفادة من نقل التكنولوجيا و ذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في دول جنوب و شرق المتوسط.

و من أهم العوامل التي شجعت الدول الشريكة على التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الشرقية و الوسطى، الأمر الذي يؤدي إلى بعض الانعكاسات السلبية على اقتصاديات دول جنوب المتوسط في الجوانب التالية :

- تخصيص الدعم المالي لتلك الدول من ميزانية المجموعة الأوروبية سيعمل على تقليص المساعدات الموجهة للشركاء من دول جنوب و شرق المتوسط.
- انضمام هذه الدول سيعمل على تحرير الأيدي العاملة الوافدة منها في دول المجموعة الأوروبية، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل المتاحة لدى دول الجنوب على و وجه الخصوص.
- من المتوقع أن تتسارع الأنشطة الإنتاجية و رؤوس الأموال الأوروبية إلى دول أوروبا الوسطى و الشرقية، حيث مازالت تكاليف الإنتاج موانية للغاية وهذا يقلل من فرص الاستثمار في دول المتوسط الجنوبية و الشرقية.

هذه هي أهداف دول جنوب و شرق المتوسط و لكن يبقى الهدف الرئيسي من وراء هذه الشراكة هو الحصول على مزايا اقتصادية هامة طويلة الأجل من جراء خلق منطقة التبادل الحر و الانفتاح الكامل لأسواق المجموعة سيعمل على خلق منافسة بين صادرات الشركاء المتوسطيين الفعلية أو المحتملة و بالتالي بمرور الوقت ستتراكم المكاسب وتتوسع فرص الوصول إلى أضخم الأسواق العالمية.

3.2. مجالات الشراكة الأورومتوسطية:

خلص الإعلان النهائي لندوة برشلونة 1995 إلى التأكيد على أن الشراكة الأورو-متوسطية تكون موسعة لتشمل المجال السياسي الأمني و المجال الاقتصادي الأمني و المجال الثقافي الاجتماعي.

- **المجال السياسي الأمني:**

أقر البيان الختامي لندوة برشلونة في محوره الأول المعنون "**شراكة سياسية و أمنية : تعريف مجال مشترك من السلام و الاستقرار**" فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال " دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال سلام و استقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي متوسطي لهذا الغرض"[1]

إن تحقيق هذه الأهداف صعب للغاية و يمثل تجربة الاختبار الصعب بين الطرفين لكونه يتضمن ثلاث قضايا رئيسية: عملية التسوية العربية الإسرائيلية، ميثاق الأمن و الاستقرار و الوقاية و محاربة الإرهاب.

و يمكن أن نحدد أهم مبادئ هذا البعد من الشراكة كما يلي:[2]

- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.
- عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.
- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.
- أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل ونظم التحقق الخاصة بها وكذلك منع الانتشار النووي.
- تضمن الإعلان الإشارة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، وورد بها ذكر مبدئي "الأرض مقابل السلام" و"عدم احتلال أراضي الغير بالقوة"، وكذلك حق الدول في استخدام الوسائل المشروعة وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في

---

[1] ندوة برشلونة الأوروبية المتوسطية 27-28 نوفمبر 1995 النص النهائي ص 6.
[2] عبد الله التركماني " العرب و الشراكة الاورومتوسطية" منتدى الحوار الديمقراطي 2005/10/16.

ممارسة السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وإذا كانت أوروبا تركز على الجانب الأمني الذي يهمّها (الهجرة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل)، فإنّ الجانب العربي المتوسطي يهمه الكشف عن عمق التغيير في الموقف الأوروبي من قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، وبالتالي التسوية العربية – الإسرائيلية، باعتبار أنّ قضية فلسطين تحتل مركز هذه القضايا. ومهما تبدلت أشكال هذا البعد من الشراكة، وتعددت أطرافه، فلا يمكن عزله عن تيارات السياسة الدولية، والصراع بين القوى السياسية والاقتصادية في العالم. ذلك لأنه، في نهاية المطاف، يرمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في الفضاء الأورو – متوسطي، التي تتركز فيها مجموعة واسعة من المصالح الأوروبية والعربية.

- **المجال الاقتصادي و المالي:**

ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي كمحدد لنجاح إستراتجية الشراكة الأورومتوسطية. انطلاقا من المسلمة القائلة بأن الاستقرار السياسي يحدد الازدهار الاقتصادي، و من هنا جاء المحور الثاني للبيان الختامي للندوة تحت عنوان:

"مشاركة اقتصادية و مالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة".

و ذلك بتحديد أهداف و العمل على تحقيقها على المدى البعيد و هي:[1]

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان و رفع مستوى التوظيف، و تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- تشجيع التعاون و التكامل الإقليميين.

و يتم تحقيق هذه الأهداف بإقامة شراكة اقتصادية و مالية تأخذ في عين الاعتبار درجات النمو المختلفة و تعتمد على:

[1] البيان الختامي لندوة برشلونة 1995.

- التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر.
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي لشركائه.

إنشاء منطقة التبادل الحر:

إن المفهوم الجديد للشراكة الأورومتوسطية هو تجارة بلا حدود و لا حواجز فقد اعتبر البيان الختامي لندوة برشلونة إنشاء منطقة تبادل حر في الفضاء الأوروبي المتوسطي أهم هدف في الشراكة الاقتصادية و المالية، لهذا جاء كأول عنوان فرعي ضمن المحور الثاني لنص البيان الختامي.

و قد حدد البيان كيفية إقامة هذه المنطقة من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة بين الشركاء الاورومتوسطيين السبعة و العشرين وفقا لمسار برشلونة، بينما يتحدد المسار الثنائي من خلال إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و مختلف الدول ثالث متوسطية PTM و قد حدد البيان الختامي الفترة الزمنية المحددة لإنشاء منطقة التبادل الحر حيث اتفقت الدول الشريكة على مدة 15 سنة (1995-2010) كتاريخ عملي لتأسيس هذه المنطقة.

و تتضمن منطقة التبادل الحر ما يلي:

الحرية التامة لتبادل المنتجات الصناعية .

أما بالنسبة للسلع الزراعية و الغذائية فان الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز و التبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية و ذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة PAC من قيود، و هذا نتيجة الصراع و تضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين و المنتجين المتوسطيين الشركاء.

أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش و هي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة.

تكثيف التعاون بين طرفي الشراكة:

تحت العنوان الفرعي الثاني:" **تعاون و عمل مشترك** " اتفق المشاركون في الندوة على تنمية التعاون في العديد من القطاعات المتنوعة من تشجيع الاستثمارات إلى الطاقة مرورا بالتركيز على دور المرأة في التنمية و ضرورة المحافظة على البيئة.

إن التعاون الاقتصادي يهدف إلى تشجيع و تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق دعم التنمية الاقتصادية و تحسين شروطها من خلال الادخار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار و إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيقه و بالتالي نقل التكنلوجيا و رفع مستويات التصدير[1]، كما أكد المشاركون في الندوة على الأهمية الإستراتجية لحوض البحر الأبيض المتوسط و مكانته على خريطة الطرق البحرية بين الأقطاب الاقتصادية العالمية و بين هذه الأخيرة و مصادر الطاقة من ناحية أخرى.

التعاون المالي:

اعتبر البيان الختامي لندوة برشلونة أن إقامة شراكة اقتصادية مع الدول ثالث متوسطية PTM مرهون بتحقيق نمو مستديم ضروري لتحسين ظروف المعيشية للسكان في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لهذا قرر الطرف الأوروبي "**زيادة ضخمة للمعونة المالية**" إلى شركائه .

حيث وافق المجلس الأوروبي المنعقد في (كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية ECU لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و 1999 و ذلك في شكل اعتمادات مالية أوروبية و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء ، و أن

[1] سمير صارم "أوروبا و العرب من الحوار الى الشراكة" دار الفكر دمشق سوريا 2001 ص 324.

هذا التعاون المالي في إطار برنامج متعدد السنوات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء[1].

برنامج ميدا MEDA

انشأ برنامج ميدا لغرض تشجيع و إقامة إصلاحات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتوسطية الشريكة و ذلك لإقامة منطقة تبادل حر واسعة في حوض البحر الأبيض المتوسط في سنة 2010 [2]، و يهدف البرنامج إلى تدعيم البرامج الاقتصادية المستديمة و تشمل مجالات عدة منها: التربية و التكوين، التعاون العلمي و التكنولوجي، البيئة، التعاون الصناعي ترقية و حماية الاستثمار و النقل و المواصلات حيث أن الاتحاد الأوروبي هو الذي يدير هذه المبالغ .

و لقد أضاف الأوروبيون أن تعاونهم المالي مع الطرف المتوسطي سيتخذ منهجا عقلانيا في إطار برمجة تمتد زمنيا إلى جانب مراعاتهم خصوصيات كل بلد و ذلك في شكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية يضاف إلى هذا تدخل البنك الأوروبي للاستثمار بشكل ديون بمبلغ أضخم و كذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء.

الجدول4: تقسيم المبالغ برنامج ميدا 1 على الدول المعنية:

الدولة	الالتزامات	المبلغ المدفوع
الجزائر	164	30
مصر	686	157
الأردن	254	108
لبنان	182	1
المغرب	656	127
سوريا	99	0
تونس	428	168

[1] الاعلان النهائي لندوة برشلونة1995.
[2] Commission européenne op.cit

تركيا	375	15
السلطة الفلسطينية	111	54
البرامج الجهورية	480	230
المجموع	3435	890

المصدر commission européenne

و قد حدد البيان الختامي أن الطرف الأوروبي يتولى مراقبة سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول ثالث متوسطية بحجة الوصول إلى نجاعة أكبر لهذه السياسات و توجيه أفضل للمعونات المالية .

- **المجال الثقافي و الاجتماعي:**

شكل المحور الثالث الذي جاء تحت عنوان " **الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية و الإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية**" آخر محور في البيان الختامي لندوة برشلونة و هو مكمل للمحورين الأول و الثاني .و هو أعم منهما لأنه يتجه في جوهره إلى الإنسان، ليس من خلال الصلات الحكومية فقط، بل من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية، فضلا عن أنه يتسم بالحركية والتنوع والاستمرار. ويثير هذا البعد عدة قضايا رئيسية، من أهمها: إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو – متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية. و يفترض البعد الثقافي التعمق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم والقيم بين شعوب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل. عندئذ تستطيع الشعوب المتوسطية، أوروبيون وعرب وغيرهم، أن يتفهم كل منها مشاكل وقضايا الشعوب الأخرى، ولأن يحدد القضايا المشتركة أيضا.

وضمن هذا السياق، ورد في الإعلان الختامي للمؤتمر التأسيسي في برشلونة في 28 نوفمبر 1995بالتزام الدول الموقعة بـــ "تطوير دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي... احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الحقيقية والشرعية لهذه الحقوق

والحريات، بما فيها حرية التعبير والجمعيات لأهداف سلمية وحرية التفكير والعبادة الفردية والجماعية من دون أي تمييز بسبب عرق أو جنسية أو دين". ويقول أيضاً بضرورة "احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعات هذه الدول وتشجيع التسامح، ومحاربة العنصرية وكره الأجانب[1]."

وتجسدت هذه الأبعاد في المؤتمر الأول للشراكة الأورو – متوسطية ببرشلونة ، في 26– 28 نوفمبر 1995 ، وفي الاجتماعات السنوية اللاحقة، حيث بحث المشاركون مبادئ المشاركة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. كما بحثوا موضوعات حيوية، من أهمها: التخلي عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سيادة الدول الأخرى، والعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والعمل على تنفيذ التعهدات في إطار الاتفاقات الخاصة بضبط التسلح ونزع السلاح.

لقد وعى الدول العربية ضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة، ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، وهذا يتطلب الانفتاح على المراكز الحضارية الكبرى، وخاصة الشراكة مع أوروبا. فمن المصلحة الحيوية للعرب أن يؤسسوا شراكة مع أوروبا، بغية تأمين تطورهم وتقدمهم وتنميتهم، وفي المقابل من مصلحة أوروبا أن تساهم في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط، حفاظاً على مصالحها وأمنها.

4.2. تساؤلات على محتوى الشراكة الأورومتوسطية:

تثير الشراكة الأورو – متوسطية مجموعة أسئلة من أهمها: ما هي المشاكل والانفصام التي يمكن أن تنتج عنها؟ وما هي تأثيرات الشراكة وانعكاساتها على العالم العربي؟ إذ يبدو أنّ المشروع المتوسطي يحمل في طياته انفصامات عديدة، إذ يمكن أن يهدد النسيج الاقتصادي للدول العربية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

[1] عبد الله التركماني " البعد الثقافي في الشراكة الأورومتوسطية" محاضرة في منتدى الحوار الديمقراطي 2005/121/29.

- إقصاء المنتجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر، علماً بأنّ هذا القطاع يلعب دوراً جوهرياً في التنمية، إضافة إلى أنّ أغلب الدول العربية المتوسطية تمتلك فيه مزايا نسبية.
- ضعف النسيج الصناعي للدول العربية المنخرطة في الشراكة، وهو ضعف يجعل من منطقة التبادل الحر مجرد إزاحة للحواجز الجمركية الجنوبية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية، وبالتالي استفادة أوروبا من المزايا النسبية التي تتمتع بها في هذا المجال.
- الآثار السلبية للتبادل الحر في المدى القصير على النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وبصفة خاصة على مستوى مواطن الشغل و المداخيل الجمركية والميزان التجاري .
- ليس من المنطقي أن يتم تحرير حركة التجارة وتحرير حركة رأس المال في حين تُقَيَّدُ حركة عنصر العمل، فتحرير التجارة ينبغي أن يتم بالتوازي مع تحرير حركة عنصر العمل في إطار الشراكة.
- يتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط، وهو أمر لا يستقيم مع اتجاه الطرفين لإقامة شراكة إستراتيجية.
- إقصاء مشكلة المديونية من اتفاقيات الشراكة في الوقت الذي أصبحت تثقل الميزانيات العمومية لدول جنوب و شرق المتوسط و تحد من قدرتها على مواصلة الاستثمار و منح مواطنيها الخدمات الاجتماعية الضرورية.

المبحث الثالث: من التعاون إلى الشراكة الأورو-جزائرية.

بعد أن تطرقنا إلى الشراكة الأورو-متوسطية في المبحث السابق نحاول في هذا المبحث دراسة تاريخ التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي وصولا إلى اتفاق الشراكة الأخير الموقع في أبريل 2002 و الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

المطلب الأول: تاريخ التعاون الأورو-جزائري.

1. مرحلة الستينات:

تعتبر الجزائر البلد المغاربي الوحيد الذي لم يقم اتفاقيات تعاون في الستينات بعد الاستقلال، و ذلك لكونه البلد الوحيد الذي ورد ذكر اسمه في معاهدة روما 1958 في المادة 227 التي تعتبر الجزائر فرنسية أو ما يسمى بلاد ما وراء البحار تابعة لفرنسا، و تستفيد بذلك من المزايا و التفضيلات المقدمة للدول الأوروبية الست.

لقد استفادت المنتجات الفلاحية الجزائرية من هذه التفضيلات، و دخلت الأسواق الأوروبية بحرية تامة، حيث كان الاقتصاد آنذاك متخصصا في تصدير الحوامض، الزيتون و الخمور، حيث كان يستحوذ المحتلون الفرنسيون على 40% من المساحات الزراعية.

طالبت الجزائر بعد الاستقلال و في ديسمبر 1962 من المجموعة الأوروبية تمديد الوضع القائم إلى غاية تحديد العلاقات بين البلدين، و بذلك استطاعت الجزائر الاحتفاظ بنظام Quo statu على مستوى المبادلات و الذي دام لبعض السنوات ما سمح باستمرار تدفق المنتجات الزراعية الجزائرية إلى دول المجموعة الأوروبية و خاصة الخمور.

لقد شهدت هذه المرحلة عدة تحولات في الاقتصاد الجزائري فكان أولها الإعلان عن إتباع النظام الاشتراكي المخطط لتسيير الحياة الاقتصادية و ما صاحبها من مخططات تنموية اقتصادية و اجتماعية و الأمر الثاني هو إتباع سياسة التصنيع بالاعتماد على الصناعات الاستخراجية المحروقات لتمويل التنمية الأمر الذي أدى إلى تهميش القطاع الزراعي.

و الجدول التالي يبين الانتقال و التركيز على الصناعات الاستخراجية كونها ذات قيمة مضافة عالية.

الجدول5: تطور الاهتمام الاقتصادي حسب القطاعات.1960-1977

السنوات	الزراعة	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الخدمات
1960	21	33	10	36
1977	08	57	11	35

المصدر: فتح الله لعلو"الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية" دار النشر المغربية الدار البيضاء 1982 ص 274

لم توقع الجزائر في هذه الفترة على أي اتفاق شراكة على غرار المغرب و تونس، و بقيت تستفيد من الامتيازات المقدمة لها من طرف المجموعة إلى غاية بداية السبعينات، حيث ضغطت المجموعة الأوروبية على الجزائر و ذلك برفض ايطاليا متابعة منح الأفضليات للمنتجات الجزائرية و ذلك لكونها منافسة للمنتجات الأوروبية الأمر الذي أدى إلى إجبار الجزائر على مباشرة المفاوضات مع المجموعة الأوروبية و فعلا تم ذلك فبدأت المفاوضات بين الطرفين سنة 1972، و انتهت بتوقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطية الشاملة عام 1976.

2. اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية في منتصف السبعينات:

امتازت فترة الستينات بعدم توقيع الجزائر على أي اتفاق مع المجموعة الأوروبية بسبب استفادتها من نظام الأفضليات و انتظرت حتى عام 1976 لتوقيع اتفاقية تعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة بعد سلسلة من المفاوضات الصعبة بدأت في 1972.

تميز هذا الاتفاق أنه غير محدد المدة يمتاز بطابع تجاري و مدعوما ببروتوكولات مالية تتحدد كل خمس سنوات و مقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار و الهدف من ذلك هو[1]:

- ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية.

[1] قدي عبد المجيد "الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات" في الندوة الدولية بعنوان " التكامل الاقتصادي العربي كتلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية" جامعة سطيف 8-9 ماي 2004.

- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.

و قد تم الاتفاق على زيادة المبادلات و المساعدات المالية على النحو التالي:

أ- **الجانب التجاري:**

بدأ تطبيق هذا النظام منذ الفاتح جويلية 1976 و هو مبني على مجموعة من المبادئ العامة رغم وجود بنود خاصة بالنسبة للمواد الصناعية و الزراعية.

و ينصّ الاتفاق على أن الهدف من المجال التجاري هو تطوير المبادلات بين الطرفين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منهما و أهمية ضمان التوازن وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

و كذلك هناك مبدأ عدم التمييز الذي بموجبه لا يمكن للجزائر التفضيل بين دول المجموعة الأوروبية و كذلك بالنسبة لدول المجموعة اتجاه الجزائر.

- المواد الصناعية: تم الاتفاق في هذا الإطار على حرية دخول المواد الصناعية إلى دول المجموعة باستثناء المواد البترولية المكررة و الفلين التي تخضع لنظام السقف[1].
- المواد الزراعية: ظهرت أهميتها من خلال المفاوضات الشاقة حول المجال الزراعي و عليه تم إحداث نظام خاص بها رغم أن الصادرات الزراعية الجزائرية لا تمثل سوى 6 إلى 8% نحو دول المجموعة.و هي لا تمثل إلا 1% من واردات هذه الأخيرة .

ب- **الجانب التقني و المالي:**

استفادت الجزائر من هذا الاتفاق من مساعدات مالية و تتوزع هذه المبالغ على شكل

[1] نظام السقف هو نظام يحدد كمية المنتوج الذي يصدر إلى دولة أخرى و يكون التحديد بالوزن الطن و عليه أي زيادة عن ذلك السقف تخضع للجمركة.

دعم مالي و هيئات قابلة للتسديد و قروض خاصة بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1%

و مدة التسديد طويلة تصل إلى 40 سنة و رؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة[1].

الجدول6: الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية مع الاتحاد الأوروبي.

الوحدة: مليون ECU

البروتوكولات المالية	مبلغ كل بروتوكول	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار	
		قروض من البنك	رأسمال المخاطرة
البروتوكول الأول 78-81	95	70	19
البروتوكول الثاني 82-86	139	107	16
البروتوكول الثالث 87-91	224	187	04
البروتوكول الرابع 92-96	284	280	18
المجموع	742	640	57

المصدر commission européen op.cit

و بعد هذا الاتفاق نلاحظ أن نوعية الصادرات الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية قد مالت باتجاه المنتجات الصناعية و خاصة المحروقات.

الجدول7: تطور نوعية الصادرات الجزائرية الموجة إلى المجموعة الأوروبية1970-1978%.

	1970	1974	1977	1978
المنتجات الزراعية	7.9	2.8	2.5	1.8
المنتجات الصناعية	82.1	97.2	97.5	98.2

إضافة إلى التغير الملحوظ في نوعية الصادرات تطورت هذه الأخيرة بشكل كبير إضافة إلى حصة الواردات.

[1] قدي عبد المجيد المرجع السابق.

الجدول9 : تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائري من 76-88 بالمليون دينار

	1976	1980	1984	1988
الواردات	22227	40519	51257	43427
الصادرات	22205	52648	63758	45421
حصة المحروقات%	95	98.2	97.7	94.5

تتمثل الصادرات الجزائرية في معظمها من المحروقات بنصيب يفوق 95.11% ما جعل الاقتصاد الجزائري يعتمد كليا على المحروقات في تمويل برامج التنمية و ما ساعده على ذلك ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية غير أن انهيارها في 1986 أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

أما الواردات فهي تتكون أساسا من تجهيزات للتموين الصناعي بنسبة تفوق 40% والآلات و المواد التجهيزية بنسبة 20% إضافة إلى المواد الغذائية بنفس النسبة.

تمثل صادرات المجموعة الأوروبية 52% من مجموع الواردات الجزائرية إضافة إلى الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الأوروبية تمثل 61% من مجموع الصادرات الجزائرية و هذا في عام 1988 ما يبين أن الشريك التجاري الأول للجزائر في هذه الفترة هو المجموعة الأوروبية.

3. العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية خلال التسعينات:

بدا واضحا مكانة الشريك التجاري الأول للجزائر و هو المجموعة الأوروبية لدى عمل هذا الأخير و من خلال مبادرة الشراكة المتوسطية المتجددة التي أعلن عنها في بداية التسعينات و التي كانت تهدف إلى تعميق العلاقات الأورو-مغاربية على زيادة المبادلات التجارية خاصة و أن الجزائر تمثل ممون رئيسي لأوروبا في مجال الطاقة.

الجدول10: تطور و تقسيم الصادرات الجزائرية حسب الدول المستقبلة لها 92-2004.

المليون دينار

المناطق الاقتصادية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاتحاد الأوروبي	181294,7	165141,2	225886,3	323559,3	444431,1	502467,4	376291,5
دول أوروبية أخرى	12407,7	8598,9	14641,7	39831,2	84518,7	55611,0	42399,0
أمريكا الشمالية	35474,9	41916,8	58089,0	94586,1	140563,8	153409,7	112475,2
أمريكا اللاتنية	8650,5	12333,8	8607,0	14136,1	40993,8	49536,5	43576,8
المغرب العربي	5226,2	3954,8	8939,5	11255,0	13997,2	11896,4	7655,4
دول عربية أخرى	47,8	366,0	259,0	902,1	865,6	1002,7	1177,8
افريقيا	266,9	277,7	633,1	907,2	742,1	953,0	0,0
اسيا	5641,0	6962,5	7283,1	13273,9	14688,8	16887,8	5299,9
باقي العالم	0,1	0,0	0,0	0,0	9,9	3,1	0,0
المجموع	249009,8	239551,7	324338,7	498450,8	740810,9	791767,5	588875,6

المناطق الاقتصادية	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي	537510,3	1036588,4	943862,1	959393,3	1122134,9	1275504,0
دول أوروبية أخرى	48918,1	124125,4	85119,3	86399,5	96090,0	114771,2
أمريكا الشمالية	144905,0	316362,5	263499,8	288588,6	486361,2	660105,6
أمريكا اللاتنية	75058,1	135063,1	94001,3	80060,9	100695,7	149791,2
المغرب العربي	11515,1	19223,7	21464,9	19770,0	20148,4	32097,3
دول عربية أخرى	4538,8	4308,8	25165,7	20775,4	27541,8	37415,6
افريقيا	2269,4	3148,7	1036,2	4251,7	997,4	2333,9
اسيا	15129,3	18395,1	44410,1	39671,5	48061,7	63705,2
باقي العالم	672,4	0,0	1776,4	2281,0	22,4	1723,7
المجموع	840516,5	1657215,6	1480335,8	1501191,9	1902053,5	2337447,8

الجدول11: تطور و تقسيم الواردات الجزائرية حسب الدول.1992-2004 بالمليون دينار

المناطق الاقتصادية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاتحاد الأوروبي	1192719	119584.8	190040.7	304451.2	311479.6	284484.1	316989.9
دول أوروبية أخرى	14598.3	13641.7	32256.6	34149.2	34346.4	47051.5	54533.3
أمريكا الشمالية	24700.4	36376.8	62079.5	88984.1	70422	81407	88987.4
أمريكا اللاتنية	4041.5	3728.9	7833.7	17561.5	19532.6	10961.8	10894.9
المغرب العربي	4857.3	4965.4	9345.7	9454.5	6808.6	1386.9	1412.5
دول عربية أخرى	2198.4	1913.1	4534	6339.6	7201.6	19494.6	15555.1

المناطق الاقتصادية	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي	343382.9	395593.4	453059.3	529040	601269.1	701525.2
دول أوروبية أخرى	62798.9	76611.1	89340.1	108666.3	130914.9	165295.8
أمريكا الشمالية	77002.9	105026.2	99169.8	119411.2	78130.2	97765.2
أمريكا اللاتنية	23290.8	19394	30210.5	38733.5	56325.4	90369.7
المغرب العربي	2383.1	3726	5505.6	10126.5	9302.6	12345.7
دول عربية أخرى	11257	10575.4	13761.2	29106.7	32406.4	37066.3

المصدر الديوان الوطني للاحصائيات.

بالفعل ازدادت العلاقات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و هو ما تبينه الجداول و المنحنيات السابقة، غير إن الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي التي بلغت 72.8% من مجموع الصادرات لا تمثل إلا 1.4% من واردات الاتحاد الأوروبي.

و الواردات الجزائرية من أوروبا 63.3% من مجموع الواردات التي لا تمثل إلاّ 1% من صادرات الاتحاد غير أن هذا لا يعني أن الجزائر سوق ثانوي فالاتحاد الأوروبي كان يمثل 15دولة في التسعينات كلها صناعية و متقدمة.

تعتبر فرنسا المورد الأول للجزائر إذ تمثل صادراتها 24% من مجموع واردات الجزائر أما الزبون الأول للجزائر فهي ايطاليا حيث تستقبل هذه الأخيرة من 20-23% من صادرات الجزائر.

كل هذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتبار أن غالبية صادراتها من المحروقات من جهة و من جهة أخرى أن الصادرات و الواردات الجزائرية محصورة بنسبة كبيرة على

الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الشراكة الأورو-جزائرية الجديدة.

منذ عقد من الزمان و الجزائر تبحث على إيجاد موقع لها في ظل التغيرات الدولية و محاولة الدخول بطريقة ناجحة في الاقتصاد المعولم.

و هو ما جعلها تلجأ إلى البحث عن التعاون و الاندماج الإقليمي باعتبار هذين الأخيرين الحلول المستقبلية للدول النامية.

و لهذا لجأت الجزائر إلى العمل على تجديد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعقدها اتفاقية ثنائية وقعت في أبريل 2002.

1. مراحل المفاوضات:

بعد حصول الجزائر على مساعدات مالية من نادي باريس و لندن لإعادة جدولة الديون و القيام بالإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج التعديل الهيكلي و بالتالي الانتقال إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أجبرها على تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي، هذا ما جعلها تبدي رغبتها في الموافقة على إقامة شراكة أورو–متوسطية و الدخول في مفاوضات من أجل ذلك.

و بما أن اتحاد المغرب العربي معطّل أو واقعيا غير موجود، ذهبت الدول المغاربية إلى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منفردة و هو ما جعل هذه البلدان(تونس، المغرب، الجزائر) تفاوض من منطلق ضعف.

و على إثر زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى بروكسل في 13 أكتوبر 1993 جاء التأكيد على خيار الاندماج في الاقتصاد الأوروبي، الذي ينظر إليه كحل من الحلول للخروج من الأزمة، التي كانت تتخبط فيها الجزائر باعتباره طريق للانضمام إلى أكبر تكتل عالمي و هو الاتحاد الأوروبي.

فكان أول لقاء مع الوفد الأوروبي في 18 جوان 1994 في العاصمة الجزائرية، حيث تمّ في هذا اللقاء الأولي تحديد الخطوط العريضة و تبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات و المنهجية الواجب إتباعها في ذلك و هو الأمر الذي قاد إلى تكوين ست ورشات عمل تعالج القضايا الرئيسية التالية:

الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي و الثقافي و قد تم هذا من أجل دراسة الموضوع دراسة تأصيلية.

في الواقع بدأت الجزائر المفاوضات في وضعية داخلية جدّ ضعيفة تحت التكاليف المتراكمة للانتقال إلى اقتصاد السوق إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و تصاعد حدة العنف، في حين اقتربت المغرب و تونس من الانتهاء من المفاوضات بشأن اتفاق الشراكة بينها و بين الاتحاد الأوروبي[1].

استمرت المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و سجلت ما بيت جوان 1994 و فبراير 1996 أربع جولات حوار بين الطرفين، و في جوان 1996 قبل الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر كمثيلاتها من الدول، فكان الانطلاق الرسمي للمفاوضات في 04 مارس 1997 ببروكسل ثم تلتها الدورة الثانية و الثالثة في أبريل و ماي على التوالي في نفس السنة ، ثم تجمدت المفاوضات سنة 1997 نتيجة اختلاف في وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية و السياسة و إصرار كل طرف على موقفه فضلا على مخلّفات الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك حيث طالبت الجزائر بما يلي:[2]

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.
- توسيع مجالات التعاون من الطرف الأوروبي و عدم اقتصارها على المجال التجاري.
- رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة .

[1] L'algérie a-t-elle conclu un bon accord d'association avec l'union européenne .

[2] قدي عبد المجيد المرجع السابق.

- رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية و اقترحت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل 03 أو 05 سنوات قصد حماية و تأهيل القطاع الصناعي لديها. و مع تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة سدّة الحكم و باعتباره دبلوماسي سابق، قام بعدّة جولات في الخارج لتلميع صورة الجزائر في خارجيا، ما أدى إلى انطلاق المفاوضات الأورو-جزائرية من جديد في جويلية 2000، حيث سجلت ثلاث جولات في هذه السنة، لينتهي مضمون الاتفاق في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل و يوقع نهائيا في 22 أبريل 2002 في فالانسيا valence الاسبانية بحضور رئيس الجمهورية بعد 17 جولة من المفاوضات منها 11 جولة في سنة 2001 فقط[1].

2. مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية:

وقعت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي على اتفاق الشراكة في 22 أبريل 2002 بفالانسيا وقد تضمن الاتفاق 110 مادة تتوزع على مجموعة من المحاور.

و قد ركزت المادة الأولى من الاتفاقية على الأهداف الرئيسية للاتفاق و هي[2]:

- توفير الإطار الملائم الذي يسمح بالحوار السياسي لتطوير العلاقات السياسية بين الطرفين.
- تنمية المبادلات التجارية و تأمين توازن العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بين الطرفين و تثبيت شروط التحرير التدريجي لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.
- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادل و التعاون بين البلدان المغاربية و هذه الأخيرة مع أعضاء الاتحاد الأوروبي.
- ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و المالية.

[1] Zine Barka "réflexion sur les incidences fiscales et douanières de l'accord d'association Algérie-UE in colloque international " Accord d'association Euro-méditerranéens expériences et perspectives" université de Tlemcen 2005.

[2] المادة الأولى من الاتفاقية ص 4.

أما المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق فتسميها المادة الثانية و هي احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان .

وقد قسم الاتفاق إلى عدة محاور و هي كالتالي[1]:

❖ المحور الأول: و قد أخذ عنوان "**الحوار السياسي**" و تناول البعد السياسي من الاتفاقية من خلال المواد 3-4-5 و قد تمّ التأكيد على تمكين الطرفين من حرية اختيار نظمها السياسية في ظل سيادة القانون، و إقامة حوار سياسي منتظم يهدف للوصول إلى تفاهم ثنائي حول القضايا العالمية و السلام و الأمن و حقوق الإنسان و الديمقراطية و تطوير المنطقة و استقرارها.

❖ المحور الثاني و أخذ عنوان "**حرية حركة البضائع**" حيث تناول هذا المحور حرية حركة البضائع من خلال المواد 6 إلى 29 حيث قسّمت الاتفاقية البضائع المتبادلة حسب أنواعها و لكل منها أحكامها الخاصة.

كما أكدت المادة 6 أن الاتحاد الأوروبي و الجزائر يؤسسان تدريجيا منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدّة 12 سنة كحدّ أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ و بالتناسق مع اتفاقيات الجاتGATT 1994 و الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

بالنسبة **للمنتجات الصناعية** [2]فيتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و الخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق رقم 1.

حيث بينت الاتفاقية أن المنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية و من الرسوم التي لها أثر مكافئ حيث قسمت المنتجات الصناعية إلى:

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى البيان الانهائي لاتفاق الشراكة.

[2] د ز عباط عبد الحميد " الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الاول 2004 جامعة شلف ص 56.

- القائمة الأولى: تتعلق بسلع التجهيز و تخضع لتفكيك جمركي بنسبة 100% بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- القائمة الثانية: تشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق 3 من المواد الأولية و قطع الغيار و السلع غير المنتجة محليا و تلغى تدريجيا تبعا للرزنامة التالية:

تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 80% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق، ثم تنخفض إلى 70% في السنة الثالثة ثم 60% في السنة الرابعة لتصبح 40% من الحقوق الأساسية بعد 5 سنوات ثم 20% بعد 6 سنوات من بدء سريان الاتفاق ثم بعد السنة السابعة تلغى الحقوق المتبقية.

- القائمة الثالثة: و تشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و 3 و تلغى تدريجيا حيث تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 90% بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ و انطلاقا من السنة الثالثة تنخفض الحقوق ب 10% سنويا حتى السنة العاشرة و ابتداء من السنة الحادية عشر 11 تصبح 5% لتلغى نهائيا في السنة 12.

المنتجات الزراعية تم الاتفاق على أن تعالج هذا الموضوع بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ب 5 أو 6 سنوات قصد إعادة صياغة العلاقات التجارية الزراعية بما يضمن مصالح الطرفين.

❖ المحور الثالث: يحمل عنوان **حق التأسيس و الخدمات.**

و ذلك من خلال المواد 30 إلى 37 حيث اتفق الطرفان على إمكانية إقامة شركات بشتى أنواعها في جميع القطاعات هدفها تحرير الخدمات و تطويرها بإدخال تكنولوجيا حديثة عليها، كما تمّ التركيز على القطاع البحري و الجوي كما اتفقا على ضرورة المساهمة في تطوير قطاع الخدمات لدى الطرفين.

❖ المحور الرابع بعنوان **المدفوعات، رؤوس الأموال،المنافسة و أمور اقتصادية أخرى** و شمل المواد 38 الى 46 حيث تناول فيه الطرفان فكرة حركة رؤوس الأموال و تسهيل حرية تنقلها من خلال وضع شروط ملائمة للتحرير الكلي لها، كما أكدوا أنه إذا

لقي عضو من أعضاء الاتحاد أو الجزائر صعوبات في ميزان المدفوعات يمكنه اعتماد معايير تعديلية على العمليات الجارية التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن في ميزان المدفوعات[1].

أما فيما يخص المنافسة فقد انفق الطرفان على توفير مناخ المنافسة في إطار قوانين إدارية تحميها و توفير المعلومات اللازمة لمناخ الأعمال و الاستثمار من خلال إقامة الشراكات بين المؤسسات الجزائرية و الأوروبية.

❖ المحور الخامس: **التعاون الاقتصادي.**

جاءت موضوعات هذا الكتاب الخاص بالتعاون الاقتصادي في المواد 47-66 حيث تناولت مختلف أوجه التعاون من أجل المصلحة المشتركة للطرفين حيث اتفق الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي لتطوير وتنمية الاقتصاد الجزائري، و ذلك بالتركيز على حقول التعاون ذات الأولوية التي تلقى صعوبات في الداخل خاصّة فيما يخص تحريرها للوصول إلى تحرير الاقتصاد الجزائري و تنويع صادراته كما اتفق الطرفان على أن يشمل التعاون المجالات التالية: التعاون الإقليمي- التعاون العلمي التقني و التكنولوجي- المحيط- التعاون الصناعي- ترقية و حماية الاستثمارات- الخدمات المالية- الزراعة والصيد- النقل و المواصلات- المجتمع و الإعلام و الاتصالات- الطاقة و المناجم- السياحة التقليدية- التعاون في مجال الجمارك و الإحصاء و حماية المستهلكين.

❖ المحور السادس: **التعاون الاجتماعي و الثقافي.**

كان الموضوع الرئيسي في بنود هذا المحور من خلال المواد 67-78 التي تناولت الحوار في المواضيع الاجتماعية كافة و التركيز على مشكلات الهجرة و مجتمعات المهاجرين و الهجرة غير القانونية.

كما تناولت بنود هذا المحور أنشطة التعاون الاجتماعي و الأخذ بعين الاعتبار

[1] المادة 40 من نص الاتفاق.

أهمية اقتران التطور الاجتماعي بالتنمية الاقتصادية و دور المرأة في التنمية الاقتصادية و تحسين نظام الضمان الاجتماعي و النظام الصحي و برامج الأمومة و الطفولة.

أما بنود التعاون الثقافي و تبادل المعلومات فقد أكدت على ضرورة إقامة حوار و تعاون ثقافي طويل الأجل و تشجيع الأعمال ضمن الاهتمام المشترك في مجال تبادل المعلومات و الاتصالات.

❖ المحور السابع: **التعاون المالي**

من خلال البنود 79-80-81 حيث اتفق الطرفان على أن تقدم إعانات مالية للجزائر لمواصلة الإصلاحات الهيكلية و عصرنة الاقتصاد و ترقية الاستثمارات الخاصة و خلق مناصب شغل و ذلك لتجنب الآثار السلبية المتوقعة لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

❖ المحور الثامن: **التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية.**

و ذلك من خلال البنود 82-91 حيث اتفق الظرفان على تقوية مؤسسات الدولة و دولة القانون و التعاون على تسهيل تنقل الأشخاص و مراقبة الهجرة غير القانونية و التعاون في المجال القانوني.

إضافة إلى محاربة مجموعة من الظواهر و هي:

محاربة الجريمة المنظمة.- محاربة تبييض الأموال.- محاربة التمييز العنصري.

محاربة تجارة المخدرات- التعاون على محاربة الإرهاب- التعاون على محاربة الرشوة.

❖ المحور التاسع: تضمن هذا المحور **الأحكام النظامية العامة و الختامية** من خلال البنود 92-110

برنامج ميدا MEDA :

تمّ إنشاء برنامج MEDA بناءا على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية و قد تم تعديله

بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدّل مرّة أخرى في 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27 [1].

أنشئ برنامج ميدا لتشجيع و تأهيل الإصلاحات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتوسطية المستفيدة، و ذلك لإقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في حوض البحر الأبيض المتوسط في حدود 2010 [2].

و يختلف برنامج ميدا عن البروتوكولات السابقة من حيث خضوع تمويلات هذا البرنامج إلى مبدأ السنوية حيث أن المبالغ المخصصة للعام إذا لم تستهلك قبل نهايته يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية، كما أن الأموال توزع وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة بين الدولة و دول الاتحاد الأوروبي في حين كانت البروتوكولات السابقة تتوجه مباشرة لتمويل مشاريع معينة[3].

و قد كان نصيب الجزائر من هذا البرنامج كالأتي:

الجدول12: تطوّر مستوى تنفيذ برنامج ميدا الخاص بالجزائر.

	قيمة المبلغ	المبلغ المدفوع	النسبة%
1999-1995	164	30.2	18
2000	30.2	0.4	1.32
2001	60	5.5	9.16
2002	50	11	22
2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.35
2004-2000	232.8	74.7	32

المصدر اللجنة الأوروبية

[1] د بوهزة محمد "تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون و الشراكة الأورو متوسطية " في تاملتقى الدولي بعنوان التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " جامعة سطيف 2004.

[2] Commission européenne OP.CIT

[3] قدي عبد المجيد المرجع السابق بتصرف يسير.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المدفوعات كانت تقل بكثير من الالتزامات حيث أن المدفوعات لم تصل حتى النصف من الالتزامات، ليس للجزائر فقط، بل لكل الدول المتوسطية المستفيدة من هذا البرنامج .

فبالنسبة للجزائر لم تبلغ نسبة المدفوعات إلا 18% في الفترة 1995–1999 و لم تصل في الفترة 2000–2004 إلا 32% ، مع الإشارة أن حصة الجزائر مثلت 5% من المبلغ المخصص في البرنامج الكلي.

و اتفق الطرفان على أن توجه الأموال الى القطاعات التالية:

بالنسبة لبرنامج MEDA1:

- دعم الإصلاحات الهيكلية حيث خصص له مبلغ 30 مليون أورو.
- محاربة التلوث الصناعي حيث خصص له مبلغ 10.8 مليون أورو.
- دعم اعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة و خصص له مبلغ 38 مليون أورو.
- عصرنة القطاع المالي خصص له مبلغ 23.3 مليون أورو.
- دعم مؤسسات التطوير خصص له مبلغ 5 مليون أورو.

بالنسبة لبرنامج MEDA2 الذي يغطي الفترة 2000–2006 .

يعمل البرنامج لضمان أفضل و أحسن السبل بتنفيذ اتفاقية الشراكة و المبلغ المخصص للجزائر فيه يمثل 90.2 مليون أورو يهدف إلى:

- القيام بإصلاحات تهدف إلى عصرنة الاقتصاد الجزائري.
- إعادة تأهيل البنيات التحتية الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة و خلق العمالة.
- إعادة تأهيل الصناعة.
- إدراج السياسات تنموية في القطاع الاجتماعي كمحاربة البطالة.

3. أسباب و دوافع الجزائر لعقد اتفاق الشراكة:

لا تقام شراكة بين طرفين إلا في وجود مصالح مشتركة للبلدين من نتائجها المنتظرة وتختلف دوافع و أسباب عقد اتفاقيات الشراكة باختلاف قوة البلد سياسيا، اقتصاديا و استراتجيا.

فكانت دوافع الجزائر كالتالي:

بعد الأزمة المالية التي تعرضا لها الجزائر في أواخر الثمانينات جرّاء انهيار أسعار البترول جعل الجزائر في وضع صعب مما دفع بالسلطات آنذاك طلب المعونة من صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون المترتبة على الجزائر إذ بلغت نسبة خدمة الديون على مستوى الصادرات أوجّها حيث فاقت 80% و استجاب الصندوق لذلك بشرط تحرير الاقتصاد الجزائري و الانتقال إلى اقتصاد السوق.

بعد قيام الجزائر ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي كانت له آثار ايجابية على الجانب الماكرومالي، إلا أن الآثار الاجتماعية كانت كارثية، إذ وصلت معدلات البطالة حدود 29%. فانطلاقا من هذا أصبح لزاما على الجزائر البحث عن حلول لأزماتها الاقتصادية لإصلاحها، و ذلك باللجوء إلى الشريك التاريخي و الاستراتيجي ألا و هو الاتحاد الأوروبي، و الاتفاق معه لإقامة منطقة التبادل الحر في اطار الشراكة الاورو–متوسطية و مسار برشلونة، لأهداف عديدة أهمها: جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى الجزائر و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية لتطوير الصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز المليار دولار منذ عقود.

خلاصة الفصل الاول:

حاول الاتحاد الأوروبي في إطار العولمة الاقتصادية إنشاء منطقة كبرى للتبادل الحر بينه و بين شركائه المتوسطيين، و قد استجابت الدول المتوسطية لهذا المسعى ووقعت معظم دول جنوب و شرق المتوسط على اتفاقات ثنائية بينها و بين الاتحاد الأوروبي.

يرى معظم المراقبين أن الاتحاد الأوروبي قد تخلى عن شركائه المتوسطيين منذ بداية توسعه نحو أوروبا الوسطى و الشرقية خاصّة فيما يخص الإعانات المالية و الاستثمارات و نقل التكنولوجيا،لهذا ينبغي على الدول المتوسطية العمل قدر المستطاع على تطوير تنافسية اقتصادها اتجاه المنتجات الأوروبية.

تقع الجزائر ضمن هذه الدول التي لديها علاقات اقتصادية تاريخية مع دول الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، حيث أن الجزائر وقعت في منتصف السبعينات على اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ثم تلاها التوقيع على اتفاق الشراكة في ابريل 2002 الذي ينص على إلغاء الحواجز الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية في مدة انتقالية قدرها 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، و هو ما سيكون له تأثير لا محالة على سوق العمل و التشغيل في الجزائر، و لذلك سندرس سوق العمل دراسة نظرية في الفصل الثاني لمعرفة الآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة عليه.

الفصل الثاني

سوق العمل دراسة نظرية.

- المبحث الأول: مفاهيم أساسيّة عن البطالة و التشغيل.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل.

تمهيد:

يعتبر سوق العمل من الأسواق المهمة التي عنيت بها النظرية الاقتصادية بالدراسة في مختلف مراحل التاريخ. حيث تمثل هذه السوق نقطة التبادل بين الأفراد الذين يتطلعون إلى الوظائف و العارضين لمناصب الشغل.

لم تعط النظريات الاقتصادية التقليدية اهتماما كبيرا لبعض الوقائع التي أثرت على نوعية اليد العاملة و بالتالي سوق العمل، لأنها كانت تنظر لعنصر العمل من الناحية الكمية و لأن الثورة الصناعية أثرت في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة التطور التكنولوجي المترتب عنها ما أدى إلى تطور معيشة الأفراد، و زيادة التنافس على أماكن العمل الجيدة ما أدى إلى اهتمام الأفراد بالمستوى العلمي و تكوين رأس المال البشري و المادي، و لهذا ظهرت نظريات جديدة تعمل على تفسير المؤثرات الجديدة على سوق العمل، من خلال ظهور عوامل جديدة و محددات رئيسية في سوق العمل على غرار التكوين و التدريب و البحث على النوع بدلا من الكم.

و من خلال هذا الفصل سنقف عند أهم النظريات التي كانت سائدة في عصورها و التي كانت المنطلق و القاعدة في تأسيس النظرية الحديثة في اقتصاد العمل و الذي أصبح علما قائما بحدّ ذاته كما سنتطرق إلى النظريات الجديدة في تفسير سوق العمل التي أتت مفسرة لواقعها من خلال تطور الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية البطالة و التشغيل

مطلب الأول: البطالة

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل . لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل : الأطفال, المرضى كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد . بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي , ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن أخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين[1].

بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل.

و حسب المكتب الدولي للعمل[2] فان فئة البطالين تتكون من كل الأشخاص الذين يتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين من إحدى الفئات التالية :

- ❖ بدون عمل أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- ❖ متاح للعمل أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- ❖ يبحث عن العمل أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

أ- كل من هو بدون عمل: إن هدف المعيار" بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل و البطالة فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان و لو ساعة واحدة.

---

[1] مصطفى سلمان و آخرون مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة للنشر الأردن 2000 ص 237.

[2] BIT la normalisation international du travail nouvelle série 53 Genève 1953 p 48

ب- متاح للعمل و لا يجده: أي أنه إذا ما عُرض عمل أو وظيفة على الفرد فسيكون قادرا و مستعدا للعمل فورا و ذلك خلال فترة محددة (فترة البحث) فالهدف من هذا المعيار هو استبعاد كل الأفراد الباحثين عن عمل لمباشرته بعد انتهاء فترة الاستبيان فعلا ، فالباحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذه الفترة ، وبالتالي فهو غير متاح له . كما يهدف المعيار أيضا إلى استبعاد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض ، المسؤولية العائلية...الخ) .فالأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في:

- الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل.
- خريجي مراكز التعليم والتكوين وكذا العمال المسرّحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.
- الأفراد الذي يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول إلى سوق العمل من جديد.

ج- "كل من يبحث على عمل و لا يتوفّر له ذلك" ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على إعانات عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل :

- التسجيل في مكاتب التشغيل (وكالات التشغيل) حكومية كانت أو خاصة.
- نشر إعلانات البحث عن وظيفة و الرد على الإعلانات العارضة لها.
- طلب الحصول على موارد مادية و مالية لتمويل المشاريع الذاتية.

و يشترط توفير البيانات و المعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر و الإعلام و ذلك لدفع العاطلين عن العمل بالبحث الجدي عن فرص العمل.

1. البطالة من منظور الديوان الوطني للإحصاء:

إن الدراسات و البحوث المقدمة على سوق العمل و البطالة في الجزائر تعتمد غالبا على الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لذلك كان لزاما علينا معرفة الشروط التي يطلبها ONS حتى يُعتبر الشخص عاطلا عن العمل و هي كالتالي[1]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و 64 سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل بحيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.

2. أنواع البطالة:

للبطالة أنواع و كل نوع له سبب أدى إليها و التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الأزمنة التاريخية، و يساعد ذلك على معرفة نوع البطالة الأكثر انتشارا قصد الاهتداء إلى الطرق الكفيلة للحد منها على الأقل، و قد صنفتها النظريات الاقتصادية إلى عدة أصناف و هي:

1.2. البطالة الدورية:

يمرّ اقتصاد أي دولة بمرحلة رخاء و انتعاش (الرواج الاقتصادي) حيث تنشط عمليات الإنتاج و البيع و التبادل و يزيد حجم الدخل و التوظيف إلى أن يصل إلى قمة الرواج حيث تنخفض معدلات البطالة حتى يقترب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل.

[1] ONS l'emploi et le chômage éditions Algérie 1995 p8

أما في أوقات الكساد فينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى انخفاض في العمالة و تسريح العمال و منه ارتفاع معدل البطالة . إذن البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن قصور الطلب[1].

2.2. البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث عندما يترك الشخص عمله، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو الرغبة في الانتقال إلى مكان آخر داخل الدولة. و هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

و يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات و المقابلات و النشر و الإعلان في الصحف و وسائل الإعلام.

3.2. البطالة الهيكلية:

هي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد القومي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة، إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها و ظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار.

كما يمكن أن تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة[2].

---

[1] د البشير عبد الكريم "تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينيات" مجلة اقتصاد شمال افريقيا شلف 2004.

[2] قدي عبد المجيد "مدخل الى السياسات الاقتصادية " OPU ص 39-40.

4.2. البطالة السافرة أو الظاهرة

تُمثّل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية و يقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، و يعود ذلك لعدّة أسباب من النمو السكاني السريع، عدم التوسّع في الأنشطة الاقتصادية القائمة و إحلال الميكنة (الآلات) مكان العامل، و تسمى أيضا البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة إحتكاكية، هيكلية أو دورية.

5.2. البطالة المقنعة:

تعني ارتفاع عدد العملين فعليا عن احتياجات العمل بحيث يعملون بالفعل عدد أقل من ساعات العمل الرسمية، أو أن يكون هناك أفراد لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة بالرغم من أنهم يعملون و يتلقون أجورا و رواتب من الناحية الرسمية. و يكون الناتج الحدي للعامل يساوي صفرا، لأنه لا يضيف أي شيء للإنتاج الفعلي .

و من الأسباب التي أدت إلى زيادة هذا النوع من البطالة:

- الزيادة السكانية مما يؤدي إلى زيادة العمالة في مجالات العمل لمختلفة، الذي يؤدي إلى تضاؤل الإنتاجية الحدية للأفراد.
- مراعاة الحكومة للجانب الاجتماعي مما يؤدي إلى الإكتضاظ بمواقع العمل، ما يؤدّي إلى تشكيل عبء كبير على المؤسسات العمومية بما يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة لكثرة التكاليف.

المطلب الثاني: التشغيل

1. مفهوم العمل:

هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة نافعة، و هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال. و تختلف هذه الأعمال حسب نوعها و نظامها و الهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار و التفكير و عمل الإدارة و التنظيم.

2. أنواع العمل:

1.2. العمل في العصور القديمة:

عاشت البشرية في العصور القديمة أنواعا من العمل أهمها نظام الرق و هو استخدام شخص لشخص آخر كما يشاء قصد الإنتاج في العمل الزراعي أو في الخدمات المنزلية، و نظام العمل المضطر (العبودية) و هو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد و يخضعون لنظام العبودية. ظهر هذا النظام في أوروبا بعد انهيار نظام الرق في الإمبراطورية الرومانية حيث أدى إلى ظهور الرأسمالية و العمل بالأجرة في المصانع و من مميزات هذا النظام:

- أن العبد يقوم بأعمال مجانية لسيده لا سيّما خدمة الأرض.
- في حالة زراعة العبد لقطعة أرضه يدفع قسطا من الثمار لسيده.

2.2 العمل بالأجرة:

هو عمل الحر الذي يميزه عن عمل المضطر و قد أصبح اليوم شاملا، و يتقاضى العامل على عمله أجرة نقدية مقابل عمله في أي قطاع، و يقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل ينصّ فيه مدّة العمل و طبيعته و عمولته.

3.2 عمل غير الأجير:

و هو أن يعمل الشخص لحسابه الخاص سواء كان تجارة أو مشروعا اقتصاديا أو إنشاء مؤسسة إنتاجية.

3. إنتاجية العمل:

الإنتاجية هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، و يعبر عنها بإقامة النسبة بين الإنتاج و كمية إحدى عوامل الإنتاج[1]. و يكمن قياس إنتاجية العمل بالطرق التالية:

إنتاجية العمل(حسب عدد العمال)= كمية الإنتاج/ عدد العمال

إنتاجية العمل (حسب وقت العمل)= كمية الإنتاج/ عدد ساعات العمل

إنتاجية العمل (حسب القيمة)= القيمة المضافة/ عدد العمال أو ساعات العمل.

4. قياس معدل العمل:

يقدر معدل التشغيل بحساب نسبة الفئة العاملة على الفئة النشيطة، أو بعبارة أخرى نسبة العاملين من الفئة النشيطة.

معدل التشغيلtaux d'emploi= العاملون/ الفئة النشيطة.

و باعتبار معدل التشغيل مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشيطة

فان معدّل التشغيل% = 1- معدّل البطالة %.

[1] ALAIN BEITONE ET AUTRES « dictionnaire de la sciences économiques » « productivité » ARMAND COLIN P. 252-253

المطلب الثالث: سوق العمل

1. مفهوم سوق العمل:

هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل . وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل . وظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة. وكما ذكر الاقتصادي كينز Keynes بأن الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها . كما يتميز سوق العمل بكثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية عملها، إضافة إلى الحكومة، فهناك مؤسسات تؤمن الاتصال بين المشترين والبائعين لخدمات العمل وتحث على تبادل المعلومات وإجراء التعاقدات، وتحمي أطراف علاقة العمل.

ويتم في السوق تخصيص الموارد البشرية للوظائف عند معدلات أجر محددة . وإن تخصيص الأفراد للوظائف ليس حاجة فردية فقط بل ومجتمعية أيضًا حيث يتم تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم . وقد تكون سوق العمل محلية أو قومية أو عالمية حسب الاختصاص والندرة..الخ .وبعض أقسام سوق العمل تعمل وفق تشريعات وقيود محددة وتقنيات مرتفعة كما في القطاعات الحديثة والمنظمة، بينما تعمل أقسام أخرى بشكل غير رسمي أو بظروف غير مواتية كما في القطاعات غير المنظمة.

يتحدد نتيجة لنشاط السوق عدد من العناصر كالتشغيل والبطالة والأجور والهجرة والتعليم ونظرًا لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل والمنافسة بينها فإن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين (مثل الرواتب، مزايا العمل، التعليم، المهارات...الخ) .

ونذكر من أطراف السوق ومحركيها:

- العمال والراغبين في الحصول على عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم.
- ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات في مشروعاتهم.
- التنظيمات العمالية التي تعمل على تحديد الأجور وإيجاد فرص العمل وتحسين شروطه لأعضائها.
- التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل.
- الجهات الحكومية باعتبارها رب عمل وكذلك باعت بارها الحكم بين فئات العرض والطلب وبما تسنه من تشريعات وما تجريه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات اقتصادية، اجتماعية أو مالية...الخ، لتنظيم سوق العمل وحركته[1].

2. طريقة جمع البيانات و المعلومات من سوق العمل في الجزائر:

تستند مهمة جمع الإحصائيات لمعرفة حجم العمالة في الجزائر إلى:

أ . الديوان الوطني للإحصاء الذي يعالج سوق العمل من حيث البطالة والتشغيل.

ب.الوكالة الوطنية للتشغيل التي تعالجه من حيث العرض والطلب على العمل ، و التي تقوم بدورها بإعداد دوريات إحصائية رغم أنها تُهمل التوظيف عن طريق الإعلانات في الصحف

ج .الوزارات والإدارات الحكومية : للعمل ,للتضامن والتشغيل، النقابات، مصالح التخطيط ...الخ، إضافة إلى تقارير المخططات التنموية في مجال التشغيل.

ولجمع البيانات تستعين هذه الهيئات بأسلوب التحقيقات المادة الخام، حيث يمثل الأعوان الاقتصاديون فيه ويتم جمع المعلومات عن طريق[2]:

1- إحصاء عدد السكان التي تتم مرة كل عشر سنوات.

---

[1] حسن الحاج "مؤشرات سوق العمل" مجلة جسر التنمية الكويتية عدد 16 .

[2] Arezki IGHEMAT, Le marché du travail en Algérie,CERREQ , série n° 001, Alger, 1989, p 5-6

2- تحقيقات على مستوى المؤسسات والأسر مصنفة حسب الأنشطة والقطاعات عن طريق عينة تتراوح بين 1000 إلى 10000 أسرة عادية ، قصد معرفة وضعية التشغيل من حيث : الحجم، التأهيل ، كتلة الأجور، المدة القانونية للعمل ...الخ.

3- تحقيقات يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة للمؤسسات الصناعية عمومية كانت أو خاصة، الهدف من ذلك تحديد هيكل النسيج الصناعي في الجزائر من حيث: حجم الإنتاج، حجم الاستثمارات، القيمة المضافة التي ينتجها القطاع، حجم العمالة التي يمكنه أن يمتصها مصنفة حسب : مستويات التأهيل، الجنس، طبيعة العمل دائم أو مؤقت...الخ.

ومن أجل تحسين مصادر المعلومات و مدى دقتها يفترض أن يتم إعداد حصيلة سنوية عن وضعية التشغيل من قبل المؤسسات تقدم للمصالح المعينة على أن تتضمن ما يلي:

- ❖ حجم العمالة المصنفة حسب :الجنس، التأهيل، طبيعة التكوين ... الخ.
- ❖ عدد الأيام الفعلية للعمل و التي تسمح أيضا بحساب نسبة الإجمالي للغيابات التي لها تأثير سلبي على أداء الجهاز الاقتصادي بصفة عامة.
- ❖ حركة تنقل العمال (الجزائريين) حسب التصنيف السابق.
- ❖ عدد عقود العمل التي تم فسخها والأسباب التي أدت إلى ذلك.
- ❖ عدد المشتغلين الجدد مع ضرورة التمييز بين الذين سبق لهم وأن اشتغلوا ، والذين لم يتسنى لهم العمل من قبل.

على الرغم من أهمية هذه الحصيلة والتي هي بمثابة ميزانية للتشغيل إلا أنها تسجل بعض النقائص مثل:

- o عدم التصريح بالمعلومات المشار إليها وبدقة من طرف القطاع الخاص، وكذا التأخير في تسليم الإجابات والمعلومات للجهات المعينة.
- o عدم الأخذ بعيني الاعتبار التغيرات التي تحدث في وقت قصير جدا مثل :انتهاء علاقات العمل، حركة تنقل العمال. في الوقت الذي يسجل فيه وجود عمل في الخفاء

بنسبة كبيرة دون الانقطاع عنها مما يدع و إلى التساؤل عن مدى صحة أرقام البطالة في الجزائر.

3. العوامل المؤثرة على سوق العمل:

يتكون سوق العمل من شقين أساسين العرض و الطلب على العمالة و أي تأثير على هذين الشقين يؤثر مباشرة على سوق العمل و من أهم العوامل المؤثرة عليه ما يلي:

أ .عوامل جغرافية:

تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسالة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته...الخ.

ب .العامل الديمغرافي:

يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديمغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزون حقيقي من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه . ويقاس النمو الديمغرافي بمعدله ، الذي يتأثر ب دوره

بالمؤشرات التالية : معدل الولادات و الوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق، وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

أما عن تقدير عدد النشيطين وتركيبتهم النوعية فان ذلك يتوقف على مجموعة من العناصر مثل:عدد السكان، التصنيف الجنسي (ذكور، إناث)، فئات الأعمار، الأشخاص الذين يشغلون منصب عمل بشكل جزئي ، الذين يزاولون دراساتهم، المؤدون للخدمة الوطنية ومستويات التأهيل المهني والعملي..الخ.

ج .النظام الاقتصادي:

يعرف النظام الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية، ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية .إلا أن هذه المرحلة قد تتصادم بأزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلال في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، و بالتالي فانه من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي على استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديدة التي تدخل إلى س وق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

د .النظام الاجتماعي والثقافي:

يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع،من حيث السلوكيات و العادات والتقاليد والذهنيان السائدة التأثير على مدة العمل مثل :تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد...الخ مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل ، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق . أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسية والاجتماعية مثل : القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أوفي القطاعات الحكومية مثل : الخدمات العامة لكسب تأييد الطبقة المتوسطة بالمدن، والحيلولة دون تذمرها.

ه .النظام التكنولوجي:

تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف اقل بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة .لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل ، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة. إذ أن استخدام الآلات يتطلب

قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية مثل : المهندسين، التقنيين، الفنيين و محللي البرامج الإعلامية، عمال الأشراف والرقابة، عمال الصيانة...الخ.

و .النظام التربوي والتكويني:

يؤثر النظام التربوي والتكوين على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل : مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين و الجامعات . ويسمح هذا النظام بتأهيل وتكوين الأفراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل ، والتي تفرض شروطا تتعلق أساسا بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج مثل :الخبرة المهنية، وبالتالي تحسين مردوديتها.

ما يلاحظ في الجزائر هو عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وجود زيادة كبيرة في عرض خريجي الجامعات، المعاهد و مراكز التكوين ، التي تستوعب جزءا كبيرا من الشباب نتيجة للتسرب المدرسي .وحتى وان قدمت عروض عمل فانه يصعب تحققها بسب الشروط التي تقيد إمكانية التشغيل مثل: أداء الخدمة الوطنية، الخبرة التي تفرضها المؤسسات والتي تحدد في متوسطها بخمسة سنوات...الخ.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير سوق العمل

ساد الفكر التقليدي المتمثل في المدرسة الكلاسيكية التفكير الاقتصادي قبل الثلاثينات و اعتنق غالبية المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك أفكارا أساسية هي:

- ❖ وجود اليد الخفية التي تتحكم في تسيير أمور الطبيعة و الكون و المجتمع، و هذه القوى تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظام اقتصاد السوق، إذن حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار و حدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية و مستمرة و تدخل الدولة غير ضروري.
- ❖ حيادية النقود و أن التغير في كمية النقود يؤثر فقط على الأسعار و ليس على النشاطات الاقتصادية أي أن النقود وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة فقط.
- ❖ لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع و الخدمات حيث كل وحدة عرض تشكل تلقائيا وحدة طلب أو ما يسمى بقانون المنافذ J B SAY " العرض يخلق الطلب "

1. دالة الإنتاج و تحديد حجم العمل:

حسب المدرسة الكلاسيكية فان حجم الإنتاج يعتمد على مستوى العمالة، و السوق الأول الذي ينبغي أخده بعين الاعتبار هو سوق العمل[1].

يرتبط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع و الخدمات و هي مجتمعة في المعادلة التالية : $Y=F(L,K,T)$

حيث

Y حجم الإنتاج الكلي.

[1] أحمد فريد مصطفى " التحليل الاقتصادي الكلي" مؤسسة جامعة الإسكندرية 2000 ص 193.

L قوة العمل الكلية.

K رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة.

T التكنولوجيا المستعملة في الاقتصاد.

و باعتبار أن معالجة الموضوع في المدى القصير و بناءا على الفرضيات المترتبة على ذلك يكون عنصر رأس المال ثابتا و عنصر العمل متغيرا فتصبح دالة النتاج على الشكل التالي $Y=F(L,k,T)$ أي أنها دالة لمتغير واحد و هو العمل[1]

فتصبح الدالة من الشكل $Y=F(L)$.

و يفيدنا التحليل الكلاسيكي للفترة القصيرة الأجل أن إنتاجية عنصر المتغير (العمل) موجبة.

$$Y' = dY/dL \qquad (Y' > 0)$$

و لكنها متناقصة

$$Y'' = d2Y/dL2 \qquad (Y'' < 0)$$

و هذا يعني أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعد متناقص طبقا لقانون تناقص الغلة كما يلي:

الشكل 6 دالة الانتاج عند الكلاسيك

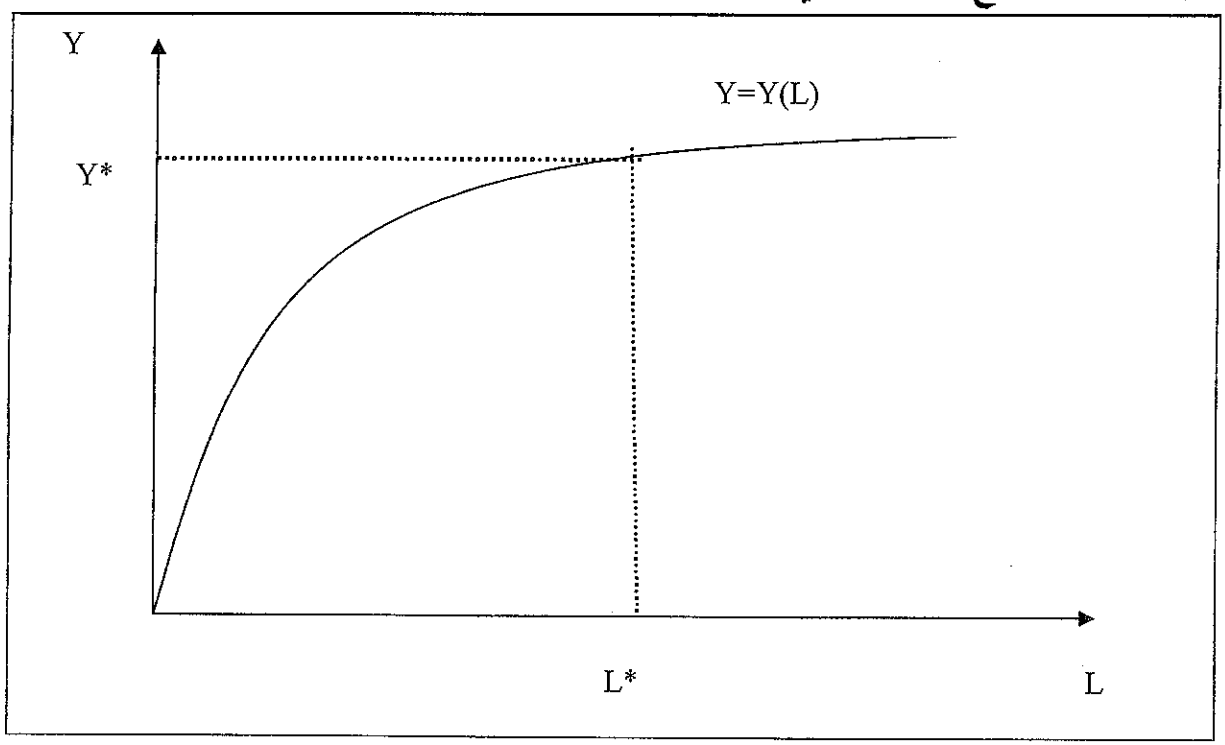

[1] محمد شريف المان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" OPU ص91 بتصرف.

بما أن العمل هو الذي يحدد الإنتاج في المدى القصير حسب الكلاسيك فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما.

2. سوق العمل:

هناك ثلاث فرضيات يراها الكلاسيك ضمنية في سوق العمل نوجزها فيما يلي[1]:

- فرضية تجانس وحدة العمل :يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء.
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل .
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل .فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي .حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فان رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات.

تعتبر النظرية الكلاسيكية أن العمل سلعة متبادلة في السوق مثل باقي السلع، و يقدر العمل بثمن (الأجر) في إطار المنافسة عن طريق العرض و الطلب و كل واحد مستقل عن الآخر[2].

و يحدث التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل Ld و منحنى عرض العمل Ls.

أ عرض العمل:

يصدر عرض العمل عن العمال أو عن العائلات و في رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي.

---

[1] Joéll jalladeau, introduction à la macroéconomique, (édition ouvertures économiques, Belgique 1993,) pp 303-305

[2] Mahmad Saib Musette « les théories économiques a l'épreuve du chômage » CREAD N 45 1998 P 105

و معدل الأجر الحقيقي réel هو القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي.

حيث : الأجر الحقيقي = الأجر الاسمي/ المستوى العام للأسعار $W=w/p$

و تكون دالة عرض العمل $Ls= Ls(W)=Ls(w/p)$

و هي دالة متزايدة $L's=dLs/Dw>0$

و بافتراض استمراريتها و قابلية اشتقاقها يكون شكل الدالة كما يلي:

الشكل 7 دالة عرض العمل عند الكلاسيك

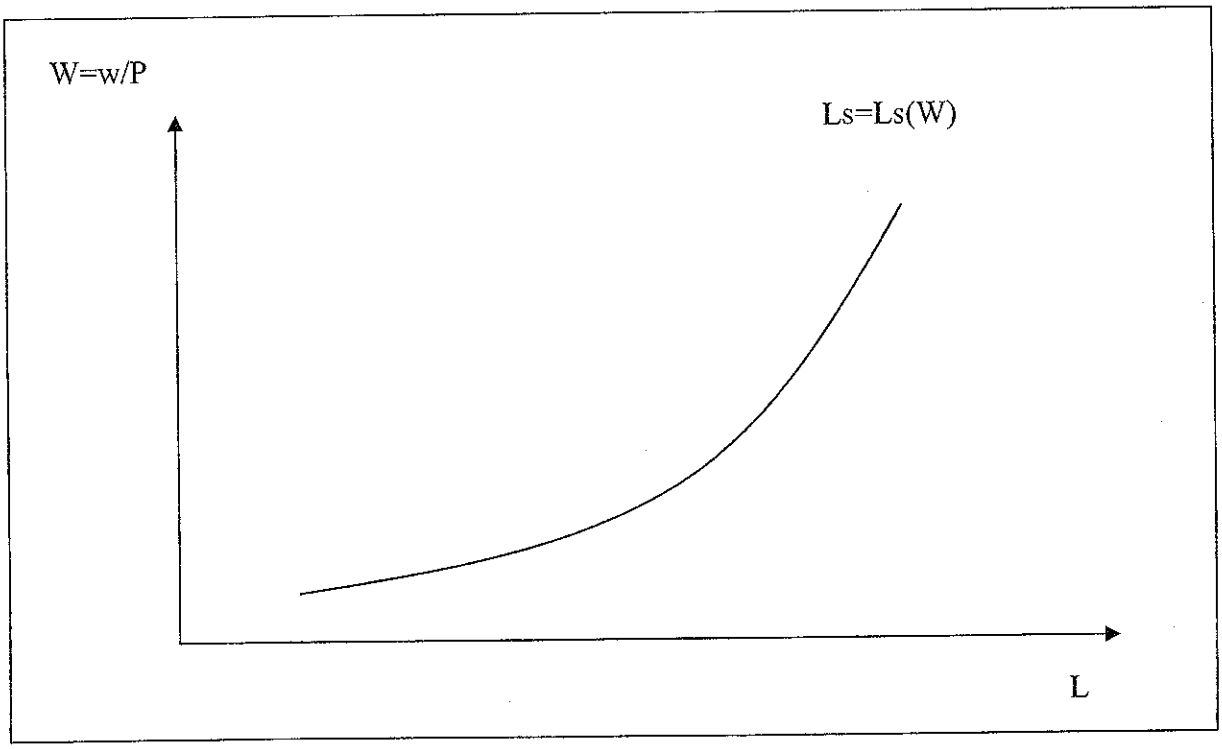

نلاحظ أن المنحنى يشبه منحنى عرض أي سلعة، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من هذه السلع و سعرها. أي فيما يخصنا هنا ، بين كمية العمل (عدد العمال، ساعات العمل) و معدل الأجر الحقيقي (للعامل أو لساعة عمل) و ترتكز هذه العلاقة على فرضيتين :

- عدم تعرض العمال لظاهرة الخداع النقدي، نظرا لحيادية النقود.
- فرضية عرض العمال لخدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم و ذلك في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة، و تنبثق هذه الفرضية من قاعدة تعظيم المنفعة أو الخيار بين الراحة و التفسحloisirs و بذل الجهد للحصول على دخل.

ب . الطلب على العمل:

تعرض المؤسسات مناصب الشغل من أجل توظيف العمال و هذا ما يتمثل في الطلب على العمل، إن كمية العمل المستعملة هي إحدى عوامل الإنتاج الوحيدة القابلة للتغير في المدى القصير باعتبار أن رأس المال و المستوى التقني ثابتين. و بالتالي سوف يكون لها أثر ايجابي على مستوى الإنتاج المحقق.

يرتبط الطلب على العمل الصادر عن المنتجين أيضا بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الحال بالنسبة للعرض و لكن بطريقة عكسية. بحيث:

$$Ld=Ld(W)=Ld(w/p)$$

و إذا قبلنا فرضية استمرارية هذه الدالة و قابلية للاشتقاق يكون لدينا:

$$L'd=dLd/dW<0$$

و الرسم البياني يمثل التالي يبين منحنى الطلب على العمل.

الشكل 8 منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

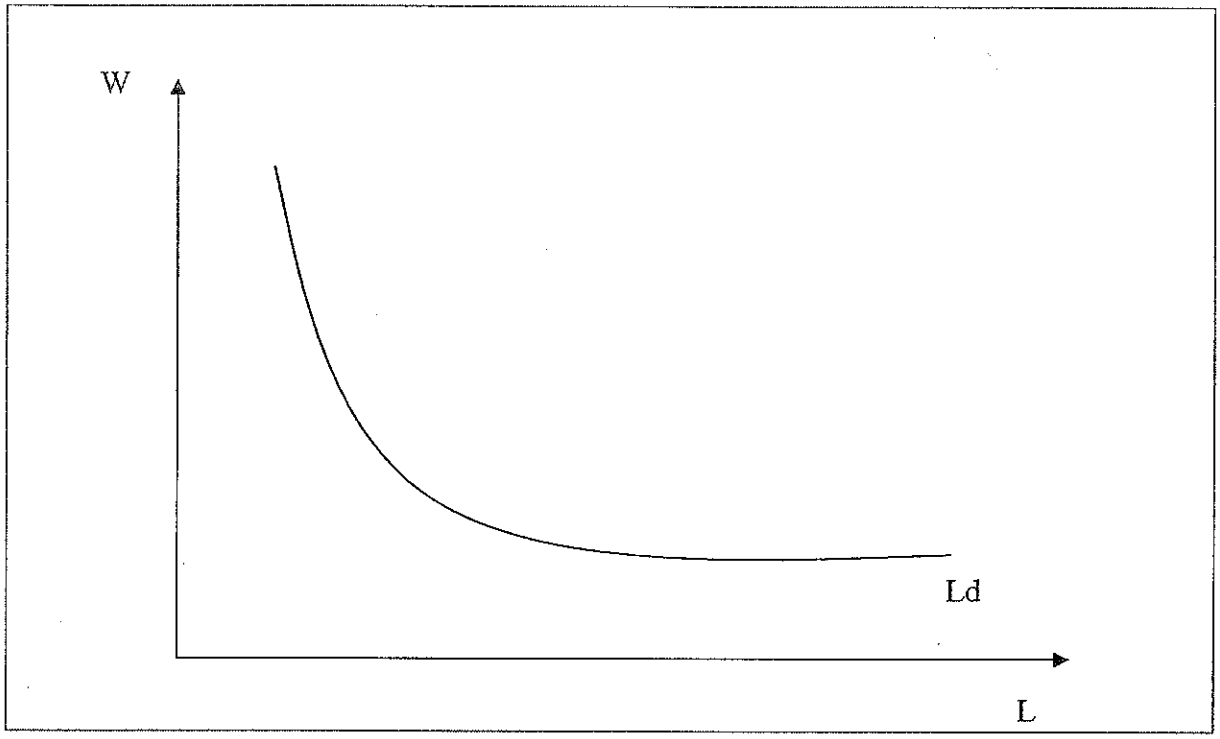

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة الحرة الكاملة و المرتكز على قاعدة تعظيم الربح، بعبارة أخرى تلجأ المؤسسات إلى اختيار حجم معين من الإنتاج و التشغيل الذي يسمح لها بتحسين المساواة بين سعر المنتوج (Pi) مع التكلفة الحدية لليد العاملة و هذا ما يعبر عنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير أي

$$Pi=Wi(1/dY/dL)$$

ج. <u>التوازن</u>:

مثل باقي الأسعار تتحدد الأجور عن طريق العرض و الطلب على العمل في سوق العمل[1].

و ذلك بالالتقاء في نقطة التقاطع بين العرض و الطلب على العمل كما هو مبين في الشكل.

[1] J.M.Albertini & Ahmed Silem « comprendre les théories économiques » édition du seuil 2001 p134

الشكل 9 التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.

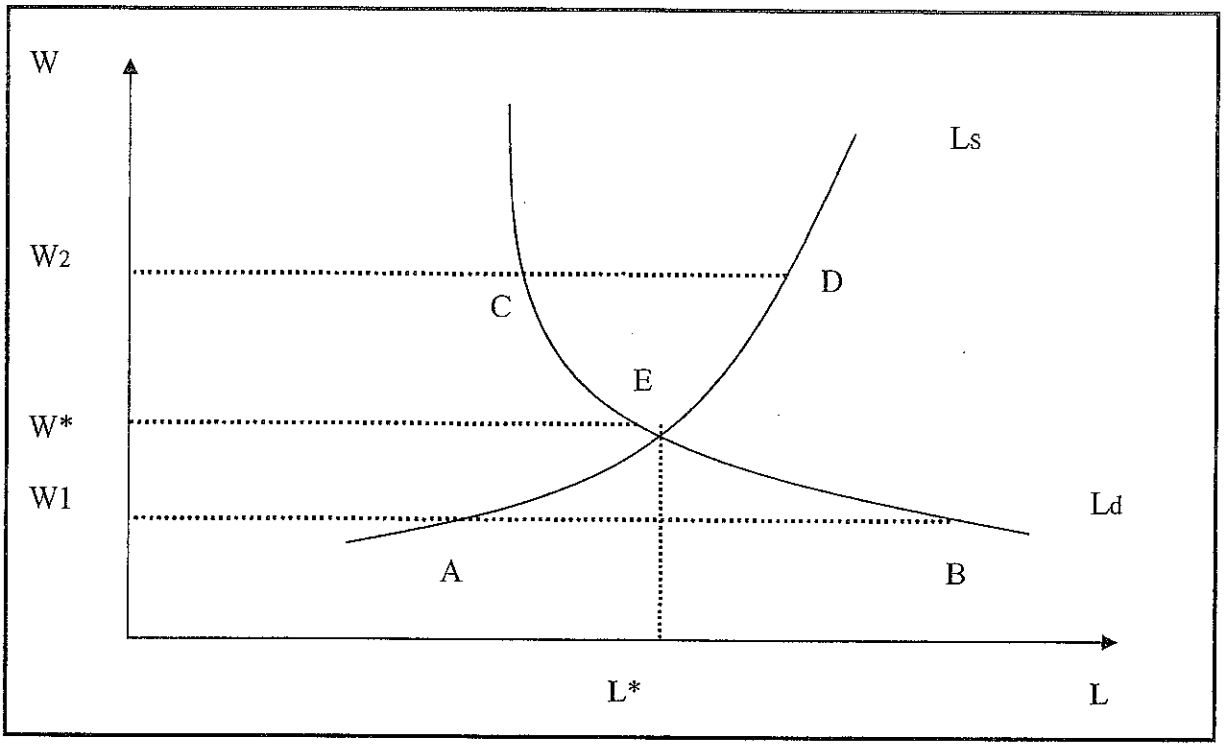

بما أن الفرضيات المعتبرة فيما سبق، المنافسة الحرة و السعي وراء تحقيق أكبر ربح أو دخل تقتضي أن لا يكون هناك إلا حل واحد لتوازن سوق العمل، و ذلك في تعادل عرض العمل و الطلب عليه و حينئذ يتحدد الأجر الحقيقي لتوازني W* الذي يقبله كل العمال أو المنتجين.

تستند النظرية الكلاسيكية في تبرير عملية التوازن على قانون المنافذ لساي الذي ينص على أن كل عرض من السلع و الخدمات يخلق الطلب المقابل له.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند معدل الأجر الحقيقي W1 فان الطلب على العمل يكون أكبر من العرض، و هذا يعني أن سوق العمل يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين و الراغبين على العمل و يقدر هذا النقص بالمسافة AB.

و هذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية و هذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي(بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة).

أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق W2 فنلاحظ أن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه،ما يعني وجود بطالة و تقدر هذه البطالة بالمسافة CD، و من أجل توظيف هذا الفائض من العمالة أي من أجل القضاء على البطالة لا بد على العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (و بافتراض ثبات الأسعار) ما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي . و هكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل منحنى الطلب على العمل مع العرض و يتمثل ذلك في نقطة التقاطع و تسمى بنقطة التوازن، حيث يتحدد فيها الأجر الحقيقي التوازني *W و حجم العمل التوازن*L[1].

إن تحديد حجم العمل يؤدي مباشرة إلى تحديد حجم الإنتاج الموافق لذلك كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

[1] عمر صخري "التحليل الاقتصادي الكلي" OPU الطبعة الخامسة 2005 ص45 بتصرف يسير.

الشكل 10 منحنى التوازن العام عند الكلاسيك.

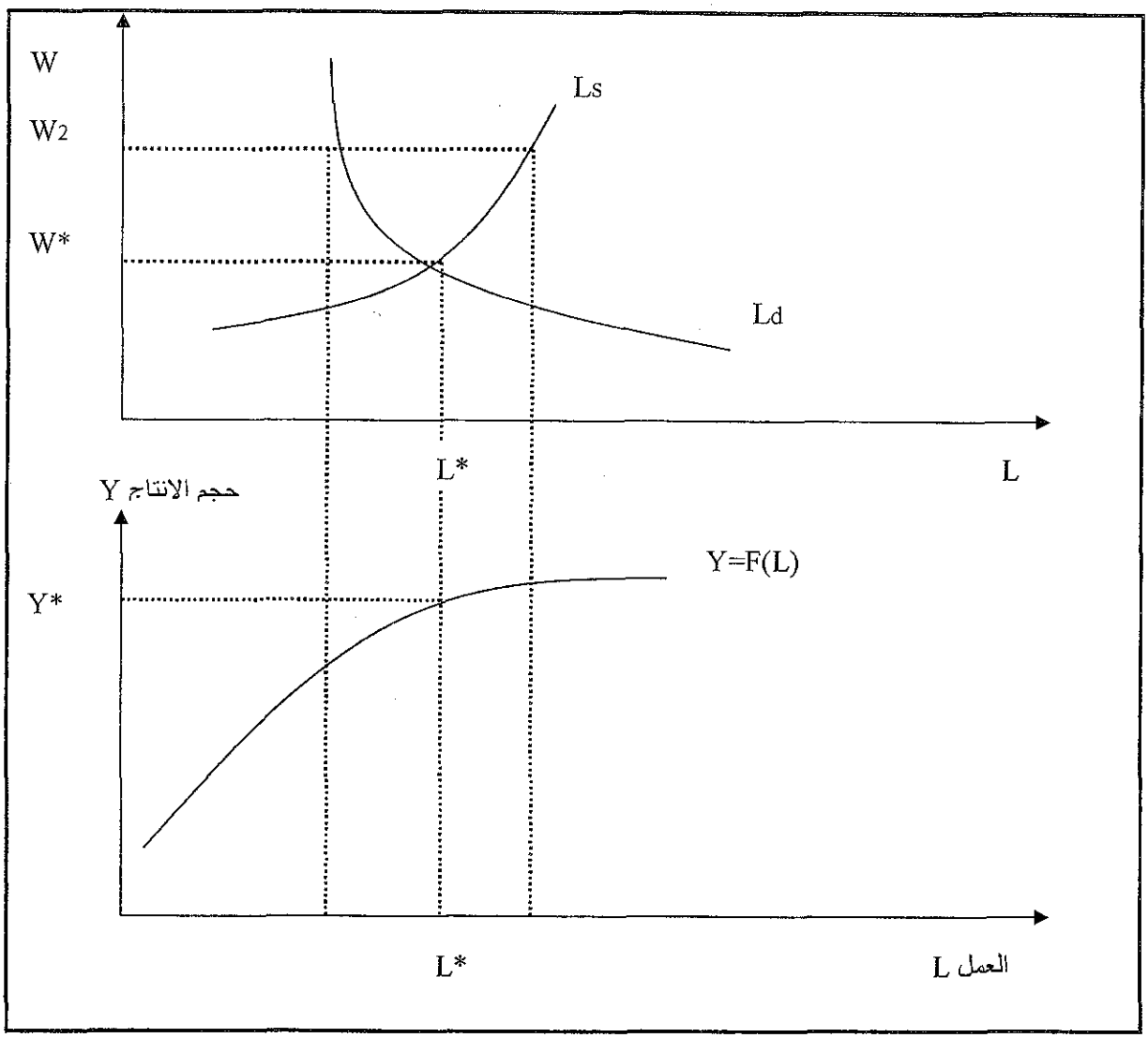

المطلب الثاني: سوق العمل عند كينز KEYNES

جاء الهجوم على أفكار المدرسة الكلاسيكية من طرف الاقتصادي John Maynard Keynes و بالرغم من أنه كان طالبا ل Alfred Marshall صاحب النزعة النبو كلاسيكية. إن النجاح المدوّي الذي حققه D. Rooseveltفي الولايات المتحدة عن طريق تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية كان بمثابة الرفض النهائي لنظرية دعه يعمل.

و قد قدم Keynes في كتابه" النظرية العامة للعمالة الفائدة و النقود " عام 1936 و بين فيه ما يلي:

- تفسيرات النيوكلاسيك فيما يخص اختلال التوازن و عدم التشغيل الكامل sous emploi للموارد غير مقبولة حيث أن الأجور المرتفعة و مستوى الأسعار المرتفع عن السعر التوازني لا يمكنهما تفسير الأزمة الاقتصادية الحادة.
- مستوى الطلب الإجمالي هو الذي يحدد وضعية الاقتصاد[1].

و قد جاءت النظرية الكينزية بمجموعة من الأفكار و هي:

- استحالة ديمومة التوازن التلقائي و لا بد من تدخل الدولة عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن
- يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد معه التوظيف و الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل و بالمقابل فان نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي إلى الركود.
- تحسين ظروف العمال و زيادة حجم الاستهلاك بزيادة حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات.
- أيُّ زيادة في الإنفاق الكلي سوف تؤدي إلى زيادة متكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكّل مقلوب الميل الحدي للادخار و بالتالي الزيادة التشغيل.

[1] Hamid m. Temmar « les fondements théoriques de libéralisme » OPU 2005 p91.

1. الطلب على العمل:

لا يختلف كينز عن النيوكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل التي تتحدد عن كريق معدل الأجر الحقيقي المرتبط مباشرة بالإنتاجية الحدية أي:

$$Y=F(L)$$

$$Y'=dY/dL \quad (Y'>0)$$

$$Y''=d^2Y/dL^2 \quad (Y''<0)$$

و يقبل كينز أيضا فرضية المنافسة الكاملة و التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد الإنتاج، و يرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال.

2. عرض العمل:

اختلف كينز مع الكلاسيك فيما يخص عرض العمل، حيث يعتبر الكلاسيك عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي w/p في حين يعتبر Keynes أن ما يحدد هذا العرض هو معدّل الأجر الاسمي w و ذلك باستناده على نقطتين أساسيتين:

- يرى كينز أن العمال معرضون لظاهرة الخداع النقديillusion monétaire أي معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور و المستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة و غير واضحة.
- يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود معدل الأجر الاسمي نحو الأسفل، أي عدم انخفاض معدل الأجر دون مستوى معين. بعبارة أخرى يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، و السبب يعود إلى وجود منظمات نقابية و تنظيمات قانونية و إدارية مختلفة تعمل على حماية العامل.

الشكل 11 عرض العمل عند كينز

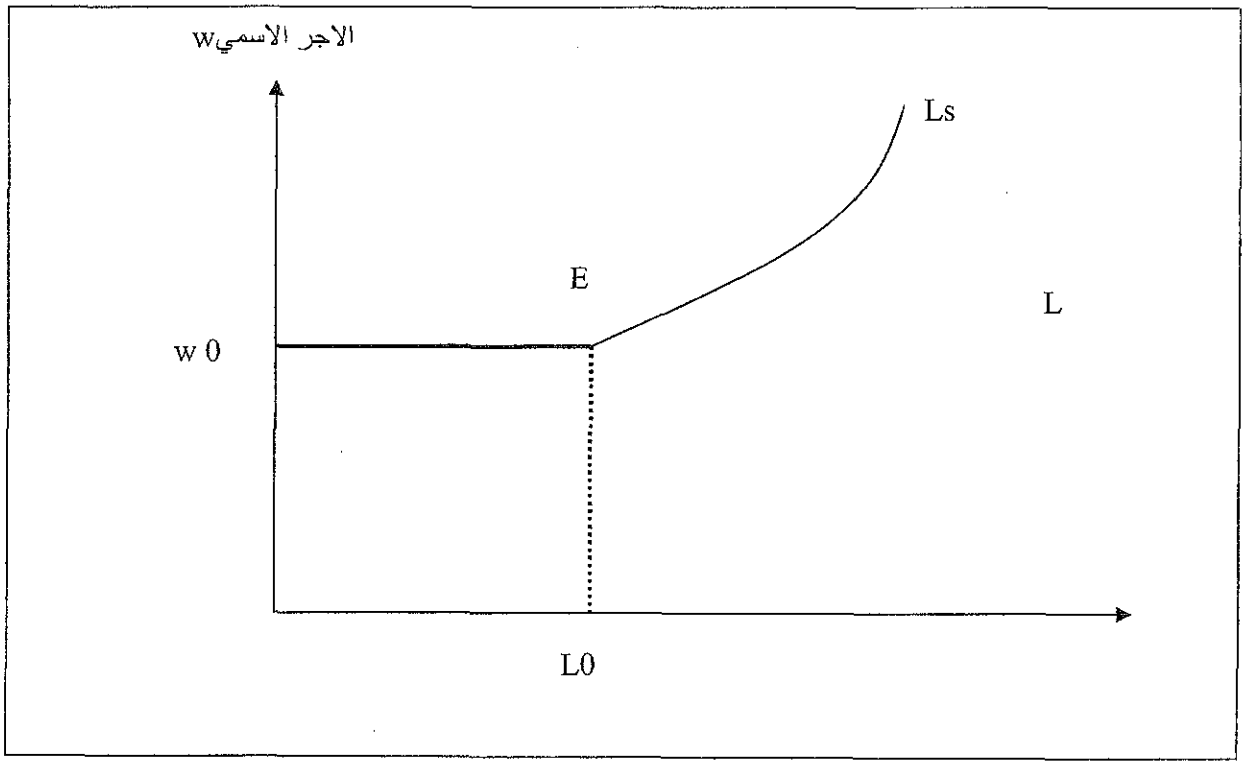

ان عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي و لنما هو دالة للأجر الاسمي الذي لا ينخفض عن سقف w0 و مهما كانت الكمية المعروضة و المحصورة بين الصفر و L0 كما هو مبين في الشكل و يفيد الجزء المتصاعد من المنحنى انه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية و هذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداء من النقطة E.

3. التوازن في سوق العمل:

يتم التوازن في سوق العمل لمّا يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه أي Ls=Ld.

الشكل 12 التوازن في سوق العمل عند كينز

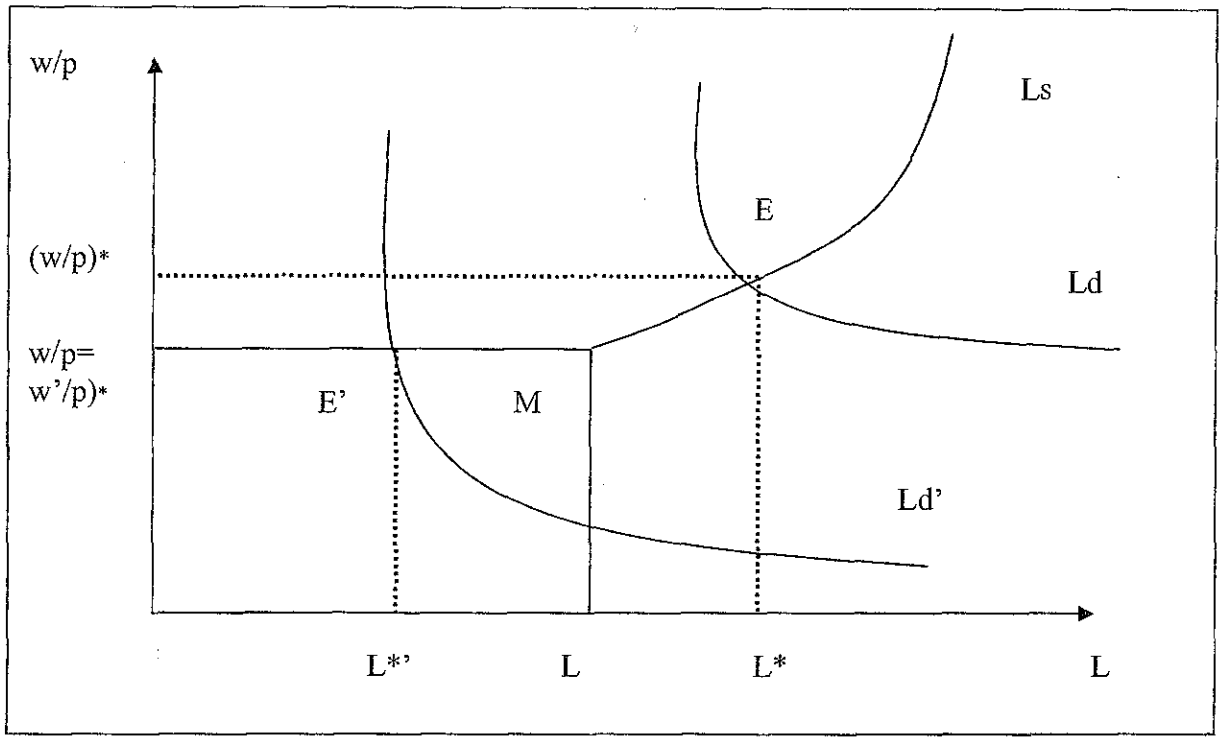

إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld ، فان نقطة التوازن هي (L*,(w/p)*) و التي تمثل مستوى العمالة و معدل الأجر الحقيقي على التوالي و في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld' فان نقطة التوازن هي (L*',(w'/p)*) التي تمثل مستوى العمالة و معدل الأجر الحقيقي على التوالي في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام غير الكامل و مستوى البطالة يقدر ب (L-L*).

يرى كينز أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بسبب انخفاض إجمالي الطلب الفعال الذي يتكون من مجموع الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار في مطابقة الدخل القومي. و هنا رأى كينز و أنصاره بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال

لضمان التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما أنه أقر بوجود بطالة دائمة و حتمية عند مستوى معين أطلق عليها اسم البطالة الطبيعية .

المطلب الثالث: سوق العمل في الفكر الحديث:

1. نظرية رأس المال البشري:

يعتبر T.W.Schultz 1961 من الأوائل الذين اقترحوا مفهوم "التكوين و التعليم" كعامل يساهم في رفع معدلات الإنتاجية. حيث يعتبر التكوين من المحددات الأساسية لإنتاجية العمل، و لمواصلة مواصلة التعلُّم من طرف شخص ما يعني التأخر عن الدخول الى سوق العمل و لكن هذا الشخص من خلال التعليم سيعظم معدل الأجر المتوقع مستقبلا[1].

و يقول الاقتصاديون أن الاستثمار في التعليم ينتج رأسمال بشري الذي يستطيع تسيير المشاريع بطريقة أفضل و بتكلفة أقل.

تعود نظرية رأس المال البشري إلى Bercker 1964 اذ يفسر الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته و الاستفادة من أكبر دخل ممكن، و بالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، باعتبار أن المؤسسات تبحث عن اليد العاملة المؤهلة و بالتالي فان الاهتمام يرتكز على الوظيفة و ليس بمن يشرفون عليها.

و تعتبر هذه النظرية من النظريات التي تخص دالة عرض العمل، و يرى الكثير من الاقتصاديين أنها امتداد للنظرية النيوكلاسيكية انطلاقا من كونها ترتكز على نفس فرضيات هذه الأخيرة، فهي تسمح بالتقريب بين التعليم ، التدريب و التشغيل و تطرح مشكلة نوعية العمل، و تقوم بذلك في إطار المنافسة، فتفترض وجود علاقة بين المعارف المكتسبة و الكفاءات المتحصل عليها و الإنتاجية المفترض إن تحصل، وتغيرات الإنتاجية على الأجور

[1] " Joseph Stiglitz & carl walsh " principes d'economie moderne" 2 edition de boeck 2004.

فهذه النظرية تهتم بإعطاء شرح لتباين الأجور و زيادة البطالة، فهي تفترض أن نقص تطوير رأس المال البشري الفردي يقود بعض العمال أن يكونوا في حالة بطالة،و العلاج الوحيد لهذا النوع من البطالة الناتج عن عدم الملائمة الدقيقة بين عرض و طلب النوعية و التي تكون فردية لأنه يقتضي على كل فرد إن يتم تكوينه حتى يكون ملائما لمتطلبات عرض العمل لذلك الأفراد يستثمرون أنفسهم عن طريق التعليم.

2. **نظرية البحث عن العمل:**

تعتبر هذه النظرية امتدادا للنظرية النيوكلاسيكية فإذا نزعنا فرضية توفر المعلومات عن سوق العمل و شفافيتها، ننتقل مباشرة إلى نظرية البحث عن العمل Job search .

ظهرت هذه النظرية بعمقها في مقال للاقتصادي Stigler عام 1962 لتفسر وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل و ذلك بإدخال عنصر جديد ألا و هو نقص المعلومات و صعوبة الحصول عليها[1]، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الأفراد بالبحث عن المعلومات المتعلقة بسوق العمل، حيث أن الحصول على المعلومات مكلفة ماديا لكل من العمال و المؤسسات حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث و الانتقال من قبل العاملين و نفقات اختيار العمال من طرف المؤسسات و لا يتم هذا إلى في فترة زمنية طويلة، و ينتج عن هذا وجود كم هائل من المتعطلين و المناصب الشاغرة في نفس الوقت.

تعتبر البطالة اختيارية حسب هذه النظرية و هي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث و جمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم و الأجور المعطاة. ومن ناحية أخرى فان رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين، و ذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

[1] Guy Caire « Economie du travail » edition BREAL 2001 p 149

فالفرد الذي يعرض خدماته باحثا عن تعظيم دخله لن يتوقف عن البحث عن منصب عمل إلا إذا تساوى العائد أو الإيراد الحدي المتوقع مع التكاليف الحدية لاقتناء هذه المعلومات.

يحدد الفرد في البداية أجر الاحتياط أو القبول و هو ما يعرف بالأجر الأدنى الذي يعتبره مقبولا لنوع الشغل الذي يبحث عنه، فإذا وجد عرض لعمل أين الأجر مرتفع أو معادل لمستوى W يقبل و يتخلى عن البحث في نفس الوقت الذي يراكم فيه المعلومات و ينمّي بحثه.

الشكل 13 منحنى تفسير نظرية البحث عن العمل.

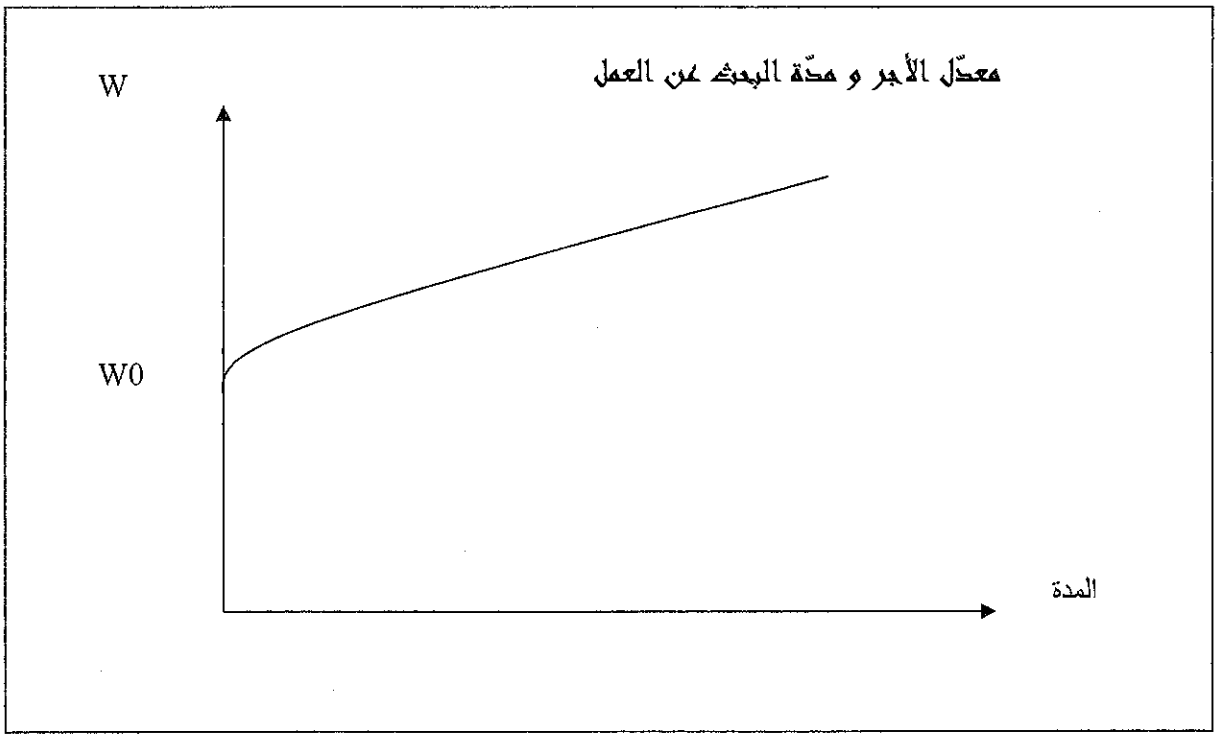

يجد الفرد نفسه من خلال بحثه في اختيار اما بقبول منصب عمل يعرض عليه و لكن بمستوى أجر منخفض من توقعاته، أو رفضه الشغل و البحث عن عمل أكثر ربح، يمكن اعتبار فترة البحث عن العمل كاستثمار من طرف العامل للحصول على مجموعة من المعلومات حول سوق العمل.

و قد وجهت عدّة انتقادات لهذه النظرية منها:

- عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم أي أن البطالة إجبارية أكثر من أن تكون اختيارية.
- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.
- عجز النظرية على تفسير المحددات الأساسية للبطالة و استمرارها في الجل الطويل.

3. نظريات العمل التعاقدي: les théories des contras implicite

يرتكز سوق العمل التعاقدي على الاتفاقيات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل . إذ تتحدد على مستوى هذا السوق معدلات الأجر الطويلة الأجل . نميز في سوق العمل التعاقدي نظريتان أساسيتان ركز عليهما التحليل الكينزي الجديد لتفسير ظاهرة الجمود الحقيقي للأجور في سوق العمل وهما: نظرية العقود الضمنية، ونظرية الأجور الفعالة.

1.3. نظرية العقود الضمنية:

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية. معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب وهي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى ما يلي:

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.
- عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.

- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات .بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

ترتبط هذه النظرية بأعمال مؤسسيها وأبرزهم Baily 1974 و Azariadis 1975 و Gordon 1974. بفضل هذه النظرية استطاع هؤلاء المفكرون إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل.

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود. خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن:

- هذه النظرية تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة.
- هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات 1929 -1933 بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي.

هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

2.3 نظرية الأجور الفعالة: salaire d'efficience

لاحظ Leibensten عام 1957 أن العمال الحاصلين على أجر مرتفع في الدول النامية يستطيعون العيش بطريقة أفضل ما يؤدي إلى ارتفاع انتياجتهم الفردية، و هذا يشير إلى وجود علاقة سببية بين الأجور و الإنتاجية[1].

[1] Guy Caine op.cit p 152

و تصبح الإنتاجية الفردية دالة للأجر الحقيقي بدلا من العكس، و قد قام الاقتصادي الأمريكي J.Stiglitz بهذه التجربة في الدول الصناعية و بين أنه باستطاعة المؤسسات زيادة إنتاجية العمال بإعطائهم أجر أكبر مما هو عليه في السوق[1].

و قد أعطت هذه النظرية أربعة تفسيرات لتبرير هذه العلاقة المتزايدة بين الأجر والإنتاجية[2]

- سياسية الأجر المنخفض « Bas salaires » تعطي تأثير سلبي على إنتاجية العمل في المدى المتوسط و الطويل.
- حتى يستطيع صاحب العمل أن يلاحظ خصائص الأشخاص الذين يوظفهم، يمارس سياسة الأجور المرتفعة « Haut salaire » قبل أن يجلب العمال الجيدون من اليد العاملة النشيطة.
- الدفع بأجور مرتفعة نسبيا يمكن أن يشكل وسيلة إظهار للعمال أن أجورهم قد دفعت بطريقة عادلة و بالتالي يمكن أن تظهر سلوكيات عديدة تحسن من إنتاجية العمل.

ومنه الإنتاجية تكون كنتيجة لمستوى الجهد المبذول من طرف الأجراء.

نمذجة النظرية:

نفترض أن دالة النتاج هي دالة لمتغير واحد حيث $Q=F(N)$

العمل N ينقسم إلى جزأين: متغير الجهد و هو دالة متزايدة للأجر $e(W)$ ، و وقت العمل L و منه نحصل على $Q=F(e(W),L)$

حيث $e'(W)>0$. دالة الجهد هي دالة متزايدة مع الأجر و لكن ترتفع كذلك $e''(W)<0$

و التي تعكس وجود حالتين من التفاسير البيانية الممكنة:

أ – دالة الجهد للأجراء الحالة A : تكون هذه الدالة ذات مردود متزايد ثم تنخفض.

دالة الجهد للأجراء الحالة B :حيث يكون الأجر أقل حينما ينعدم الجهد.

[1] Cristian Bialès « le marché du travail un panorama des théories » p 8
www.christian-biales.net/documents/marchtravail.pdf.

[2] ديدوح شكرية "الدولة و سوق العمل" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تلمسان 2003-2004 ص 60.

الشكل 14 نمذجة نظرية الأجور الفعالة

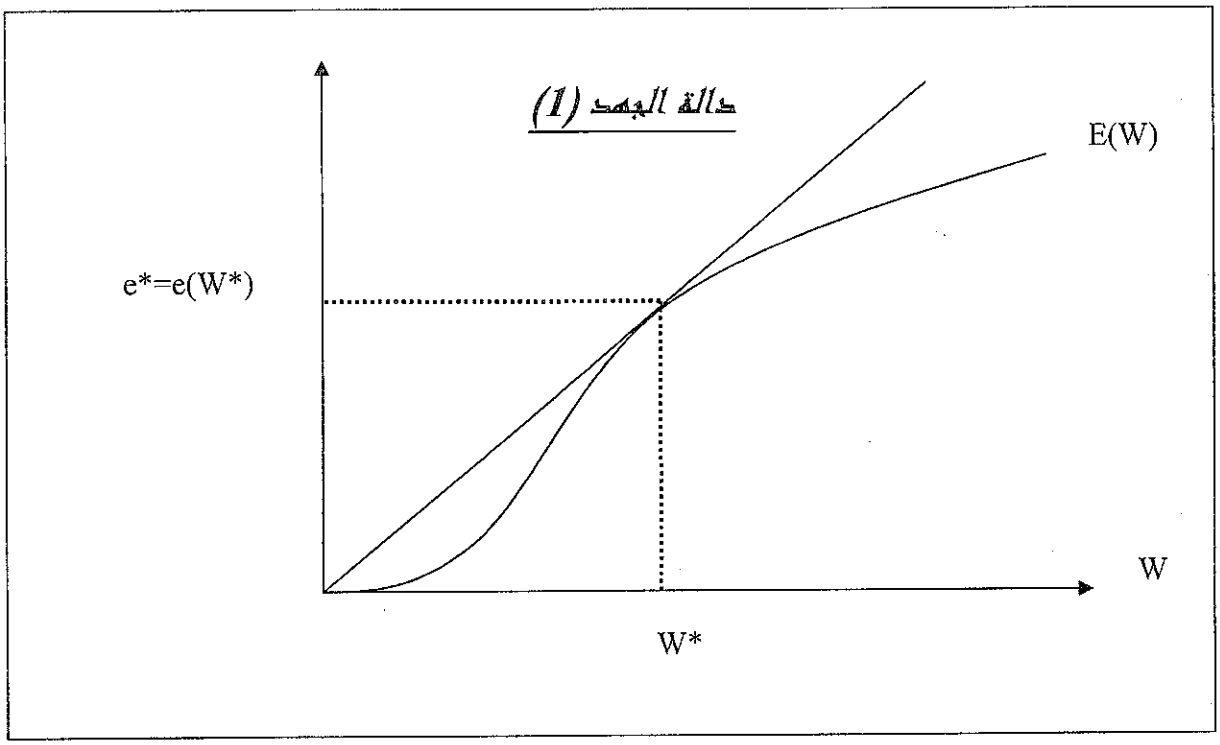

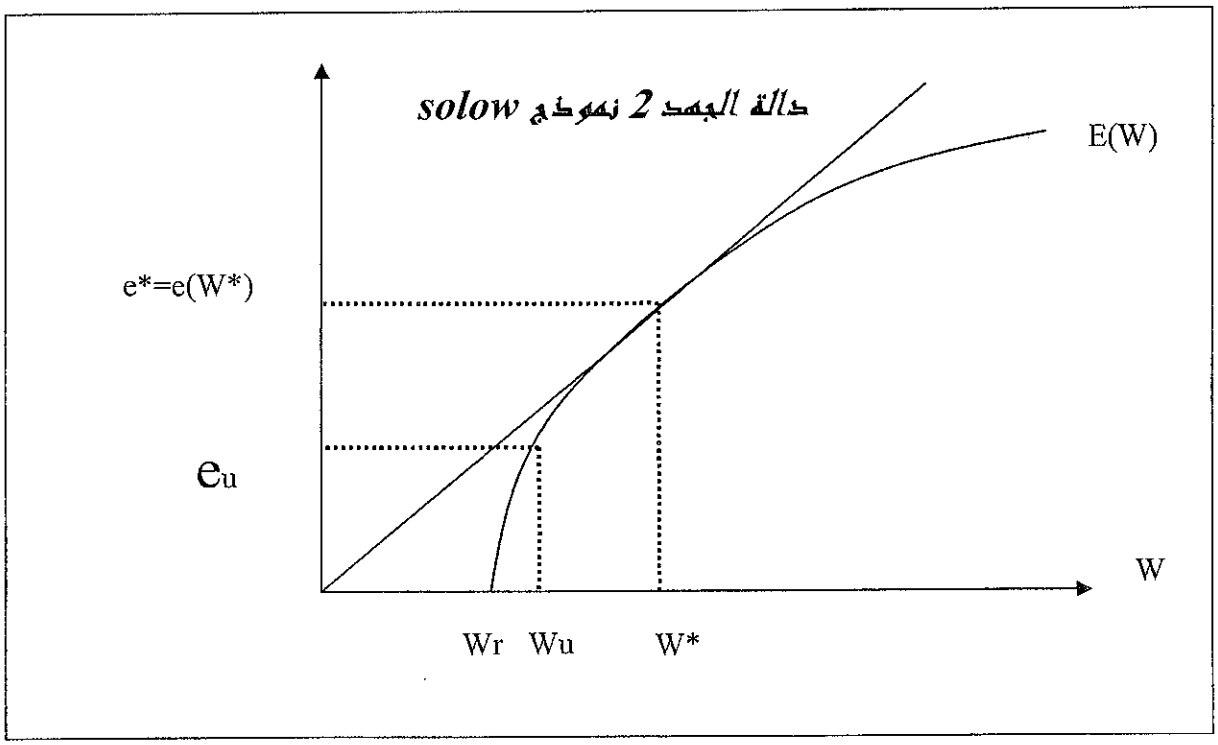

في نموذج Solow يفترض أن :

- مستوى الجهد يتعلق بالأجر الحقيقي في المؤسسة.
- دالة الجهد e(W) متزايدة مع الأجر الحقيقي W حيث الإرادات تكون متناقصة على الأقل انطلاقا من مستوى معين من الأجر.
- دالة الإنتاج تكتب بالطريقة التالي Q=F(e1(W1),..ei(Wi),....eL(WL)).

يلعب العمل دورا مختلفا عن عوامل الإنتاج الأخرى في نموذج solow .

فعند تماس دالة الجهد la fonction d'effort مع المنصف 45° نتحصل على شرط Solow و هذا الشرط يبين أن مرونة دالة الجهد يجب أن تتعادل مع وحدة من الأجر المثالي، فالمؤسسة لها فائدة في زيادة تكلفة العمل ما دام أن الأرباح عن طريق الجهد تكون أعلى فضلا عن التكلفة، فإذا كان الأجر أقل من الأجر المثالي المؤسسة تستطيع زيادة فعالية العمل أكثر من 1% برفع الأجر ب 1% بالمقابل إذا كان الأجر أعلى من الأجر المثالي تزيد من فعالية العمل أقل من 1 % برفع الأجر ب 1% الأجر المثالي يسمى أيضا بأجر الفعالية salaire d'efficience.

4. نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين M.Piore و P.B.Doeringer و ذلك بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على سوق العمل الأمريكية التي قاما بها خلال الستينات.

تفسر هذه النظرية أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق و النوع و السن و المستوى العلمي. و تهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة و الكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة و وجود ندرة في عنصر العمل في القطاعات الأخرى.

و على هذا الأساس تميز النظرية بين نوعين من أسواق العمل:

- **السوق الأولي أو الداخلي:** أين توجد مؤسسات القطاع العام و المؤسسات الكبرى و تضم الوظائف الأكثر أجرا و الأكثر ثباتا و استقرارا و التي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية و الحق النقابي و الاستفادة من التكوين و الحصول على مزايا اجتماعية و يكون التوظيف على أساس الشهادة و المسابقة.
- **السوق الثانوي:** و تظم الوظائف الأقل أجرا و استقرارا و في الغالب يشمل المرأة و عنصر الشباب و كبار السن و العمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار و من حيث الجنس و تتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة PME التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل و تتأثر بالتقلبات الاقتصادية حيث لا يحصل العمال على امتيازات اجتماعية و لديهم حق نقابي منخفض.

5. نظرية اختلال التوازن:

نشأت هذه النظرية الاقتصادية الكلية المعروفة تحت عدّة تسميات منها[1]:

نظرية اللاتوازن Théorie de déséquilibre

نظرية التوازنات غير الفالراسية Equilibres non Valrasiens

نظرية التوازنات بالسعار المثبتة Equilibres à prix fixes

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي E.Malinvand كمحاولة لتفسير البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات.

تفترض هذه النظرية على عكس النموذج الكلاسيكي لتحليل سوق العمل جمود الأسعار و الجور في المدى القصير و يرجع ذلك لعجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، و نتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب مما يقود إلى بطالة إجبارية و لا تقتصر النظرية على البحث عن

[1] محمد شريف المان نفس المرجع ص 289.

أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل و إنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل و سوق السلع إذ يمكن أن ينتج نوعين من البطالة:

- يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه . إن هذا النوع من البطالة يشبه تحليل البطالة عند Keynes لهذا يعرف بالبطالة الكينزية.
- في هذه الحالة يكون هناك فائض في عرض العمل و يكون الطلب على السلع الاستهلاكية أكبر من عرضها مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل و هذا ما يتسبب في انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية ، و نظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي تعرف بالبطالة الكلاسيكية.

البطالة الكينزية و البطالة الكلاسيكية حسب نظرية اختلال التوازن.

الشكل 15 منحنى تفسيري لنظرية اختلال سوق العمل

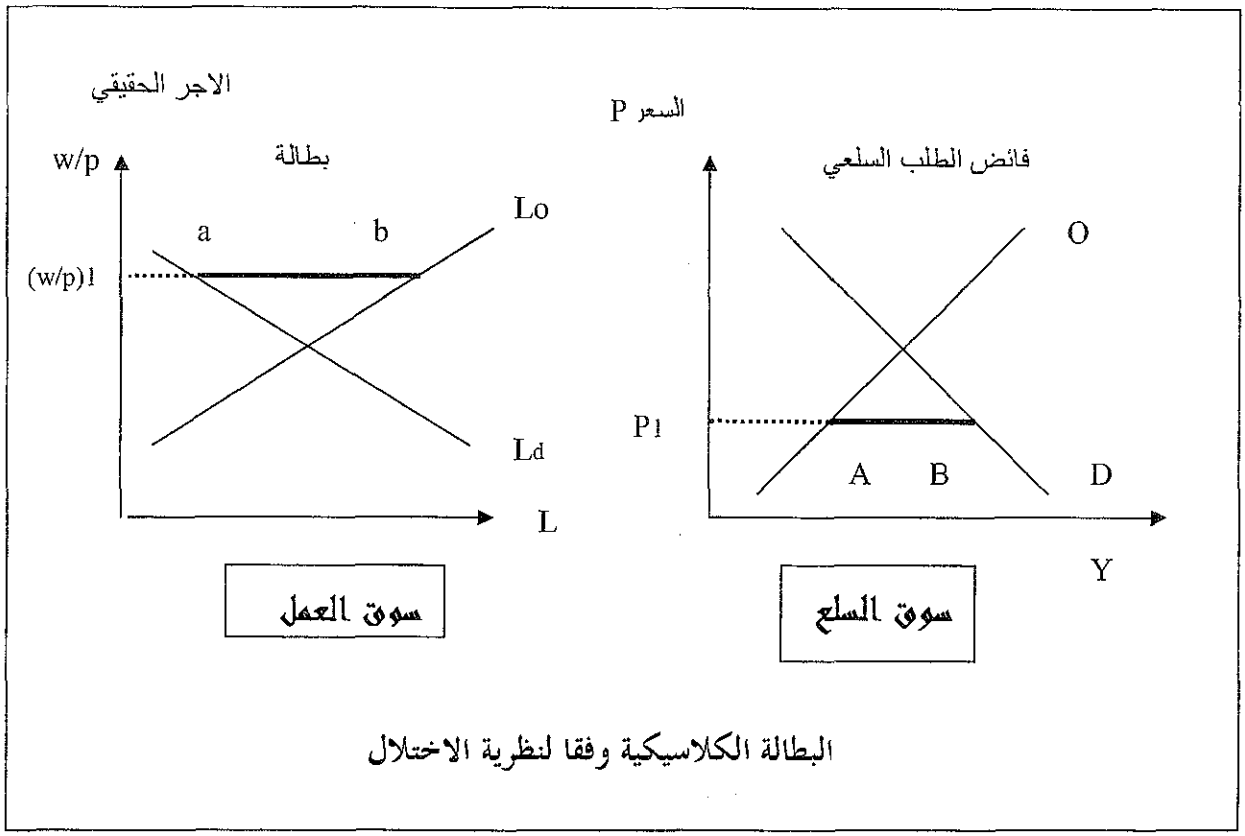

البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

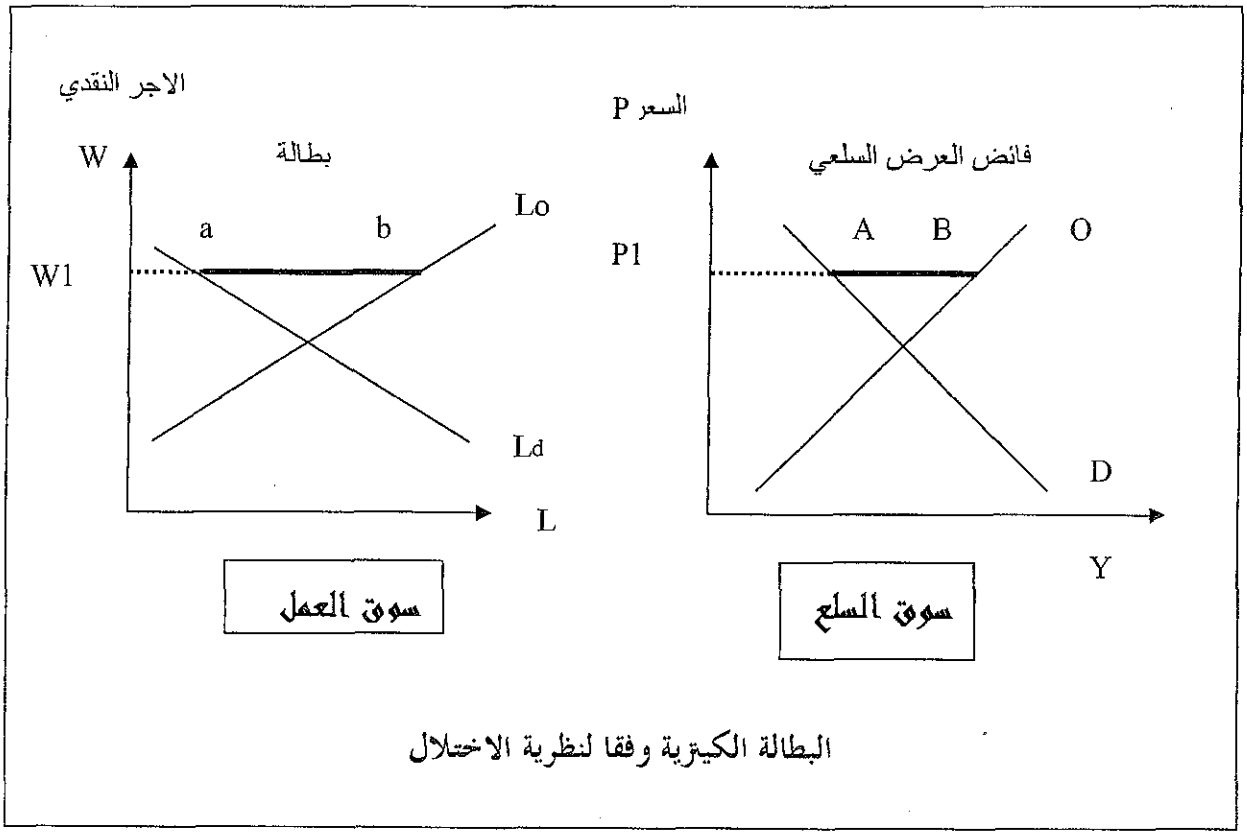

البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال

خلاصة:

من خلال هذا البحث تناولنا عرض مختلف تفسيرات المفكرين الاقتصاديين بدءا بالمدارس التقليدية وصولا إلى المدارس الحديثة. حيث احتل عندهم هذا السوق الصدارة في الدراسة لأنه يؤثر مباشرة على المجتمع، غير أن هذه السوق لها ارتباطات عديدة مع أسواق أخرى على غرار السوق النقدي و سوق السلع و الخدمات التي تكمل بعضها البعض.

و في الفصل الموالي سنحاول دراسة سوق العمل في الجزائر و الترتيبات التي سطرتها الدولة لغرض التقليل من حدة البطالة .

الفصل الثالث

أثر الشراكة الأورو-متوسطية على سوق العمل الجزائري.

❖ المبحث الأول: وضعية سوق العمل و ترتيبات مكافحة البطالة.

❖ المبحث الثاني: آثار الشراكة على سوق العمل

و السياسات المرافقة لنجاحها.

تمهيد:

انتهجت الجزائر منذ استقلالها عم 1962 النظام الاشتراكي لتسيير الحياة الاقتصادية، إلى جانب ذلك اعتمدت على قطاعات الصناعات المصنعة أو الصناعات الكبيرة، فكانت تمول هذا القطاع بالاقتراض. إضافة إلى اعتمادها على القطاع الفلاحي و ظهور ما يسمى بالثورة الزراعية، هذا الازدواج في الرؤية الاقتصادية إضافة إلى تمركز التسيير la centralisation de gestion أدى إلى نشوء صعوبات كبيرة في تسيير و توجيه هذين القطاعين الهامين، و زادت معدلات المديونية و أصبح الاقتصاد مرتبطا أساسا بسعر البترول، إلى أن انهارت أسعار البترول في 1986 إلى أقل من 10 دولار للبرميل، فوقعت الأزمة الاجتماعية التي تمثلت في أحداث 05 أكتوبر 1988، ما أدّت إلى فتح التعددية السياسية و طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي قصد إعادة جدولة الديون. لكن في بداية التسعينيات ارتفعت أسعار البترول بسبب حرب الخليج فلم تعد الجزائر بحاجة إلى صندوق النقد الدولي نظرا إلى الشروط التي قدمها و التي اعتبرت تدخلا في الحياة الداخلية.

فبعد توقيف المسار الانتخابي في 1992 انهارت بعده أسعار البترول، فدخلت الجزائر في أزمة سياسية أمنية إلى جانب أزمة اقتصادية خانقة بلغ عندها معدل خدمة الديون مستوى حرج جاوز 80% من معدل الصادرات نهاية 1993، ما أدى إلى إعادة طلب المعونة من صندوق النقد الدولي قصد إعادة جدولة الديون بشرط القيام ببرنامج التعديل الهيكلي و الانتقال إلى اقتصاد السوق للاندماج في الاقتصاد الدولي، و هو ما تم فأعيدت جدولة الديون و قامت الجزائر بهذا البرنامج فكانت له آثار كارثية على الحياة الاجتماعية، و بعد ذلك قامت الجزائر بإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي أبريل 2002 الذي بموجبه تندمج في الاقتصاد الأوروبي ثم العالمي.

و في هذا الفصل سندرس واقع سوق العمل في الجزائر ثم نحاول معرفة الآثار المرتقبة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري على هذه السوق.

المبحث الأول: وضعية سوق العمل و ترتيبات مكافحة البطالة

سنحاول في هذا المبحث دراسة سوق العمل في الجزائر، و ذلك بالتطرق إلى تطوره عبر السنوات الماضية ثم نتطرق إلى خصائص هذا السوق من خلال توزيع القوى المشتغلة و القوى العاطلة عن العمل و في الأخير نحاول دراسة الترتيبات التي قامت بها الدولة للتخفيف من حدّة البطالة في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر

إن السياسة الصناعية في ظل اقتصاد التخطيط المركزي خلال فترة النظام الاشتراكي في سنوات السبعينات و الثمانينات ساهمت بشكل كبير في توفير فرص واسعة للحصول على مناصب عمل ، حيث عرفت الفترة الممتدة ما بين 1966 و 1985 خلق صافي لمناصب العمل خارج الفلاحة بحوالي 2 مليون منصب شغل و التي ساعدت بدورها على خفض معدلات البطالة من 32.9% عام 1966 إلى 17.1 % سنة 1985و مع بداية عام 1986 بدأ نظام خلق مناصب العمل يتباطأ تدريجيا و بدأت الاختلالات تظهر جليا بين جانبي العرض و الطلب على العمل كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول13 تطور طلبات و عروض العمل في الجزائر 1966-2001.

السنة	طلبات العمل	عروض العمل	التوظيف المحقق
1966	164306	-	14279
1970	235216	81877	74556
1975	166046	79853	68351
1980	105100	76677	59147
1985	182827	138511	102873
1986	165116	109151	84749
1987	183402	96137	79177
1988	243221	112035	86776
1989	248218	100088	71960
1990	229845	78783	60498
1991	158875	53922	42219
1992	170709	44815	36668
1993	153898	43031	35431
1994	142808	44205	36985
1995	168387	48695	41463
1996	134858	36768	32110
1997	163800	27934	24830
1998	166299	28192	26564
1999	121309	24726	22377
2000	101520	24533	22215
2001	99913	25662	23696

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل والديوان الوطني للإحصائيات.

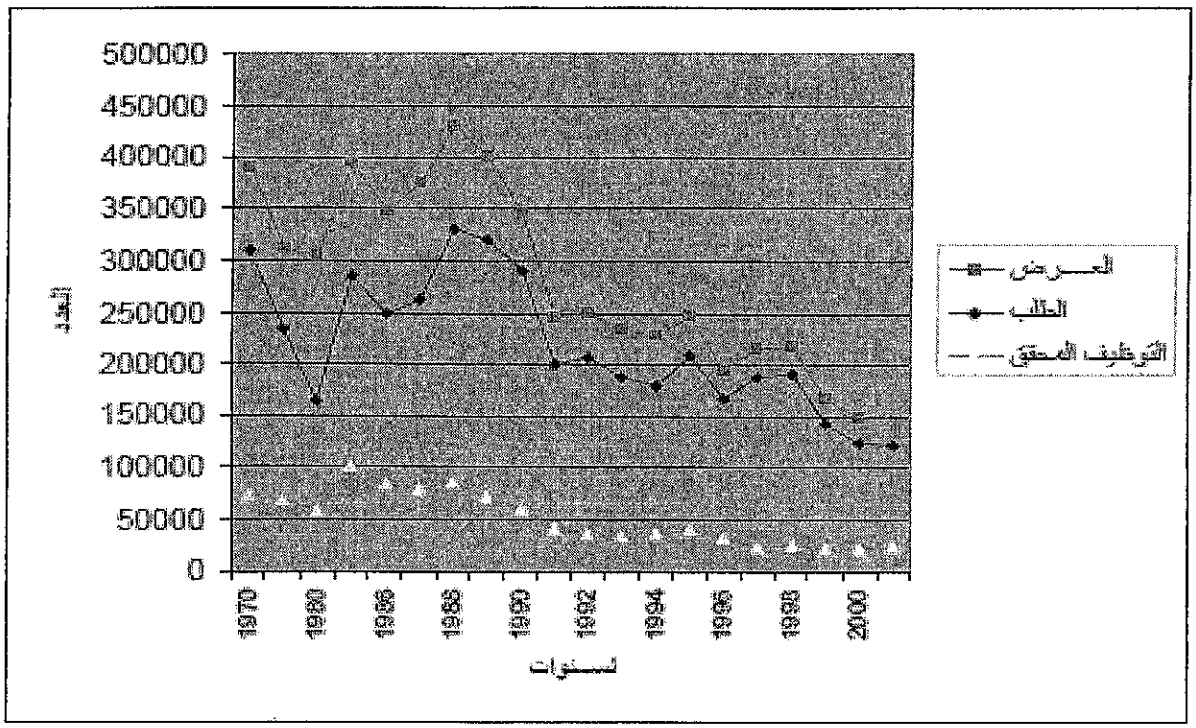

يتبين لنا من الوهلة الأولى الفوارق و الفجوات التي برزت بين العرض و الطلب و كذا مناصب الشغل المحققة ميدانيا .إذ منذ سنة 1986 إلى غاية 2001 لم يتم توظيف أكثر من 105 ألف شخص في السنة، في الوقت الذي نجد مناصب الشغل المطلوبة تفوق 248 ألف شخص في السنة .هذا ما نتج عنه تسجيل عجز بين العرض و الطلب يفوق 76 ألف في نهاية التسعينات(2000)، في الوقت الذي نجد فيه طلبات العمل المسجلة تقارب 101520 طلب و عروض العمل في حدود 24533 عرض .أما ما حقق منها ميدانيا فلم يتجاوز 22215توظيف.و هو ما أدى الى تراكم العاطلين عن العمل.

يتبن لنا من الجدول أن عروض العمل لم تغط (لم تكن مغطاة)، و طلبات العمل تفوق عروض العمل .كما نلاحظ انخفاض طلبات العمل من طرف الأفراد خلال التسعينات حيث انتقلت من 229845 إلى 99953 طلب، و هذا ليس معناه بالضرورة أنهم وجدوا أو تحصلوا على وظائف بل لعلمهم و إدراكهم انخفاض إمكانية التوظيف، و بالتالي التسجيل في مكاتب اليد العاملة يصبح غير مجدي في غالب الأحوال.

المطلب الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر

1. تطور حجم القوى النشيطة:

عند إلقاء نظرة على تطور السكان في الجزائر نلاحظ أن معدّل الخصوبة taux de Natalité كان مرتفعا في سنوات 1970-1980 و هو ما شكّل عبئا كبيرا خلال هذه الفترة على السياسات التنموية، كما شكل عاملا مهما في زيادة نمو الطلب على العمل .

غير أن سياسة تباعد الولادات المنتهجة مع بداية الثمانينات إضافة إلى أزمة السكن الخانقة خفضت بفعالية نسبة نمو السكان و أدخلت البلد في انتقال ديمغرافي transition démographique حيث انخفضت نسبة نمو السكان من 3.21% فترة 1966-1977 إلى 1.5-1.6% فترة 2002-2003 كما يبينه الشكل التالي:

الشكل16: تطور معدل النمو الطبيعي للسكان

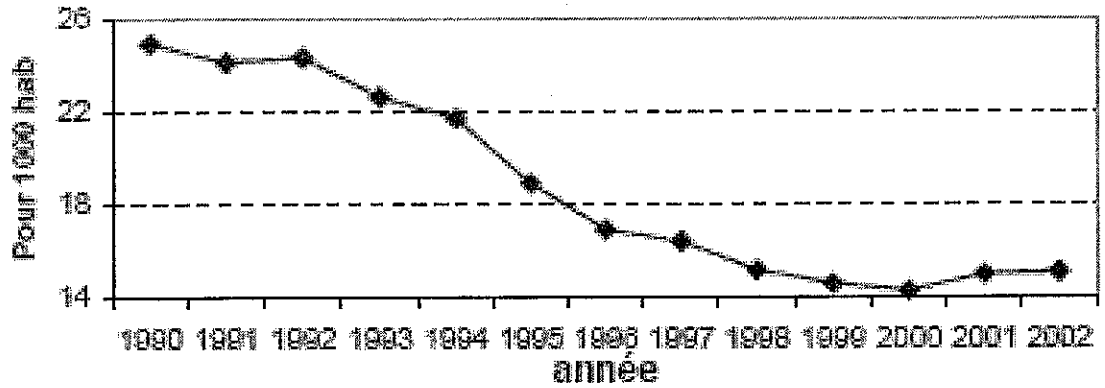

Source : ONS, 2003

لقد تغيرت معدلات القوى العاملة النشيطة populations actifs بصورة واضحة خلال العقد الأخير، كما سجلت معدلات النشاط ارتفاعا ملحوظا بنسبة معتبرة خلال كل فترة كما هو مبين في الجدول[1].

[1] BIT « le marché du travail et emploie en Algérie » alger octobre 2003 p 19.

الجدول14 تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان النشطين خلال الفترة 1986-2004

السنة	حجم السكان الإجمالي	حجم السكان النشطون	معدل النشاط(%)
1986	22542000	4749000	21.0
1987	23074000	5164000	22.4
1988	23446000	5360000	22.8
1989	24800000	5588000	22.5
1990	25022000	5851000	23.3
1991	25643000	6085000	23.7
1992	26271000	6318000	24.0
1993	26894000	6561000	24.4
1994	27496000	6814000	24.7
1995	28060000	7561000	26.9
1996	28566000	7811000	27.3
1997	29045000	8072000	27.7
1998	29507000	8326000	28.2
1999	29965000	8589000	28.6
2000	30416000	8153000	26.8
2001	30879000	8568000	27.7
2003	31600000	8762326	27.7
2004	32080000	9469946	29.5

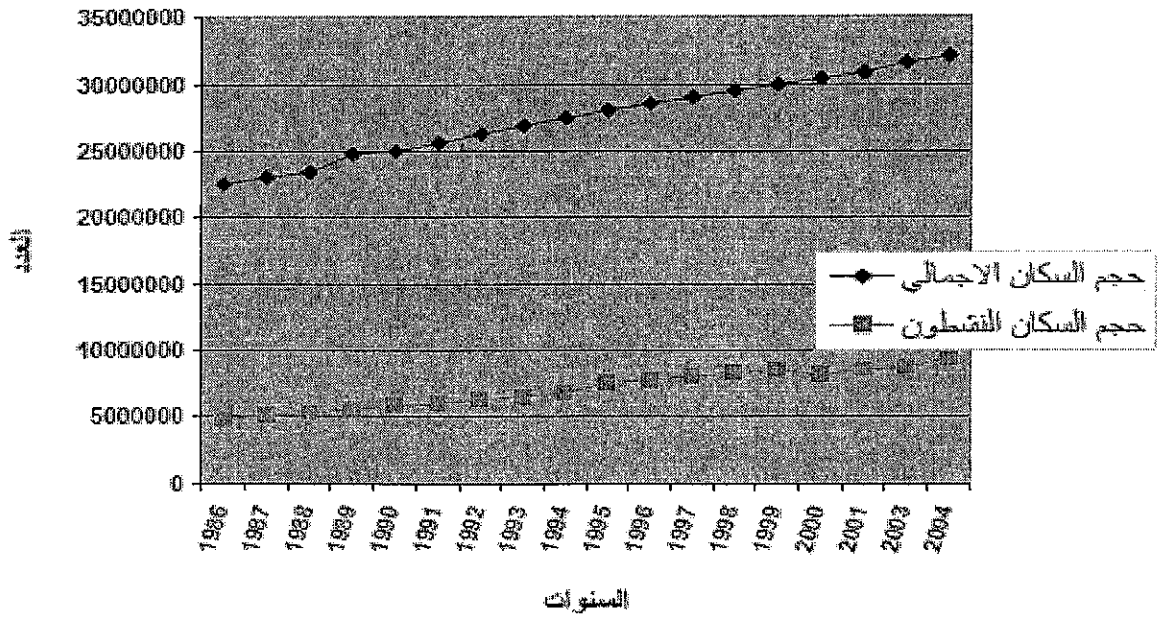

المصدر ONS

يعتبر معرفة حجم الفئة النشيطة في سوق العمل من المعلومات المهمة باعتباره يعكس مستوى التطور الذي يبلغه البلد و معرفة أحوال سوق العمل من العرض و الطلب على العمل و من حيث حجم الفئة العاملة و المتعطلة عن العمل و ذلك للبحث عن الحلول للمشاكل التي تواجه سوق العمل ، غير أن الإحصائيات المسجلة عن الفئة النشيطة تبدو منخفضة إذ لا تمثل سوى ربع السكان و هذا راجع إلى:

- فتوّة التركيب العمري في الجزائر .
- ارتفاع معدلات التعليم في الطورين الثانوي و الجامعي و التكوين في مختلف التخصصات.
- عزوف فئة كبيرة من الشباب على تسجيل أسمائهم لدى مكاتب العمل.

بعد معرفة حجم الفئة النشيطة التي بدورها تنقسم إلى فئة مشتغلة occupée و فئة متعطلة عن العمل سوف نحاول معرفة حجم و كيفية توزع هذين الفئتين في سوق العمل الجزائري.

2. القوى العاملة المشتغلة populations occupées

بالرغم من تزايد عدد المشتغلين في الجزائر منذ 1990 إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة نتيجة لعدّة أسباب منها:

- قيام الجزائر في منتصف التسعينيات ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يؤثر سلبا على التشغيل من خلال خوصصة المؤسسات و تسريح العمال .
- نقص الاستثمارات المحلية و ضعف تواجد الاستثمارات الأجنبية .

الجدول15 تطور عدد المشتغلين في الجزائر من 1990 إلى 2004

السنة	1990	1994	1998	1999	2001	2003	2004
المشتغلون	4695000	5154000	5993000	6073000	6228772	6684056	7798412

المصدر ONS

1.2. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات:

يمكننا توزيع العمال حسب القطاعات الاقتصادية من معرفة القطاعات التي تمتص اليد العاملة بكثرة و التعرف كذلك على القطاعات التي تعاني من نقص في بعض المهارات و ذلك لمعرفة النموذج التنموي الذي تتبعه الحكومة .

و الجدول16 توزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية.

	1992		2003		2006	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحة	763000	17.3	1412340	21.13	1609633	18.1
الصناعة	782000	17.8	804152	12.03	1263591	14.2
البناء و الأشغال العمومية	612000	13.9	799914	11.97	1257703	14.2
الخدمات	2246000	51	3667650	54.87	4737877	53.4
المجموع	4403000	100	6684056	100	8868804	100

المصدر ONS

يساهم قطاع الخدمات و الإدارة بشكل كبير في استقطاب و توفير مناصب الشغل و ذلك بأكثر من النصف ثم يليه القطاع الفلاحي أما القطاعات الأخرى (الصناعة و الأشغال العمومية) فقد شهدت انخفاضا محسوسا في التسعينات بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي أثر على هذين القطاعين بشكل كبير ثم ارتفع في 2006 بشكل محسوس نتيجة سياسة الإنعاش الاقتصادي و قيام الدولة باستثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية و السكن.

2.2. توزيع القوى العاملة حسب الحالة المهنية:

جدول 17 توزيع اليد العاملة حسب الحالة المهنية

	1992		2000		2006	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
رجال الأعمال و المستقلين	920773	20.1	1673670	29.2	2846217	32.09
المأجورون الدائمون	2655138	58	2668802	46.6	2900503	32.7
المأجورون غير الدائمون+المتدربون	759763	16.6	1115000	19.5	2429620	27.39
المساعدات المالية	241840	5.3	268385	4.7	692463	7.8
المجموع	4577514	100	5725921	100	8868804	100

المصدر: ONS

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة العمال الأجراء الدائمون في انخفاض مستمر إذ بلغت نسبتهم 58% سنة 1992 إلى أن وصلت إلى 32.7% نهاية 2006 ، أما نسبة الأجراء غير الدائمون فهو في ارتفاع مستمر حيث انتقلت النسبة من 16.6% سنة 1992 إلى 27.4% نهاية 2006 . و يرجع سبب ارتفاع نسبة المأجورون غير الدائمون مقابل المأجورون الدائمون إلى انه في العقد الأخير تم التشغيل بالطريقة المؤقتة أكثر من الدائمة إذ ازداد عدد المأجورون الدائمون ب 245365 عامل مقابل 1669857 غير دائم من الفترة 1992-2006.

إضافة إلى ذلك ازداد عدد العاملين الأحرار من 20.1% سنة 1992 إلى 32.09% نهاية 2006.و هذه الزيادة تعكس صعوبة إيجاد مناصب الشغل المأجورة نظرا لارتفاع معدّل البطالة ما يحتّم على البطالين القيام بمبادرات شخصية في إيجاد منصب شغل دائم.

3.2. توزيع العاملين حسب فئات العمر:

إن معرفة توزع الفئة العاملة حسب الأعمار مهم لمعرفة نوعية العمالة و هل هي في مرحلة الشباب أو لا و الجدول التالي يبين توزع القوى العملة حسب الأعمار.

الجدول 18 توزيع العاملين حسب الأعمار.

	2000	2003	2004	2005	2006
- de 20 ans	315797	341 538	469538	393 147	469 379
20 – 24 ans	822500	851 363	1123794	1129925	1 201 696
25 – 29 ans	996217	1 036 461	1275676	1357067	1 360 371
30 – 34 ans	973100	1 041 010	1157632	1217917	1 305 236
35 – 39 ans	741846	977 556	1054982	1055709	1 253 100
40 – 44 ans	662844	807 590	880621	950 859	1 205 074
45 – 49 ans	581368	651 461	704841	743 339	825 347
50 – 54 ans	323948	495 958	562296	615 927	622 754
55 – 59 ans	281757	243 577	315166	337 505	346 483
60 ans & +	26542	237 543	253866	242 826	279 363
TOTAL	5725919	6 684 056	7798412	8044220	8 868 804

يتبين من خلال توزيع العمالة حسب فئات العمر أن نسبة المشتغلين من الفئة العمرية 25–29 سنة تمثل أعلى مستوى بنسبة تقدر ب 15.33% سنة 2006 ثم تليها الفئة العمرية 30–34 سنة بنسبة 14.71% ثم الفئة العمرية 35–39 سنة ثم 40–44 ثم 20–24 سنة

بنسب متعادلة تقارب 14% و هذا ما يؤكد أن العمالة الجزائرية معظمها في فترة الشباب لا تتعدى 35 من العمر على الخصوص.

4.2. توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس:

إن التوزيع الجغرافي للسكان له أثر كبير على توزيع العمالة و توزيع المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لها أثر كبير على تركز العمالة و في هذا الجدول نبين فيه توزع العاملين حسب المناطق الجغرافية (الحظر و الريف) و حسب الجنس.

الجدول 19 توزيع العاملين حسب الأماكن و الجنس

نوع المنطقة		2001	2003	2004	2006
حضري	ذكور	2934016	3131440	3606996	4287719
	إناث	656350	754848	941048	1002876
	المجموع	3590366	3886288	4548044	5290595
ريفي	ذكور	2411207	2619591	2832162	3084221
	إناث	227199	178176	418206	493988
	المجموع	2638406	2797768	3250368	3578209
المجموع	ذكور	5345223	5751032	6439158	7371939
	إناث	883549	933024	1359254	1496864
	المجموع	6228772	6684056	7798412	8868804

المصدر ONS

نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أنه مازالت المنطقة الحضرية تستحوذ على النسبة الأكبر من نسب العمالة حيث بلغت النسبة 59.7%في المناطق الحضرية نهاية 2006 و 40.3% في الريف في نفس الفترة .و هو راجع إلى تمركز المشاريع الاقتصادية في المدن خاصة الأشغال العمومية و قطاع الخدمات الذي يشغل فئة كبيرة من اليد العملة.

و نلاحظ أيضا أن معدل التشغيل للإناث قد ارتفع بكثرة في الواقع شهد سوق العمل

في الجزائر تدفق هائل للنساء الطالبات للعمل نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة التي مرت بها البلاد و أيضا نتيجة حصول المرأة على تكوين عال و التأخر عن الزواج الأمر مكنها من البحث عن العمل و الاشتغال و لو في العمل غير الرسمي عن طريق ورشات الخياطة المنزلية أو إعداد الحلويات.

5.2. التشغيل في القطاع غير الرسمي:

يعتبر القطاع غير الرسمي قديم النشأة و هو ينحصر على جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض النظر عليها ، و قد زاد انتشار هذا القطاع في الجزائر نتيجة الآثار الكارثية التي حققها برنامج التعديل الهيكلي على المؤسسات و التشغيل ما أدى إلى تسريح العمال و غلق الكثير من المؤسسات ما دفع بالكثير من الشباب و العائلات القيام بمشروع غير رسمي لإيجاد دخل و لو كان بسيطا .

و من مميزات هذا النشاط غير الرسمي ما يلي:

- سهولة انتشار النشاط داخل السوق.
- استعماله للموارد المحلية.
- ملكية عائلة للمؤسسة الخاصة بالنشاط.
- التكوين الخاص بالنشاط يكون خارج مجال التعليم المدرسي.
- انتشار المنافسة غير القانونية في السوق .

و حسب المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES فقد شهد القطاع غير الرسمي تطورا في التسعينات حيث سجل في 1992 نسبة 13.8 % إلى أن وصل في 2003 إلى 17.2%. و الجدول التالي يبين تطور الشغل الرسمي و غير الرسمي في الجزائر[1].

[1] CNES « le secteur informel (illusion et realité) algerie2004 p 24

الجدول 20 تطور الشغل غير الرسمي 1992-2003

السنوات	1992	1997	1999	2003
الشغل المهيكل	4286	4684	5162	6027
شغل غير رسمي	688	1132	911	1249
المجموع	4979	5815	6073	7276
نسبة الشغل غير	13.8	19.5	15	17.2

3. **القوى العاملة غير المشتغلة (البطالون)** population en chômage

تمثل البطالة الفجوة الدائمة بين العرض و الطلب على العمل و تلعب عدد من المحددات المتداخلة الدور الرئيسي في تحديد هذه الفجوة بتقليصها أو بتوسيعها و قد يرجع ذلك إلى تزايد معدلات نمو السكان أو إلى التباطؤ الاقتصادي أو إلى عوامل أخرى.

أما فيما يخص البطالة في الجزائر فقد تطورت معدلاتها تطورا ملحوظا و هو ما يبينه الجدول المنحنى يبينان تطور معدلات البطالة من 1989-2006.

السنة	معدل البطالة
1989	20.04
1990	21.7
1992	21.2
1993	23.1
1994	24.3
1996	27.98
1997	27.96
1998	28.02
1999	29.2
2000	29.8
2001	27.3
2003	23.7
2004	17.7
2006	12.3

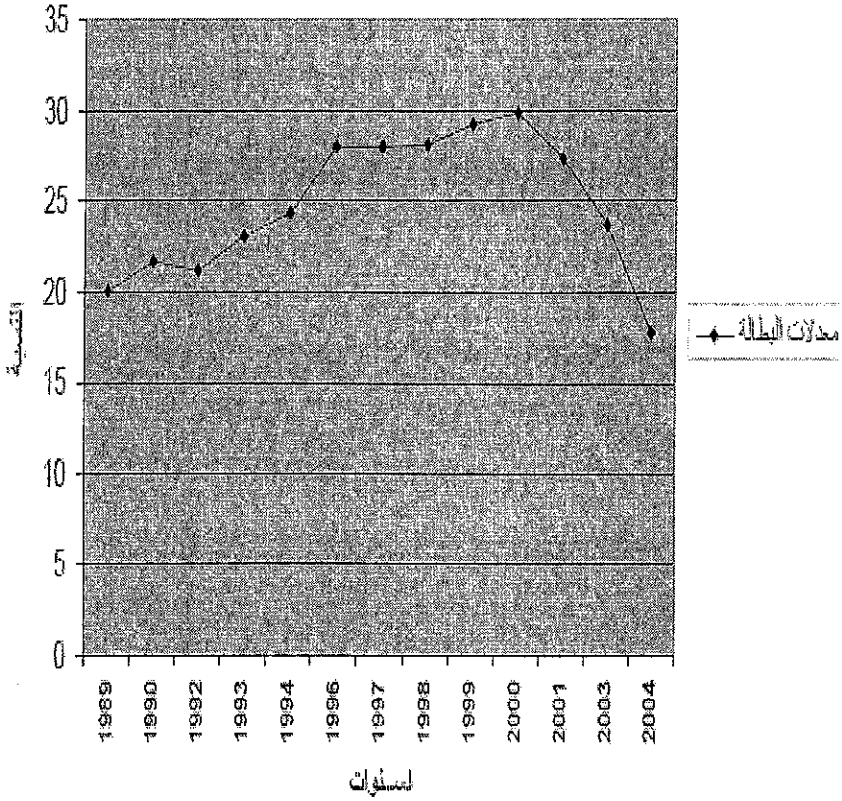

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول و الممثلة في المنحنى أعلاه يمكننا أن اقسم تطور معدّل البطالة إلى فترتين الفترة الأولى 1989-2000 التي شهدت ارتفاعا كبيرا في معدل البطالة و الفترة 2001-2006 التي شهدت انخفاضا محسوسا في معدّل البطالة.

- الفترة الأولى1989-2000:

ارتفع معدل البطالة في هذه الفترة بصورة كارثية إذ جاوزت بكثير المعدلات الطبيعية لها و هذا راجع إلى عدّة أسباب نذكر منها:

- انخفاض أسعار النفط نهاية الثمانينات الذي كان له اثر مباشر على تمويل المؤسسات العمومية ما أدى إلى عجزها على مواصلة إحداث مناصب شغل و زيادة الإنتاج.
- الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر ضمن برنامج التصحيح الهيكلي و ما صاحبها من خوصصة المؤسسات و تسريح العمال نتيجة غلق الكثير من المؤسسات. ضف إلى ذلك الجانب الأمني المتدهور الذي أثر بشكل كبير على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الفترة الثانية 2001-2006:

سجلت هذه الفترة تراجعا كبيرا لمعدّلات البطالة بعد أن بلغت معدلات ضخمة في 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3% من إجمالي الفئة النشيطة.إلى أن وصلت إلى 12.3 نهاية سنة 2006 و هذا الانخفاض راجع إلى عدّة أسباب نذكر منها:

- تحسن الوضع الأمني للبلاد مع نهاية التسعينات و ما تبعه من استقرار سياسي و ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ما أدى الى حصول الدولة على مخزون معتبر من العملة الصعبة .
- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و ما تبعه من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2005-2009 الذي كان هدفه بناء البنية التحتية للبلد ما أدى إلى زيادة

التشغيل في كثير من القطاعات و تجدر الإشارة أن مناصب العمل المسجلة غالبيتها في القطاع العمومي.

- دخول بعض الشركات الأجنبية للاستثمار خاصة في قطاع الاتصالات و البناء اظافة الحديد و الصلب.
- قيام الدولة بسياسات مكافحة البطالة عن طريق القروض المصغرة و عقود ما قبل التشغيل و هو ما سنراه بعد هذا.

بعد معرفة نسبة معدلات القوى العاطلة عن العمل نحاول الآن معرفة توزعها حسب فئات العمر و المناطق و الجنس و المدّة الزمنية.

1.3. توزيع القوى العاطلة عن العمل حسب فئات العمر:

الجدول21 تطور العاطلين عن العمل حسب الاعمار.

Groupe d'âge	2001	2003	2004	2005	2006
- de 20	393441	329 136	256 907	205 417	166 414
20 – 24	687958	666 872	505 378	481 169	369 982
25 – 29	578984	509 289	462 633	398 779	333 483
30 – 34	280890	245 568	206 447	176 666	170 394
35 – 39	155896	133 532	104 297	84 257	91 115
40 – 44	93287	75 108	58 291	43 096	48 942
45 – 49	72662	62 516	41 583	31 613	28 415
50 – 54	58163	40 295	24 577	19 498	255 44
55 – 59	18169	15 954	11 422	7 791	6 553
TOTAL	2339449	2 078 270	1 671 534	1 448 288	1 240 841

ons

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة العمرية التي مستها البطالة بصفة كبيرة هي فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة و معظمهم من خريجي المعاهد و الجامعات و من

ضمن البطالين الحاصلين على شهادات جامعية لسنة 1998 نجد 48% حاصلون على شهادة الليسانس و 35% مهندسون و 17% شهادات ما بعد التدرج و هذه البطالة في فئة الشباب راجعة إلى عدة أسباب منها:

- طبيعة الشهادات الجامعية و التكوين لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- نقص الخبرة و التجربة خاصة أن المؤسسات تطلب العاملين ذوي الخبرة و الشاب المتخرج ليست له أي خبرة فيلجأ غالبا إلى الهجرة و هو ما تعاني منه البلد من هجرة الأدمغة.
- فئة الشباب تمثل الفئة الأكبر في المجتمع الجزائري و هو ما يجعل البطالة تتركز خاصة في هذه الفئة.

2.3. توزيع القوى العاطلة حسب المناطق و الجنس:

الجدول 22 توزع العاطلين عن العمل حسب المناطق و الجنس.

نوع المنطقة		2003	2004	2006
حضري	ذكور	995969	790726	588196
	إناث	227150	203644	189170
	المجموع	1223119	943371	777366
ريفي	ذكور	763964	579688	400093
	إناث	91187	97475	63383
	المجموع	855151	677163	463475
المجموع	ذكور	1759933	1370415	988288
	إناث	318336	301119	252553
	المجموع	2078270	1671534	1240841

المصدر ONS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البطالة في المناطق الحضرية أكبر من المناطق الريفية و البطالة لدى الذكور أكبر منها عند الإناث و هو راجع إلى عدّة أسباب نذكر منها:

- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي زادت من تنامي معدلات البطالة في المدن.
- عدم إقبال الإناث على سوق العمل بكثرة من خلال الخصوصيات الاجتماعية و التي تعتبر كعامل مهم في إنشاء الفارق في البطالة بين الجنسين.

3.3. توزيع القوى العاطلة عن العمل حسب المدّة الزمنية:

إذا كانت العروض المقدمة على العمل تفوق الطلب عليها ضف إلى ذلك البطالة في مستوى عال فهذا يعني أن مدّة البحث عن العمل سوف ترتفع و الجدول التالي يبين توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل.

الجدول23 توزع العاطلين عن العمل حسب المدّة الزمنية.

مدة البحث	العدد	%
سنة واحدة	807 870	38.87
سنتين	425 540	20.48
ثلاث سنوات	285 835	13.75
أربع سنوات	170 280	8.19
خمس سنوات	388 745	18.71
المجموع	2 078 270	100

المصدر ONS إحصائيات 2003

من خلال الجدول يتضح لنا أن حوالي 38.87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة حسب تعداد سنة 2003 و حوالي 18.71% يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب

الشغل من طرف الأفراد العاطلين و على امتداد المدّة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل.

المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة

بعد وصف ظاهرة البطالة في الجزائر و معرفة مدى تفاقمها، و محاولة لوضع حدّ لتفاقم هذه المشكلة و مواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، قامت الدولة بإنشاء أجهزة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية و أجهزة أخرى لدعم العمال الذين فقدوا مناصب العمل لأسباب اقتصادية و قد تعددت هذه الأجهزة و لهذا سنقوم بالتطرق الى مختلف هذه الأجهزة لمعرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل و امتصاص البطالة.

1. أجهزة التشغيل:

يمكننا تقسيم أجهزة التشغيل الى :

- الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل.
- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية.
- أجهزة حماية و إعادة الإدماج المهني المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات.

1.1. الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

نجد في مذه الأجهزة برنامجين للتشغيل هما:

- برامج تشغيل الشباب PEJ
- جهاز الادماج المهني للشبابDIPJ

أ. برامج تشغيل الشباب:

توجه هذه البرامج لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة و تعمل هذه البرامج على تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة، تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و البناء و الأشغال العمومية و تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص اذ أن غالبيتهم من الراسبين في الدراسة و هذا لإدماجهم في الحياة المهنية و يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب و في هذا الإطار تم التكفل ب 100000 شاب خلال سنتين.

ب. **جهاز الإدماج المهني:**

يهدف هذا الجهاز الى ازالة و تصحيح النقائص التي أزهرها برنامج تشغيل الشباب و الى تشجيع الشباب على انشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة و قد اشتمل هذا الجهاز على ثلاث فروع:

- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL: و هي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدّتها حوالي 12 شهر يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.
- المساعدة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.
- تكوين مستثمري التعاونيات لمدّة ستة أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة و يركز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

2.1. الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS :

و تشمل هذه الأجهزة الفروع التالية:

أ. **التعويض مقابل النشاطات ذات منفعة عامة:**

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل و كذا العاطلين عن العمل و يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات في اطار الشبكة الاجتماعية ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدّة القانونية للتشغيل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

تحدد الاستفادة من البرامج بشخص واحد لكل عائلة، و يحق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا ، و يحق للمستفيدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و خدمات الضمان الاجتماعي .

ب. **الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO**

أنشا هذا الجهاز سنة 1997 بهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة البطالة الخاصة بالشباب الذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة.

و كانت هذه البرامج ممولة من طرف صندوق التنمية الاجتماعية الذي أنشئ من طرف السلطات العمومية سنة 1996 و تهدف برامج TUP-HIMO إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات و الري و المحافظة على البيئة و الطرقات[1].

و يتميز هذا الجهاز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية و المعدات الضخمة و تتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية و هي:

- الوزارة المكلفة بالعمل.
- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

[1] Cherif Chakib & Tchouar kheir-Eddine « Chômage et politique de l'emploi en Algérie » colloque international sur les politique économique Tlemcen 2005

و لقد تم تطبيق برامج الأشغال ذات المنفعة العمة و الاستعمال المكثف لليد العملة على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: حيث قام البنك الدولي للإنشاء و التعمير بتمويل هذا البرنامج من خلال قرض خارجي بقيمة 50 مليون دولار ل 3846 ورشة خلال الفترة 2000/1997 و تخص المشاريع الكبيرة المستعملة لليد العاملة:
  - الأشغال العمومية (الطرقات) 42%.
  - الزراعة (الري) 30%.
  - منشآت الري الصغرى 24.3%.
  - العمران و أشغال التهيئة3.5%.

خلال هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص حوالي 36 شخص لكل ورشة و تم انشاء 42000 منصب شغل دائم.

- المرحلة الثانية : استفادت وكالة التنمية الاجتماعية ADS من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابتا سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج، و أهم مميزات الأشخاص الذين تمّ توظيفهم ما يلي:
  - ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة يتمتعون بمستوى تعليمي جيد.
  - 60% من الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة و سبق لهم العمل أما الباقي فيعملون لأول مرّة و 50% منهم يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنتين.
  - 70% من عمال الورشات لا يتجاوز سنهم 40 سنة.

ج. عقد ما قبل التشغيل:CPE

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره

جهازا للإدماج المهني للشباب و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز و يقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية و يخص هذا الجهاز مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة و الحائزين على شهادات التعليم العالي إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين و الباحثين عن منصب شغل لأول مرّة .

و يتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يكرّس تشغيل الشباب (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب) و يغطي قيمة الأجور الخام المحددة كما يلي:

- يتقاضى الحائزون على شهادة جامعية 6000 دج شهريا بالنسبة للعام الأول و 4500 دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.
- يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا خلال العام الأول و 3000 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 06 أشهر.

و تنقسم الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل إلى قسمين:

- بالنسبة للشباب:
  - معالجة مشكل بطالة الشباب الحاصلين على شهادات و و المقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب.
  - السماح للشباب الحاصلين على شهادات الاستفادة من الخبرة المهنية.
  - الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل .
- بالنسبة للمستخدم:
  - تحسين نسبة التأطير من خلال توظيف يد عاملة مؤهّلة.
  - يطلب من المترشحين المؤهلين للاستفادة من عقود ما قبل التشغيل التسجيل في الوكالات المحلية للوكالة الوطنية لتشغيل و تمنح الوكالات للمعنيين شهادة تسجيل و تقوم بإرسال قوائم السماء شهريا إلى مندوبيات تشغيل الشباب.

و قد سجلت الوكالات المحلية 256765 طلب منذ انطلاق العملية في السداسي الثاني من ستة 1998 و إلى غاية 31 ديسمبر 2003.

د. التنمية الجماعية:DC

أعدّ هذا البرنامج سنة 1998 لإنشاء مناصب شغل و تحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في المناطق غير المجهّزة من خلال ترقية المشاريع صغيرة للمنشآت القاعدية، و يتم انجاز هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منظم يدعى "جماعة" تقوم البلدية بتطيرها.

و بهذا الصدد يشارك المستفيدون من النشاط الجماعي بطريقة فعلية في اختيار المشاريع من حيث الفرص و الاتساع و الأولويات و الإدراج و أشغال الانجاز، و يساهم هؤلاء ايضا في تمويل المشاريع المبرمجة بنسبة 20 الى 25% من التكلفة الإجمالية في شكل اعانات مالية شخصية و مواد البناء و اليد العاملة.

و من النتائج التي حققها هذا البرنامج ما يلي:

- المرحلة الاولى 1998-2000 : تم انجاز 116 مشروع بتكلفة اجمالية قدرها 203004472 دج منها 174946585 دج أي 86% تكفلت بها وكالة التنمية الاجتماعية و خلال هذه الفترة تم إنشاء 790 منصب شغل منها 95 منصب دائم.
- المرحلة الثانية انطلقت في جويلية 200 و تمت الموافقة على 91 مشروع بتكلفة إجمالية

قدرها 374 مليون دج منها 285.225 مليون دج من وكالة التنمية الاجتماعية بنسبة 76% ، وتم خلق 2600 منصب شغل منها 540 دائمة[1].

ه. القروض المصغرة:

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999 ، ويعتبر أداة لمكافحة الفقر و البطالة. يخص هذا الجهاز الأشخاص- مهما كان سنهم- الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا

[1] احصائيات وكالة التنمية الاجتماعية 2002.

تتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة .

أهداف جهاز القروض المصغرة فهي ثلاثة وتتلخص فيما يلي:

- **هدف سياسي** : من خلال البحث عن الاستقرار و التماسك الاجتماعي و تشجيع عودة سكان الريف إلى مناطقهم الأصلية، بعد أ ن هجروها لأسباب أمنية و اقتصادية. ...
- **هدف اقتصادي** :من خلال إنشاء نشاطات و إنتاج ثروات ومن ثم عائدات.
- **هدف اجتماعي** : من خلال تحسين العائدات و شروط معيشة الفئات الأكثر حرمانا و العاطلين عن العمل.

يمنح الجهاز لكل شخص قادر على توفير شغل لنفسه (أو أكثر)قرضا يتراوح ما بين50000و 350000 بنسب فوائد منخفضة مع إلزامية دفع حصة شخصية من المستفيد نسبتها 10% من تكلفة المشروع و دفع 1% من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التامين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة.

وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة حيث تقوم بتنسيق البرامج و ضبط الإجراءات ومنح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية و البنوك، وتتدخل الهيئات التالية وفق المخطط التالي:

- **وكالة التنمية الاجتماعية**: تنسيق البرامج، ضبط الإجراءات تدعيم و تقييم المشاريع منح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك الوساطة بين الخزينة العمومية و البنوك بالنسبة لوكالة التنمية الاجتماعية و المديرية العامة للخزينة العمومية و البنك الوطني الجزائري.
- مديرية **تشغيل الشباب** : استقبال المرشحين و مساعدتهم في تكوين الملف و تلعب دور الوسيط بين المرشح ووكالة التنمية الاجتماعية للحصول على قرار المطابقة.

- **الوكالة الوطنية للشغل** :استقبال المرشحين و توجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب.
- **مديرية الشؤون الاجتماعية** : (وزارة العمل والضمان الاجتماعي) تحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من قروض مصغرة.
- **البنوك** :منح قروض.
- **الصندوق الوطني لمكافحة البطالة** : تسيير صندوق التأمين من الإخطار الناتجة عن القروض المصغرة مع منح الضمانات.

غير أن هذا المشروع يعاني من مشاكل كثيرة أبرزها ضعف مساهمة القطاع المصرفي في إعطاء القروض و ما يصاحب هذه العملية من فساد و رشوة.

3.1. الأجهزة التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين من البطالة:

تتمثل أهم نشاطات هذه الأجهزة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل . خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- دفع تعويض التأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23شهرا.
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة1998 و يبلغ عددها حاليا 22 و 20 على التوالي.

4.1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997 و يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

و تتمثل مهام هذه الوكالة في:

- تدعم و تنصح و ترافق المقاولين الجدد طيلة مدّة تطبيق مشاريعهم.
- مساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسات المعنية بتحقيق الاستثمارات
- تأمين متابعة الاستثمارات بالسهر على احترام الالتزامات التي تربط المقاول الجديد.

و من الشروط اللازمة للمقاولين الجدد ما يلي:

- أن يتراوح سنه ما بين 19 و 35 سنة استثنائيا الى 40 سنة في حالة توفير ثلاث مناصب شغل دائمة.
- أن لا يشغل منصب مأجورا.
- أن يكون حائزا على شهادة أو مهارة مثبتة.
- توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط.

الجدول 24 طريقة تمويل المشروعات الخاصة ب ANSEJ

	المساهمة الشخصية	ANSEJبدون فوائد	القرض البنكي
المستوى الأول:مبلغ الاستثمار يصل إلى 2 000 000	5%	25%	70%
المستوى 2 مبلغ الاستثمار يصل إلى 10 000 000	مناطق خاصة 8% مناطق عادية 10%	20%	مناطق خاصة72% مناطق عادية70%

5.1. أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات:

أ. جهاز صيانة التشغيل:

يتمثل هذا الجهاز في صندوق خاص بالتطهير المالي اتجاه المؤسسات العمومية التي هي في حالة عجز هيكلي حيث يتم تمويلها شرط أن تنعش نشاطاتها و أن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة بها.

غير أن هذه المؤسسات لم تتوصل إلى إنعاش نشاطها و المحافظة على مناصب الشغل بل خفضت عدد العمال كوسيلة لتنشيط عملية الإنتاج فبين سنتي 1995 و نهاية 1998 لجأت أكثر من 1300 مؤسسة إلى هذا الجهاز من بينها 800 مؤسسة تمّ حلّها. و من أهم القطاعات التي مستّها عملية تسريح العمال BTPH بنسبة 63.3% الخدمات ب 20.7% الصناعة ب 14.6% فبين سنتي 2000 و 2003 تخلى القطاع العام الصناعي على حوالي 5570 منصب عمل.

ب. ترقية الاستثمارات:

دفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة في بداية التسعينات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية تشجع على الاستثمار .

فقد تضمنت المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 1993/10/05 أن وكالة ترقية و دعم الاستثمارات تتكون من مجموعة من الإدارات و الهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع و دراستها و اتخاذ القرارات بشأنها بالقبول أو بالرفض.

و قد تم تعديل المرسوم السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله و أهم ما ميز التشريع الجديد عن السابق ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين .
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص.

- إنشاء شباك موحد يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة في شكل وكالة وطنية للتنمية للاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص.

و استطاعت هذه الأجهزة أن تشجع نوعا ما الاستثمارات فحسب عدد المشاريع المصرح بها عند ANDI قد ارتفع بالضعف من سنة 1999 إلى 2002 من 56 مشروع إلى 120 و من المنتظر خلق ما يقارب 6408 منصب في سنة 2003 انطلاقا من 354 مشروع مصرح به لدى الوكالة .

2. اثار أجهزة التشغيل على التقليل من حدّة البطالة:

لقد كان لارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة بالغ الأثر في تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا . بالإضافة إلى زيادة وتيرة الاستثمارات بفضل تحسن الوضعية الأمنية و الاستقرار السياسي، و النتيجة زيادة فرص التشغيل والذي يؤكد ذلك تراجع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 12.3 % عام 2006 بعد ما كانت تقارب% 30 عام 2000 و يعود هذا إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساسا على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية السابقة . بالإضافة إلى تطبيق مختلف البرامج الاقتصادية كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه عام 2001 والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية التي شرع فيه سنة 2000 وركزت سياسة أجهزة الشغل على النقاط التالية:

- محاولة التعرف على سوق العمل و التحكم فيها بالاعتماد على آليات كخلق مرصد وطني للتشغيل و البطالة.
- دعم الوكالة الوطنية للتشغيل و ذلك من أجل ضبط سوق العمل و إحداث مناصب شغل.

- الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة ومحاولة إدماج العاطلين عن العمل وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
- تشغيل الشباب و إعانتهم على إنشاء نشاطات مختلفة و ذلك بواسطة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

لقد سجلت الفترة 1999-2004 استحداث قرابة 3 ملايين منصب شغل. إلا أن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة خلال الفترة 2001 -2004 أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفقات العمومية و خاصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و أجهزة تشغيل الشباب.

1.2. مخطط دعم الانعاش الاقتصادي:

ينبغي التذكير أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي امتد خلال القتر ة 2001-2005 بقيمة 525 مليار دينار جزائري .تظهر النتائج أنه تم إنشاء **728500** منصب شغل منذ تنفيذ هذا المخطط ، منها 477500 منصب دائم أي % 63 و 271000 منصب مؤقت أي% 37 ، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبرة من هذا المخطط حيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان2004 .

2.2. دور أجهزة الشغل:

لا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل، لذلك فان عدد مناصب الشغل التي تمّ إنشاؤها الى غاية عام 2004 قد ارتفع حيث سجلت الفترة الممتدة 2001-2004 إنشاء حوالي 1147816 منصب من طرف هذه الأجهزة و هي موزعة كالتالي:

الجدول25 النتائج المحصّل عليها جراء اقامة أجهزة الشغل.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
عقود ما قبل التشغيل	14600	11500	6600	4700	4800		
أشغال ذات المنفعة العامة	136300	13200	132400	166100	18000		
الوظائف المؤجورة بمبادرة محلية esil	68300	55100	74700	72700	70000		
الأشغال ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة -TUP HIMO	44800	30500	28000	30000	30500		
المجموع	264000	229400	241700	273500	285300	34731	1641216

المصدر CNESو وزارة التشغيل.

خلاصة

إن التطرق لمجمل تطورات التشغيل في الجزائر، سمح لنا التعرف على واقع سياسة التشغيل، فإذا عدنا إلى م رحلة الاقتصاد المخطط خاصة في السبعينات و الثمانينات، فان السياسة المقننة أدت إلى عدة نتائج سيئة . لعل في مقدمتها استحواذ القطاع العام الخدمي على اليد العاملة

و بالتالي انخفاض في الإنتاجية . مع مطلع التسعينات كانت المشكلة الاقتصادية قد تفاقمت إلى الحد الذي لابد فيه من التوقف عن تنفيذ خطة التنمية السائدة واللجوء إلى اعتماد

برامج للتصحيح الاقتصادي التي ركزت بشكل رئيسي على إدخال إصلاحات سريعة على السياسة العامة للنمو الاقتصادي . مع ذلك ظهرت الحاجة إلى إتباع سياسة فاعلة للتشغيل لمواجهة الزيادة في العرض من قوة العمل، وذلك من خلال عملية الخوصصة التي تستهدف خلق فرص عمل مناسبة

و لامتصاص ولو جزء من فائض قوة العمل مادام القطاع العام غير مهيأ بشكل فاعل لمثل هذه الوظيفة.

لقد ساهم ارتفاع أسعار البترول الخام خاصة خلال مطلع الألفية الثالثة في تدعيم التوازنات الاقتصادية الكلية، وحمايتها على الأقل في المدى المتوسط من أي تقلب محتمل، وقد رافق هذا التدعيم ارتفاع احتياطات الصرف وتخفيف عبء المديونية ونمو إيجابي لميزان المدفوعات . فتحسنت بذلك مستويات التشغيل نتيجة التمويل المكثف للاستثمارات في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي واعتماد سياسة أجهزة التشغيل التي ساهمت بشكل كبير في إنشاء مناصب شغل، حوالي 1641216 منصب شغل بنسبة 54.7% خلال الفترة 1999-2004 و الذي يوضح لنا اعتماد الدولة بشكل كبير على سياسة أجهزة التشغيل لمعالجة مشكل البطالة و التي تراجعت بالفعل في حدود 12.3 % سنة 2006.

لكن الشيء الذي يبعث على القلق هو هل تستطيع الدولة أن تضمن مستقبلا ديمومة مناصب الشغل المنشأة خلال الفترة السابقة و هل تستطيع المؤسسات الجزائرية الوقوف ضد المنافسة الأجنبية

و الحفاظ على مكانتها في السوق خاصة و أن الجزائر أبرمت اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي و دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 .و لهذا سنحاول في المبحث الموالي دراسة آثار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على سوق العمل و التشغيل في الجزائر.

المبحث الثاني: آثار الشراكة على سوق العمل و السياسات المرافقة لنجاحها.

المطلب الأول: تحليل هيكلة التبادل الخارجي للجزائر.

تعتبر الجزائر اقتصاد صغير مفتوح، و يقدّر معدّل الانفتاح(مجموع الصادرات والواردات/الناتج المحلي الإجماليPIB) من 40 إلى 50%.و بالطبع هذا المعدّل يرتكز أساسا على أسعار البترول حيث يعتبر هذا الأخير المهيمن الرئيسي على الصادرات الجزائرية بنسبة 98%.

1. الواردات:

لم تشهد نوعية الواردات الجزائرية تطورا كبيرا في هيكلها، فبقت سلع التجهيز المسيطرة بنسبة 36 إلى 42% من 1999 إلى 2005، ثم تليها السلع نصف المصنعة بنسبة 17 إلى 20% في نفس الفترة.

الجدول 26 تطور الواردات الجزائرية حسب نوعية المنتجات بالمليون دينار.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مواد غذائية تبغ مشروبات	153730.2	181777.3	184024.2	218391.4	207283.7	259428.6	263207.8
مواد طاقوية	10247.9	9725	10707.9	11551.7	8795	12082.5	15536.5
مواد أولية	19591.5	18386.6	29268.1	41569.2	49996.2	51471.3	47002
إنتاج صافي	11660.5	13810.4	7462.6	3119.6	3350.6	4711.9	8101.1
مواد نصف منتجة	103095.6	124573	143896.6	186183.1	221100.7	262313	299932.8
سلع التجهيز فلاحية	4832.1	6395.7	11983.7	11812.6	9958.5	11999.9	11723.1
سلع التجهيز الصناعية	214499.9	230963.6	264818.3	352501.7	383509.4	512186.5	620175.1
سلع الاستهلاك	93015.3	104794.1	112701	131910.5	163447.3	200206.1	227966.4
المجموع	610673	690425.7	764862.4	957039.8	1047441.4	1314399.8	1493644.8

المصدر .ONS

بالرجوع إلى إحصائيات السنة الماضية 2006 نجد أن الواردات الجزائرية كانت على الترتيب التالي:

- سلع التجهيز الصناعية و الزراعية احتلت المرتبة الأولى بقيمة 8.43 مليار$ بنسبة 40.15%من مجموع الواردات أغلبها من وسائل نقل الأشخاص و البضائع و الآلات و المواد الموجهة للصناعة و الزراعة.
- المنتجات الموجهة إلى نشاطات الإنتاج تحتل المرتبة الثانية بقيمة 5.93 مليار $ بنسبة 28.26% من مجموع الصادرات و تتمثل هذه المواد في مواد البناء من الحديد و الفولاذ و الخشب و الزيوت الموجهة للصناعة الغذائية.
- السلع الغذائية تحتل المرتبة الثالثة بقيمة 3.68 مليار $ و بنسبة 17.52% من مجموع الواردات و هي تسجل ارتفاعا في كل سنة و تتمثل هذه المواد في الحبوب و منتجات الحليب و السكر و القهوة و الشاي و اللحوم و الخضر الجافة.
- سلع الاستهلاك غير الغذائية تحتل المرتبة الرابعة بقيمة 2.95 مليار $ بنسبة 14.07% و تتمثل هذه السلع أساسا في الأدوية و الآلات الطبية إضافة إلى إكسسوارات السيارات[1].

أما في ما يخص الدول الأولى المصدرة للجزائر فتتمثل في.

الدولة	قيمة الواردات 2006 مليار$	نسبة الواردات % 2006	تطور النسبة % 2005/2006
فرنسا	4.321	20.57	3.38-
ايطاليا	1.857	8.84	21.85+
الصين	1.701	8.10	27.61+
ألمانيا	1.462	6.96	14.40+

[1] وزارة التجارة 2006.

الولايات المتحدة الأمريكية	1.417	6.75	6.30+
اسبانيا	1.017	4.84	5.06+
اليابان	0.709	3.38	9.22–
تركيا	0.707	3.37	16.67+
الأرجنتين	0.631	3	6.59+
بلجيكا	0.527	2.51	24.29+

تعتبر الواردات الأوروبية المهيمنة على مجموع الواردات الجزائرية فقد بلغت 40.2% بقيمة 11.22 مليار$ في 2005 بينما سجلت 11.67 مليار $ في 2006.

2. الصادرات:

بقيت المحروقات تشكل النسبة العظمى من الصادرات الجزائرية، حيث بلغت 51.756 مليار دولار أي 97.98% من القيمة الإجمالية لصادرات عام 2006، و قد سجلت ارتفاعا قدر ب 14.77% مقارنة ب 2005 و هذا راجع إلى زيادة أسعار المحروقات لأكثر من 60 دولار للبرميل.

أما الصادرات خارج المحروقات فبقيت عاجزة عن التطور. فقد سجلت 2.02% من القيمة الكلية للصادرات أي 1.07 مليار دولار مع تشجيع ارتفاع محروس قدّر ب 17.53% مقارنة ب 2005 [1].

تبقى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات محصورة في مجموعة من السلع. و هو ما يبين عدم تنوّع الصادرات الجزائرية الذي لا يمكنه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي و دائم خارج الريع البترولي.

و تتمثل أهم السلع 12 الأولى المصدّرة خارج المحروقات فيما يلي:

- الزيوت و مواد أخرى مستخلصة من تقطير الزفت ب 269.4 مليون دولار.

[1] إحصاءات وزارة التجارة 2006.

- النشادر عديمة الماء ب 156.6 مليون دولار.
- بقايا و حتات الحديد أو الفولاذ ب 126.1مليون دولار.
- بقايا النحاس ب 95.1 مليون دولار.
- الزنك في شكله الخام بقيمة 81.09 مليون دولار.
- المواد المصفحة من الحديد و الفولاذ بقيمة 79.1 مليون دولار.
- محروقات حلقية بقيمة 53.1 مليون دولار.
- الفوسفات و الكلسيوم الطبيعي بقيمة 37.8 مليون دولار.
- الكحول لا حلقية و مشتقاتها بقيمة 31.69 مليون دولار.
- الهيدروجين و الغازات النادرة بقيمة 25.6 مليون دولار.
- الاثلين متعدد الأصول بقيمة 24 مليون دولار.
- بقايا الألمنيوم بقيمة 21.3 مليون دولار.[1]

الجدول 27 تطور الصادرات الجزائرية حسب النوعية.بالمليون دينار.1999–2005.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مواد غذائية تبغ مشروبات	1566.8	2430.5	2170.1	2769.6	3702.7	4749	4942
مواد طاقوية	811172.5	1611144.5	143668	1445000	1850000	2276827	3355000
مواد أولية	617.9	1110.6	924.8	921.8	756.4	408.4	370.7
إنتاج صافي	2142.3	2169.4	1927.1	3078.6	3098.9	6457.8	9433.9
مواد نصف منتجة	18840.3	35010	38637.8	41653.1	39419.1	44311.6	47725.6
سلع التجهيز فلاحية	1675.90	836.8	1713.2	1621.7	42.8	24.4	34.4
سلع التجهيز الصناعية	3165.6	3566.4	3384.1	4016.9	2290.8	3582.7	2642.7
سلع الاستهلاك	1335.4	947.4	910.7	2130.1	2742.8	1087	1398.9
المجموع	940516.5	1657215.6	1840355.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3

[1] نشرة إحصائية لوزارة التجارة 2006.

المصدر: ONS.

و تتمثل الدول الأولى المستقبلة للصادرات الجزائرية فيما يلي:

الدول	قيمة الصادرات 06 بالمليار$	تطور النسبة 05/06 %
الولايات المتحدة الأمريكية	14.049	32.56+
ايطاليا	8.981	19.24+
اسبانيا	5.528	9.55+
فرنسا	4.338	5.59–
كندا	3.398	50.15+
هولندا	2.588	14.39–
تركيا	2.010	16.52+
بلجيكا	1.991	27.55+
البرازيل	1.818	37.78–
بريطانيا	1.744	152.39+
البرتغال	1.447	13.35–

المصدر: وزارة التجارة 2006.

تبين الإحصائيات الماضية أن الاتحاد الأوروبي يهيمن في استقبال الصادرات الجزائرية و يعتبر بذلك الزبون الأول للجزائر، حيث يستقبل 27.423 مليار دولار من الصادرات الجزائرية ما يمثل 51.92% من مجمل هذه الصادرات.

3. تحليل هيكل التبادلات التجارية الخارجية للجزائر:

بالنظر إلى هيكل التبادلات الخارجية الجزائرية يتبين لنا للوهلة الأولى أن الجزائر تعاني من عجز تجاري في كافة السلع إلا المحروقات، و هذا الرصيد سلبي مع الاتحاد الأوروبي و باقي العالم، و هو ما يبين الخطر الذي يعانيه الاقتصاد الجزائري و هو أنه اقتصاد ريعي بامتياز منذ عقود.

و بمقارنة و لو هامشية مع الجارين تونس و المغرب، يتبين أن هذين البلدين يقدمان بنية هيكلية لتجارتهما الخارجية أكثر تنوّع، حيث أن مجموع صادرات السلع المصنعة و الآلات و سائل النقل يمثلون 53.9% و 67.6% من صادرات المغرب و تونس على التوالي ذلك في سنة 2000، هذا المعدّل أقل من 1% في الجزائر[1].

و بالنسبة للأصناف الثلاثة من السلع الماضية، بلغت عوائدها من الصادرات الجزائرية في 2000 حوالي 177 مليون $ مقابل 3891 مليون$ لتونس و 3976 مليون$ للمغرب، مع العلم أن هذه الأصناف الثلاثة تشكّل 56.6% من مجمل صادرات الدول ثالث متوسطية PTM.

إضافة إلى ذلك فالصادرات الجزائرية من هذه السلع اتجاه الشريك الأول الاتحاد الأوروبي لا تبلغ إلا 94 مليون $ من مجموع 13792 مليون $ أي 0.7% مقابل 66% للمغرب و 75% لتونس. تعتبر الجزائر و سوريا الدول الأقل تنوعا في صادراتها في حوض المتوسط و تحتل الجزائر المرتبة الأولى في تصدير المحروقات و الأخيرة في كل السلع الأخرى(في المتوسط).

أخيرا على الجزائر تنويع إنتاجها من أجل تحقيق تنمية مستدامة و تجنب الصدمات الوافدة من الخارج جراء انهيار أسعار المحروقات، إذن المطلوب الآن هو الإنتاج و زيادة الإنتاج تحت نظرة إستراتجية واضحة و معرفة جيدا[2].

[1] Youcef Benabdallah " ouverture commerciale et compétitivité de l'économie: un essai de mesure de l'impact des accord d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation" FEMISE avril 2005 p 4
[2] Riadh Bouriche " diversification de la production" article le quotidien d'oran 16 mars 2006.

4. تطور نظام التعريفات الجمركية الجزائري:

يكتسب هذا النوع من الضرائب(التعريفات الجمركية) أهمية كبيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة وعلى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج. فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني. وتتكون هذه الضرائب أساسا من حقوق الجمارك التي تفرض على أساس القيمة لدى الجمارك على الواردات واستثناء على بعض الصادرات[1].

رافق أسلوب التسيير المخطط المركزي نظام احتكار للتجارة الخارجية، حيث أن العملة الصعبة كانت بيد الدولة لا توزعها بطريقة سهلة على المتعاملين، و هنا يمكننا أن نتخيّل الصعوبات التي يمكن أن تتولد عن هذا النوع من التسيير المركزي و آثاره على المؤسسات. فكان الانتظار حتى 95/94 أي 06 سنوات بعد الإعلان عن إصلاحات 1988 للإعلان عن التحرير المعمّم على عمليات التصدير و الاستيراد، إضافة إلى تغيير معمق في نظام الصرف الجزائري[2].

منذ 1994 أصبح لدى المتعاملين الاقتصاديين عموميين كانوا أم خواص الحرية في شراء أو التحويل للعملة الصعبة للقيام بعمليات التصدير و الاستيراد مع بعض التحديدات فيما يخص تمويل استراد سلع التجهيز.

موازاة مع ذلك قامت السلطات بإصلاحات ضريبية دخلت حيز التنفيذ في يناير 1992 تمسّ هيكلة التعريفات و تبسيطها فانخفضت من 18 إلى 7 تعريفات (0، 3%،7% 15%،25%،40%،60%) و انخفض المعدّل الأعلى من 120% إلى 60% فقط ثم إلى 50% في 1996، ثم 45% سنة 1997 ثم إلى 40% سنة2001.

ضمن إصلاحات 2001 تم إعادة بناء التعريفات الجمركية و تخفيضها بما يتناسب مع نوع السلع المستوردة و قد قسمت إلى ثلاث أصناف:

[1] قدي عبد المجيد النظام الجبائي الجزائري في الألفية الثالثة" ملتقى وطني بعنوان الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة جامعة البليدة ماي 2002.
[2] Youcef Benabdallah op.cit p 18.

- مواد أوّلية.
- منتجات وسيطة.
- منتجات نهائية.

أيضا المعدّل الأكثر انخفاضا المتعلق بالمواد الغذائية الخام و المعدّل المتوسط للمنتجات نصف التامة و الوسيطة أما المعدّل الأكثر ارتفاعا فترك لسلع التجهيز المنتجة محليا و مواد الاستهلاك النهائي.أما المعدلات الثابتة فيما يلي:

- انخفاض ب 5% بالنسبة للمواد الأولية و بعض سلع الاستهلاك القاعدية(الأدوية، الحبوب مثلا) و لسلع التجهيز.
- معدّل 15% يفرض على المواد نصف المصنعة و المواد الوسيطة الموجهة إلى التحويل المكمل.
- معدل أقصى ب 30% يفرض على كل المواد ذات الاستهلاك النهائي.
- معدل 0% أي الإلغاء على بعض السلع الإستراتجية مثل الحبوب الموجهة للزرع و بعض الأدوية الهامة كاللقاحات[1].

5. أثر اتفاق الشراكة على المداخيل الجبائية الجزائرية:

بالرجوع إلى محتوى الاتفاقية ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي نلاحظ أن التبادل الحر يخص فقط السلع الصناعية أما السلع الزراعية الصناعيةagro-alimentaire أو الصيد فهي مستثناة من هذا المجال في المدى القصير و لهذا اتفق الطرفان على إعادة النظر فيها بعد خمس أو ست سنوات من دخول الاتفاق خ حيز التنفيذ.

و قد بينت الاتفاقية أن خفض الحواجز الجمركية الجزائرية اتجاه السلع الصناعية الأوروبية سيكون بالتدريج كما يبينه الجدول التالي.

[1] Zine M.Barka réfletion sur les incidences fiscales et douanieres de l'accord d'association Algérie Union europeenne in revue Economie & management univrsité Tlemcen mars 2005 p 183.

الجدول 28 رزنامة التخفيض الجمركي في اطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري.

السنوات	سلع التجهيز القائمة رقم 1	المواد الأولية و السلع غير المنتجة محليا	السلع المنتجة محليا القائمة رقم3
2005	إلغاء نهائي انطلاقا	100	100
2006		100	100
2007	من دخول الاتفاق	80	90
2008	حيز التنفيذ	70	80
2009		60	70
2010		40	60
2011		20	50
2012		0	40
2013			30
2014			20
2015			10
2016			5
2017			0

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين أن تكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و ما ينتج عمه من تفكك وسائل الحماية الاقتصادية اتجاه السلع الأوروبية ستكون له أثار سلبية في المدى القصير كالتالي:

انخفاض كبير في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة إضافة إلى انخفاض في الدخل و النفقات العمومية.

فقد بينت العديد من الدراسات اعتمادا على نماذج التوازن العام أن الآثار الستاتكية statique على الدخل الإجمالي على العموم ضعيفة و في بعض الحالات سلبية فالتحاليل التي أجريت على تونس و مصر تبين أن آثار منطقة التبادل الحر تتراوح ما بين –0.2% من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة فقط للتخفيض الجمركي إلى 3.5% في الحالة التي يكون فيها الدخول إلى السوق الأوروبي يتم بدون أية عراقيل كما أن التقديرات التي توصل إليها كل من P.Augier و M.Gazorik في إطار نموذج متعدد الأطراف يؤكد هذه النتيجة مع فرق واضح ما بين الدول المعنية: المغرب ، تونس و مصر التي تكون مكاسبها على التوالي

2.5% ، 8%، 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تخفيض يقدر ب 50% من الحقوق الجمركية على المدى القصير[1].

إن تحطيم الحواجز الجمركية في إطار تكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يشكل خطر ضغط على توازن الميزانية العمومية و ذلك جراء انخفاض الإيرادات الجمركية التي تغطي حصة مهمة من إيرادات الدولة ، في الواقع مثل باقي الدول النامية الدول المتوسطية لديها نظام جبائي قديم حيث ما زالت تحتل الإيرادات الجمركية منطقة مهمة من إيرادات الدولة[2].

و بالنسبة للجزائر بدأت الإرادات الآتية من التعريفات الجمركية تقل تدريجيا منذ 1992 و الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول 29 حصة الارادات الجمركية من مجمل ايرادات الدولة الجزائر.

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
%	9.6	9.4	11	12.2	10.2	7.9	9.7	8.4	5.5	6.9

المصدر IMF contry report

و تؤكد بعض الدراسات الستاتيكية الأثر على الميزانية بالنسبة للجزائر منها دراسة الأستاذ بن ثابث بوزيان التي بين فيها أن التخفيض في الرسوم بنسبة 5% على السلع الوسيطة يؤثر سلبا على إرادات الدولة و النمو الاقتصادي لها[3]. مع العلم أن الرسوم الجمركية تمثل موردا هاما للخزينة تتجاوز أهميته مردود جميع الضرائب المباشرة حيث تمثل حوالي 10% من إرادات الخزينة العمومية و 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي والتخلي عن هذا المصدر المهم يعني خسارة أكثر من مليار دولار سنويا ما يعادل 5.4% من إرادات الخزينة و 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي ما يؤثر مباشرة على الإنفاق العمومي بالنقصان.

[1] زايري بلقاسم المرجع السابق ص 35.

[2] Zine M.Barka op.cit p189.

[3] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى هذه الدراسة في مجلة الاقتصاد و المناجمنت لجامعة تلمسان لسنة 2005 ص 324.

المطلب ثاني: الآثار المتوقعة للشراكة الأوروجزائرية على النشاط الاقتصادي.

ان اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي في أبريل 2002 يهدف الى اقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين عن طريق الغاء الحواجز الجمركية تدريجيا في فترة زمنية انتقالية تدوم 12 سنة، وفق رزنامة متفق عليها بين الطرفين و ذلك اعتبارا من بـــدء دخول الاتفاق حيز التنفيذ سبتمبر 2005 في حين تلغى جميع القيود الجمركية في 2017.

تتميز منطقة التبادل الحر المزمع انشاؤها بعدّة خصائص تميزها عن الاتفاقات الكلاسيكية و هي[1]:

- منطقة تبادل حر بين بلد من جهة و مجموعة من البلدان من جهة أخرى.
- منطقة تبادل حر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.
- منطقة تبادل حر بين دولة صغرى تتميز باقتصاد منعزل غير تنافسي و غير متنوع من جهة و مجموعة من البلدان تكاد تكون في أرقى درجات من التكامل الاقتصادي من جهة أخرى.
- منطقة تبادل حر بين طرفين يطبقان سياسة حمائية بينية متفاوتة، يضاف إليها سياسة أوروبية حمائية في مجال المنتجات الزراعية. و التي تضمنتها السياسة الأوروبية المشتركة للحد من صادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية و الغذائية.

إن الاندماج الاقتصادي بين دولة ضعيفة اقتصاديا من جهة و دول قوية اقتصاديا ليس بالأمر المستحيل، و هذا ما بينته تجربة التجارة الحرة لشمال أمريكا ALENA، حيث حققت المكسيك نقلة نوعية في زيادة صادراتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية و كندا بالرغم من أنها دولة ضعيفة اقتصاديا مقارنة بأمريكا و كندا[2].

---

[1] زايري بلقاسم و عبد القادر دربال " الاثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" les cahiers du CREAD n°61 2002 p 30

[2] راجع المبحث الأول من الفصل الأول فقد تحدثنا عن ALENA بشيء من التفصيل.

1. تأثير اتفاق الشراكة على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

إن توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي معناه أنها ستتخلى تدريجيا عن حماية المؤسسات الصناعية المحلية، خاصة و أن رزنامة التدمير الجمركي تخص حاليا السلع الصناعية فقط، أما السلع الفلاحية أو الصيد أو الصناعات ذات الأصل الزراعي فهي مستثناة من حاليا، و اتفق الطرفان على تأجيل النظر فيها بعد 5 أو 6 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بما يضمن مصالح الطرفين.

انطلاقا من هذا سيتأثر القطاع الصناعي جرّاء الانفتاح الاقتصادي للوهلة الأولى، بسبب المنافسة الأوروبية ذات المنتجات الأقل تكلفة و الأكثر جودة، و بالتالي ستتأثر العمالة العاملة في القطاع الصناعي، لأن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا باستهلاك المنتجات المحلية و زيادة الاستثمار المحلي أو جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من هنا كان لزاما علينا دراسة الأثر المتوقع على القطاع الصناعي. بعبارة أخرى سيتأثر سوق العمل بطريقة غير مباشرة بالتأثير على القطاع الصناعي.علما بأن هذا القطاع يوظّف حاليا 1263591 عامل في 2006 أي بنسبة تقدر ب 14.2% من اليد العاملة الكلية.

لقد أبدى منتدى رؤساء المؤسساتFCE في الجزائر خشية كبيرة من عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أنهم لم يستشاروا في المفاوضات ما دفعهم بالقول أن اتفاق الشراكة ستكون له آثار كارثية على الاقتصاد الوطني جرّاء غلق المؤسسات و فقدان حوالي 58000 منصب شغل في المدى القصير.

و بالرجوع الى نص اتفاق الشراكة نلاحظ أن التزامات الجزائر كانت دقيقة و متعددة أما الالتزامات الأوروبية فكانت واسعة تتوزع على كلمات المساعدة و الاعانة و التعاون و لا توجد التزامات كمية على الإطلاق[1].

[1] entretien realise par Mézine Rabhi avec PR Lamri .Liberté 1 novembre 2005.

إن تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي معناه استعداد الجزائر للتخلي عن بعض النشاطات المحمية و التي لا تتطابق مع قانون الميزة النسبية، و جزء من النشاطات المستغنى عنها يمكن أن يعتبر المقبول أو المرغوب فيه للاختيار الخاص بإنشاء منطقة التبادل الحر من جهة أخرى يوجد جزء من الناتج المحلي الاجمالي الذي سيجد نفسه مهدّدا بسبب انفتاح الحدود الجمركية.

غير أن السجال الواقع الان هو هل أن الجزائر تسرّعت في الامضاء على اتفاق الشراكة، فيرى بعض الخبراء أن العمل صائب و يمكن من زيادة المنافسة و تدني الأسعار اظافة الى فتح أسواق جديدة لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، بينما يرى الطرف الثاني أن الجزائر تسرعت فعلا و كان القرار سياسيا بالرجوع الى أوامر الرئيس بانهاء المفاوضات قبل نهاية عام 2001 و أن الجزائر قد ضيعت أوقاتا كثيرة في الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت في أواخر الثمانينات و لم تنتهي حتى الان من دون تحقيق نسيج صناعي خارج المحروقات قوي و قادر على المنافسة.و لهذا فالاتفاق الموقع يمثل فرصا و تحدّيات معتبرة على المؤسسات الصناعية.

و يرى بعض الاقتصاديين أن المؤسسات الجزائرية لا يمكنها أن تصبح تنافسية الا من خلال التعرض لصدمة الانفتاح و المنافسة الاقتصادية.

و لهذا ستتعرض المؤسسات الصناعية الى صدمة الانفتاح الاقتصادي و التدمير الجمركي، و خاصة تلك المؤسسات التي لا تتمتع بميزة تنافسية تمكنها من منافسة نظيرتها الأوروبية. غير أن الاتفاق سيؤدي الى خلق نسيج صناعي حقيقي ديناميكي لأن المؤسسات ستستفيد للوهلة الأولى من من دخول الاتفاق حيز التنفيذ من انخفاض في أسعار سلع التجهيز biens d'équipements حيث أن الحواجز الجمركية المفروضة على هذا النوع من السلع ألغي نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

يمثل اتفاق الشراكة فرصا و تحديات للمؤسسات الجزائرية الصناعية على مستوى تنويع الأسواق التنافسية و نوعية المنتجات.

الواقع الجديد الذي ستواجهه المؤسسات الجزائرية يتمثل في اشتداد المنافسة بينها و بين منتجات الدول الأوروبية نتيجة الإزالة الجمركية و غير الجمركية فهذا تحد من جهة و من جهة أخرى ستحصل المنتجات الجزائرية على فرصة الدخول إلى الأسواق الأوروبية العريضة بحجم أكثر من 500 مليون نسمة و بمعدل دخل فردي مرتفع[1].

تختلف التخفيضات الجمركية المتفق عليها باختلاف طبيعة السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي (سلع التجهيز، سلع وسيطة، سلع الاستهلاك النهائي) كما أوردناها في الجدول السابق و لهذا سوف تتأثر القطاعات قليلة التنافسية إضافة إلى أن المؤسسات لم تتعوّد على المنافسة الأجنبية الأمر الذي ينذر بزوال الأنشطة غير القادرة على المنافسة مثل تونس بزوال 30% من المؤسسات غير التنافسية، إضافة إلى خسارة عدد كبير من مناصب الشغل معنى هذا أن المؤسسات الجزائرية و قبل التعرض إلى الصدمات المتتالية جراء التدمير الجمركي يجب عليها أن تفكّر في رفع جودة المنتجات و جعلها ذات مواصفات عالمية و الرفع من إنتاجية المؤسسات حتى لا تكون مهددة بالزوال. و السؤال المطروح الآن هل استطاع القطاع الصناعي في الجزائر تجاوز الصعوبات التي كانت تواجهه و هل تطورت تنافسية هذا القطاع؟

و لذلك ينبغي لنا دراسة الميزة التنافسية للصناعة الجزائرية.

2. تنافسية الصناعة الجزائرية:

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي أسس على مبادئ عامة تخص التبادل التجاري، من خلاله تفتح الجزائر أسواقها بطريقة تدريجية اتجاه السلع الصناعية الأوروبية ثم يليه إنشاء منطقة للتبادل الحر و إلغاء جميع الحواجز الجمركية.

[1] زايري المرجع السابق ص 21.

يجب أن نعلم أولا أن السلع الصناعية الأوروبية تمثل نسبة كبيرة من الواردات الجزائرية .

بزيادة فتح الأسواق الجزائرية اتجاه السلع الصناعية الأوروبية الأكثر جودة و الأقل تكلفة يؤثر كثيرا على السلع الصناعية الجزائرية لعدم قدرتها على المنافسة، يتميز القطاع الصناعي الجزائري عدّة خصائص حيث أنه لا يضمن تنمية مستدامة و متوازنة و من مميزاته ما يلي:

- تتمثل الخاصية الأولى بعم تساوي التنمية بين مختلف الفروع الصناعية حيث أن الصناعات التحويلية تبقى المهيمنة خاصة السلع الاستهلاكية و الصناعية الزراعية agroalimentaire التي تمثل نصف الإنتاج الصناعي على غرار المغرب و تونس، في المقابل لا تمثل الصناعات القاعدية إلا 10% من مجموع الإنتاج الصناعي مثل المغرب و تونس أكثر بقليل 15%. يضاف هذا التشوه القطاعي ضعف اندماج النسيج الصناعي الجزائري الذي يظهر على مستوى التبادل المتقاطع بين النشاطات الصناعية intra-industriel .
- يتميز النسيج الصناعي الجزائري بعدم التنوع الكبير في الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير حيث تمثل المحروقات النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية .
- ضعف نمو الصناعة الوطنية من خلال انخفاض في نسب الإنتاجية الصناعية و هو راجع إلى عدّة أسباب منها تقادم الأجهزة الإنتاجية، قلة تأهيل العمال و ضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على مردودية أكبر.و تراجع الإنتاج في بعض القطاعات الحيوية.

يغطي القطاع الصناعي مجمل الصناعات المصنعة و تمس نشاطاته الصناعات المصنعة و الصناعات القاعدية، الصناعات الميكانيكية و الصناعات المعدنية و الحديدية و الصناعات الالكترونية و الكهربائية و الصناعات الزراعية الغذائية النسيج و الجلود

و مواد البناء (الاسمنت و مصانع الآجر) الخشب و الكيمياء و الصيدلة و الأسمدة.

و يمكن تقسيم الصناعة الجزائرية الى ثلاث اصناف من حيث التنافسية:

- صناعات ذات الكفاءة و مصدرة.
- الصناعة التنافسية.
- صناعة غير تنافسية تدور في السوق المحلي و المحمي أي أنها هشة.

في إطار التثبيت الاقتصادي الكلي، ظهر ما يسمى بإصلاحات الجيل الثاني ابتداء من السداسي الثاني 1995 و ذلك بإصدار قانونين أساسيين:

القانون الأول يرخص لإنشاء 11 شركة قابضة عامة holding و 5 أخرى جهوية ، وذلك في محل صناديق المساهمة التي لم تحقق الهدف المنتظر في جودة تسيير الوضعية المالية للمؤسسات.

القانون الثاني يتعلق بفتح رؤوس أموال المؤسسات العمومية للخوصصة، و ذلك لتحسين فعالية الإنتاج الوطني إذ أن المؤسسات العمومية كانت تعاني من عدة مشاكل منها:

- ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج .
- عجز متزايد للمؤسسات العمومية حتى أصبحت تشكل عبئا ضخما لميزانية الدولة.
- انعدام فعالية أجهزة مراقبة تسيير المؤسسات العمومية.
- عجز مالي هيكلي.

ففي 1998 قامت الحكومة بإعطاء المؤسسات التسيير الذاتي بالإضافة إلى تطهيرها ماليا، إلا أن هذه العملية لم تحقق النتائج المرجوة لا على مستوى التسيير و لا على مستوى الوضعية المالية للمؤسسات.

فكان لزاما على الجزائر تسرع في عملية الخوصصة حيث أنشأت في 1994 وزارة لإعادة الهيكلة الصناعية مهمتها الأساسية خوصصة المؤسسات العمومية، كما تم إعداد قانون

خاص بالاستثمارات يسمح بمساهمة البنوك الأجنبية في رأسمال البنوك الخاصة في أوت 1994.

إلا أن عملية الخوصصة تسير ببطء شديد نظرا لصعوبة تقييم المؤسسات و أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال مما يؤدي إلى تفاقم البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة.

لقد كان هدف التعديل الهيكلي هو إصلاح المؤسسات الاقتصادية من أجل رفع مستويات الإنتاجية فيها، إلا أن النتائج المسجلة كانت عكس ذلك تماما، فقد بينت النتائج أن مستوى الإنتاج الصناعي قد انخفض.

و تشير الإحصائيات أن النتائج المحققة على مستوى القطاعات الصناعية إلى ضعف فعالية هذا القطاع الاستراتيجي الذي أولت له الحكومة الأولوية المطلقة.

سجل الإنتاج الصناعي في 1996 انخفاض بنسبة 6.2% مقارنة ب 1995 أما خارج المحروقات فقد بلغ الانخفاض 9.8% حسب إحصائيات ONS. و في 1997 انخفاض كبير ضرب بقوة قطاع المناجم، و صناعات الحديد و الصلب ب4.1-% و الميكانيك والالترونيك ب 38.3-% أما النسيج و الجلود ب 10.9-%.

بطريقة أعم مجموع القطاع الصناعي عرف انخفاض في الإنتاج بلغ 7.2-% و حسب خبراء اقتصاديين يقدر هذا الانخفاض في الإنتاج ب 100 مليار دينار ما يعادل 1.3 مليار دولار.

هذا التطور السلبي الذي مس خاصة قطاع المناجم و الحديد و الصلب و الميكانيك ISMME و النسيج و الخشب ما يعني القاعدة الأساسية للصناعة الجزائرية، و هناك عدة تفسيرات لهذا الانخفاض في حجم الإنتاج الصناعي هي[1]:

- ضعف معدل استخدام الطاقات الإنتاجية .

[1] CHERIF CHAKIB "bilan de stabilisation économique 1994-1998. revue sciences humane Constantine.

- التخفيض الكبير في قيمة الدينار في أبريل 1994، في الواقع المؤسسات الجزائرية لم تكن مستعدة لهذا التخفيض، حيث أن التغطية الصافية لهذه الوضعية رفعت المكشوف البنكي agio bancaire إلى أكثر من 10 مليار دينار نهاية 1994 و 92 مليار دينار سنة 1995.
- حلّ عدد كبير من المؤسسات العمومية حيث أن أكثر من 800 مؤسسة اقتصادية عمومية تم حلها منذ 1999 منها 54 % في القطاع الصناعي 30% قطاع البناء 16% قطاعات أخرى.
- ضعف مستوى الاستثمار في القطاع الصناعي حيث أنه من 1993 إلى 1999 سجلت l'APSI 30072 مشروع استثماري من المتوقع أن يوفر 1.3 مليون منصب شغل.
- فتح السوق المحلي للمنافسة الأجنبية عرقل عملية الإنتاج خاصة في الجلود و النسيج لأنها أقل جودة و تنافسية من السلع الأجنبية.

أما في سنة 1998 فان المؤشرات الصناعية قد تغيرت نوعا ما حيث أن الإنتاج قد ارتفع 8.1% مقارنة ب 1997 السنة الأسوأ في الإنتاج الصناعي، حيث سجل قطاع الميكانيك و الصلب ارتفاع ب 12.6% الإلكترونيك ب8.8% و قطاع الصيدلة و الكيمياء ب 31% و أخيرا المواد الغذائية الفلاحية ب 10%.

إن هذه النقلة النوعية سنة 1998 كان من المنتظر أن يستمر نمو الإنتاج إلا أنه في 1999 سُجّل انخفاض بنسبة 1.5% مقارنة ب 1998.

بعد نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي لم تتطور الصناعة الجزائرية خارج المحروقات كثيرا، فالصناعات التحويلية سجلت في الجزائر تأخرا كبيرا مقارنة مع ما حققته نظيراتها في كل من تونس و المغرب و مصر، و نجد الآن أن وضعية الصناعات العمومية

التي كلفت الدولة استثمارات ضخمة تعيش أزمة حقيقية حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء.[1]

تضم الصناعات التحويلية كل من فروع الصناعات الالكترونية و الكهربائية و مواد البناء و الصناعات الغذائية و النسيج و الجلود و الأحذية ، الخشب و الورق، الكيمياء و البلاستيك، و الصناعات المختلفة، و تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج المحلي الإجمالي.

لقد انخفضت كثيرا حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام من 11% سنة 1990 إلى 8.5% سنة 1995 ثمّ 6% سنة 2000 لتنخفض إلى 5.7% سنة 2005. لقد تراجعت قيمة الثروة الناتجة عن القطاع الصناعي على الرغم من أن الخيارات الصناعية لا تزال قائمة منذ سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي ، إضافة إلى ذلك فان مساهمة القطاع الصناعي العمومي من الإنتاج الصناعي قد انخفض هو أيضا انخفض من 71% سنة 1990 الى 51.4 سنة 2000 لينحدر إلى 41% سنة 2005. و صاحب ذلك انخفاض في حصته من القيمة المضافة من 74% سنة 1990 إلى 59.6% سنة 2000 ثم 59% سنة 2005.

الجدول 30 تطور مؤشر الانتاج الصناعي للقطاع الصناعي حسب فروع النشاط.

مختلف الصناعات	نسبة من إجمالي القطاع %	تطور الإنتاج 99-2000	معدّل استعمال الإمكانيات
صناعة الحديد و المعادن	10	5.1	30
الصناعة الميكانيكية و المعدنية	6	-1.1	37
الصناعة الالكترونية و الكهربائية	8	3.4	47
مواد البناء و الزجاج	10	5.1	64
الخشب /الورق/سلع أخرى	3	-0.6	24
الصناعات الغذائية			

[1] عبد المجيد بوزيدي" أزمة الصناعة في الجزائر" مقال منشور في جريدة الشروق اليومي الجزائر 2007/03/07.

النسيج و الجلود	49	-9.4	65
الكيمياء – الصيدلة– الأسمدة	4	-13.5	31
مجموع الإنتاج	9	6.4	44
	100	-2.3	44

المصدر : وزارة الصناعة و اعادة الهيكلة 2000.

يرجع سبب انخفاض الإنتاج الصناعي في الجزائر إلى عدّة مشاكل يعانيها هذا القطاع منها المشاكل المالية و صعوبة التمويل بسبب رفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات إضافة إلى تدنّي استعمال قدرات الإنتاج المتوفرة.

و يرجع السبب الآخر إلى تآكل تجهيزات الإنتاج و في مسارات الإنتاج التي نتج عنها من منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة حيث أن الانفتاح الاقتصادي كشف النقاب على ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية. لقد أصبحت الخسائر خسائر الصناعة العمومية لحصتها في السوق معتبرة جدا. إذا كانت الدولة قد قررت عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب ارتفاع الفاتورة إلى اليوم و أن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين أنه غير فعال، فان الأمر يتعلق إذا بتسريع خوصصة هذه المؤسسات و ترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص و أهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس الأموال للمقاولين الخواص و الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف تمثل خيارات حكيمة دون شك[1].

إن الآثار على العمالة بسبب الانفتاح تخضع لقدرة رد فعل عرض العمل و تختلف من بلد لآخر و ترتبط بالإصلاحات الضرورية لسوق العمل في الدول التي يكون فيها. ففي الدول التي يكون فيها مستوى البطالة الرسمي مرتفعا و صعوبة الحصول على عمل

[1] عبد المجيد بوزيدي" المرجع السابق.

و تزايد عظم دور القطاع غير الرسمي فان مسألة الانفتاح الاقتصادي تكون ذات أهمية في التأثير على سوق العمل.

إن تحرير المبادلات الصناعية يؤدي إلى تخصيص العمل في بعض القطاعات مما يؤدي إلى بعض البطالة الناتجة عن تحويل العمل، أو التسريح كما أن تفكيك الحواجز الجمركية يؤدي الى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية خاصة السلع الوسيطة، و تحرير المبادلات الصناعية سيكون له أثر على القطاع الصناعي العمومي حيث أن جزء منه مخصص للصناعات المصنعة، و سيمثل نظريا ضغطا لانخفاض الأجور في القطاع الأكثر وفرة في اليد العملة أي العمال المؤهلين و عكسيا سيؤدي إلى رفع الأجور أقل تأهيل و الأكثر طلبا لليد العاملة.

ان الدول التي يساهم فيها القطاع العمومي بطريقة كبيرة و التي يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي أقل كفاءة ستكون الأكثر تعرضا للبطالة و على هذا الأساس فان التدرج في التفكيك الجمركي كقاعدة لحماية الصناعات الناشئة يمكن أن يخفف من ارتفاع البطالة هذا الأثر على المدى القصير يمكن تعويضه عن طريق خلق مناصب شغل في القطاعات القادرة على المدى المتوسط أو البعيد على التصدير.

إن إصلاحات سوق العمل يعد أمرا أساسيا فبدون هذه الإصلاحات فان دور العمل في النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا.

غير أن بعض الدراسات التي أجريت على حالة تركيا مثلا بينت أن انخفاض في ب 1% من الحقوق الجمركية خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل في المتوسط في السنوات الأخيرة. غير أن الاقتصاد التركي لا يتجانس مع الاقتصاد الجزائري و لتجنب الآثار الكارثية كما وصفها السيد رضا حمياني وزير المؤسسات الصغيرة سابقا ينبغي على الحكومة في الجزائر أن تقوم بعدّة إصلاحات في المؤسسات لوقايتها من الانهيار بسبب

المنافسة الأجنبية أو القيام بما يعرف بالسياسات المرافقة politique d'accompagnement و هو ما سندرسه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية.

إن إنشاء منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات نذكر منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كميا و نوعيا و بالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد اكتسابها التنافسية و الكفاءة لتتمكن من المنافسة الخارجية في فترة زمنية لا تتعدّ 12 سنة[1].

و قبل أن نتطرق إلى سياسات إعادة الهيكلة نلقي نظرة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر.

1. نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن المؤسسات الجزائرية المعنية ببرامج التعديل الهيكلي هي في الأساس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME و من المهم جدّا أن نعطي نظرة عامة على هذا الصنف من المؤسسات في الجزائر.

1.1. المعطيات الإحصائية على .PME.

يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مؤسسات عامة و خاصة ، حيث يشكل القطاع الخاص الحصة الكبيرة من عدد المؤسسات، و بالتركيز على الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة الوصية(وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية) تبين أن عدد المؤسسات في القطاع الخاص قد ارتفع إلى 25982 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من 2006 مع تحقيق نسبة نمو تقدر ب 9.53% مقارنة مع السداسي الأول ل 2005.

و تشغل حوالي 924746 عامل مصرح بهم لدى وكالات الضمان الاجتماعي.

أما المؤسسات العامة فعددها يبدو منخفضا كثيرا مقارنة مع نظيرتها الخاصة

[1] د. زايري بلقاسم " السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد3 ديسمبر 2005 ص 47.

و ذلك لخوصصة عدد كبير منها، و قد بلغ عددها في نهاية السداسي الأول من 2006 حوالي 849 مؤسسة بنسبة نمو تقدر ب 9.125 مقارنة مع السداسي الأول 2005.

و تشغل حوالي 70241 في نهاية السداسي الأول 2006 بانخفاض يقدر ب 1585 منصب عمل مقارنة ب السداسي الأول 2005.

الجدول31 تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نوع المؤسسة	سداسي1-2005	سداسي2-2006	تطور العدد	نسبة النمو
PME خاصة	236727	259282	22555	%9.53
PME عامة	778	874	71	%9.125

المصدر :النشرة الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية 2006.

2.1. الوضعية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

خرجت دراسة أقيمت من طرف برنامج euro-developpement PME بثلاث أنواع من الوضعيات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هي[1]:

- مؤسسات PME في وضعية صعبة و في حاجة إلى متابعة:

و تشمل هذه الوضعية معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتميزون بعدّة خصائص منها:

- صعوبة التمويل.
- خسارة الموقع في السوق المحلي.
- ضعف كبير في الهيكلة.

إن دوام هذه المؤسسات يتم عبر تفعيلها و تحديثها و إزالة بعض الاستثمارات الفاشلة (لتقليص الخسائر و تحويل الموارد المالية إلى استثمارات أخرى ناجحة).

[1] Kheladi Mokhtar " partenariat Algérie union européenne et mise a niveau des entreprise algériennes in colloque "économie méditerranée monde arabe 26-27 mais 2006 université galatasaray.Istambul;Turquie.

و يعد أرباب هذه المؤسسات غير شغوفين و لا مهتمين ببرامج إعادة الهيكلة بل هم مهتمون كثيرا بمشاكلهم اليومية و غير متطلعين لمستقبل المؤسسة.

- الصنف الثاني يتمثل في المؤسسات النامية:

هي مؤسسات لا تعرف مشاكل مالية و تبحث على تحسين موقعها في السوق الوطنية.

و يرى أرباب هذه المؤسسات أن الانفتاح التجاري يؤثر عليهم بشكل خاص لدى يرون الحاجة الماسّة إلى الاستعداد لمواجهة المنافسة ، حيث أنهم مترددون و لم يقدروا بعد الامتيازات التي يمكن تحقيقها جراء برامج إعادة الهيكلة و لم يؤكدوا بعد دخولهم من عدمه في برامج إعادة الهيكلة.

- مؤسسات PME في وضعية جيدة.

و هم يمثلون الأقلية و يتمتعون بوضعية مالية جيدة و بكفاءة و عصرنة التسيير ويستحوذون على نسب كبيرة من السوق المحلية و يعملون على زيادة التوسع و اقتحام الأسواق الخارجية عن طريق التصدير أو الشراكة.

و قد قام أرباب هذه المؤسسات بإعادة الهيكلة بطريقة ذاتية عن طريق عصرنة وسائل الإنتاج و التسيير و يظهرون القبول ببرامج إعادة الهيكلة.

و نشير أنه لا تتوفر إحصائيات دقيقة على عدد مؤسسات كل وضعية و لكن بتقدير أوّلي يكون كالآتي:

- المؤسسات الجيدة تمثل بضع العشرات.
- المؤسسات النامية تمثل بضع المئات (أقل من الألف).
- و بضع الآلاف (الأغلبية) بالنسبة للمؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة.

2. إعادة تأهيل المؤسسات:

لتحقيق اندماج حقيقي و ناجع في الاقتصاد العالمي، يجب تأهيل المؤسسات الجزائرية نظرا للوضعية الصعبة التي تعيشها و ذلك للرفع من مستواها محليا و دوليا.

و يمكن تعريف برنامج تأهيل المؤسسة بأنه مجموعة أو مسار من العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية ذات النشاط الصناعي أو الخدماتي بصفة عامة و هذه العمليات ذات طابع تقني تكنولوجي و تسييري بهدف وضع المؤسسة في نفس المستوى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة أو على الأقل قريبا منها، و هذا بالضرورة يجعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق ب:

- طرق التسيير.
- جودة المنتجات و تسيير النوعية.
- آليات و طرق الإنتاج المستعملة.
- تكنولوجيا عصرية.

و بصفة عامة فتأهيل المؤسسة يعني جعلها تتمتع بقدرة تنافسية و ذلك لتحقيق أرباح من خلال إنتاجية جيدة تستجيب لشروط النوعية و الجودة و التكاليف المنخفضة.

فإعادة الهيكلة هي بمثابة مرحلة انتقالية تعيشها المؤسسة قصد الانتقال من عدم الكفاءة الإنتاجية إلى التحسن و الازدهار.

إن نجاح برامج إعادة التأهيل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات و التجديدات التي تخص أساليب التنظيم و الإنتاج ، الاستثمار و التسويق و الانفتاح على الشركاء الفنيين والتجاريين و هذا المناخ الجديد يحتّم على الجزائر أن تؤهل نظام الإنتاج و محيطه بإقرار برنامج و هياكل كفيلة بإنجاح هذا التأهيل،

و على هذا الأساس فان تحقيق أهداف برنامج إعادة التأهيل يشمل عدّة إجراءات موجّهة للمؤسسة ومحيطها قصد تمكين نظام الإنتاج من التأقلم مع متطلبات المناخ العالمي الجديد[1].

تقوم المؤسسة إراديا بالانخراط في عملية إعادة الهيكلة قصد معرفة النقائص و المشاكل التي يمكن مواجهتها و لا يعتبر القيام بإعادة التأهيل إلزامي قانونيا لكل المؤسسات فالمؤسسة هي التي تتقدم بالطلب إلى الجهاز الوصي و بعد دراسة الملف تستفيد من إعانات مالية . و لا يتم تأهيل جيد للمؤسسة الا بتقوية العوامل الداخلية الخاصة بالمؤسسة و تحسين العوامل الخارجية الخاصة بمحيط المؤسسة الذي تعيش فيه.

يتم تمويل برنامج التأهيل في أغلبه من طرف الإعانات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي, كما تنص عليه اتفاقية الشراكة التي يهدف إلى إعطاء مستوى تنظيمي موحد لمؤسساتنا حتى تتمتع منتوجاتها و خدماتها بقدرة تنافسية مقبولة مقارنة بالمنتجات الخارجية. فعملية التأهيل تضم المؤسسات (كل المؤسسات), و المحيط الذي تنموا و تنطوي فيه لتصل إلى هدفها الرئيسي المتوخى من عملية التأهيل و الذي هو استمرارية فترة حياة المؤسسات, و الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية و التحول إلى الأسواق الخارجية, و خاصة خلق مناصب شغل جديدة.

و لا يتحقق ذلك الا اذا قمنا بعدّة اصلاحات أهمها:

- اصلاحات على مستوى المؤسسة: و يشمل ثلاث محاور للتأهيل و هي:

أ/ الاستثمارات غير المادية: و يتعلق الأمر بتأهيل العنصر البشري الذي أساس العملية الإنتاجية و بالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكاناته الفنية و المهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة و المتزايدة للمتعاملين معها، و باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي و التكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم و التكوين و ربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من

[1] زايري بلقاسم المرجع السابق ص 48.

الخبرة الأجنبية في هذا المجال و تبعا لهذا فقد تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي و الاقتصادي[1].

إضافة إلى إنشاء مكتب التنظيم و أخرى متعلقة بتحسين الجودة و تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات.

ب/ الاستثمارات المادية: تشمل جميع الاستثمارات المادية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و التي تتمثل في:

تجديد التجهيزات و تحديث تقنياتها.

اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي الى نجاعة افضل و تمكن من موازنة سلاسل الانتاج و رفع نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة.

ج/ اعادة الهيكلة المالية: ان تاهيل المؤسسة يتطلب في بعض الاحيان اعادة هيكلتها المالية و تمر بالمراحل التالية:

دعم الامكانات الذاتية باقحام اموال جديدة .

تثبيت التوازن للهيكلة المالية و الحد من حجم المخزونات بالنظر الى النشاط.

التحكم في حجم و نوعية الديون.

تمويل الاستثمارات برؤوس أموال مناسبة و ترشيد استعمال القروض البنكية.

- اصلاح المحيط الاقتصادي:

ان القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية مرتبطة بنسبة عريضة بمحيطها و لهذا عرضت مجموعة برامج منسقة قصد النهوض بالمؤسسة و تمكينها من شروط النجاعة و مواكبة تحولات المحيط المحلي و الدولي و ذلك من خلال :

[1] جمال بلخباط جميلة "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة " ملتقى دولي جامعة شلف افريل 2006.

أ/ اصلاح المحيط المادي من خلال توفير بنية تحتية قادرة على تسهيل الأمور أمام المؤسسات من وسائل النقل و المواصلات .

ب/ تحديث المحيط القانوني و الهيكلي و ذلك لتحرير المبادرة في ميدان انشاء المؤسسات و الاستثمار.

المخطط 17 مسار عملية اعادة الهيكلة.

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">المؤسسة</td><td colspan="3"></td><td>المحيط</td></tr>
<tr><td colspan="3">التشخيص الاستراتيجي الشامل</td><td colspan="3"></td><td>المؤسسي و التنظيمي</td></tr>
<tr><td colspan="3">مخطط اعادة التأهيل و برامج التمويل</td><td colspan="3"></td><td>الهياكل القاعدية و الخدمية</td></tr>
<tr><td colspan="3">المصادقة على مخطط اعادة التأهيل</td><td colspan="3"></td><td>البنكية و المالية</td></tr>
<tr><td colspan="3">تنفيذ م متابعة اعادة التاهيل</td><td colspan="3"></td><td>حوافز و تشجيعات الاستثمار</td></tr>
<tr><td>الصادرات</td><td>نظام الانتاج التسيير و التنظيم</td><td>التكوين و التدريب</td><td>نظام الانتاج</td><td>النوعية</td><td>التسويق و البحث عن الاسواق</td><td>التحالفات و الشراكة</td></tr>
<tr><td colspan="7">القدرة على المنافسة</td></tr>
<tr><td colspan="3">السوق المحلي</td><td colspan="2"></td><td colspan="2">الصادرات</td></tr>
</table>

المصدر وزارة الصناعة و اعادة الهيكلة.

أقيمت برامج إعادة التأهيل أولا بالتعاون بين ONUDI Organisation des nation unies pour le developpement industrielle و وزارة الصناعة واعادة الهيكلةMIR و بعد ذلك سكرت وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة برنامج تنمية PME بالتعاون مع

شركاء أجانب مثل ONUDI و البنك العالمي و الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، و المفوضية الأوروبية برنامجMEDA و GTZ وكالة التعاون الألمانية[1].

❖ **برنامج وزارة الصناعة و اعادة الهيكلة:**

قامت الحكومة الجزائرية عن طريق وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة MIR ابتداء من سنة 2000 بسلسلة من عمليات إعادة التأهيل شملت المؤسسات و محيطها و بالأساس في إطار برنامج تكاملي لتحسين التنافسية الصناعية و دعم تأهيل المؤسسات بالتعاون مع ONUDI[2].

و يمكن تبيان أهداف برنامج إعادة تأهيل المؤسسات بالرسم البياني التالي:

الشكل 18 أهداف برنامج اعادة التأهيل.

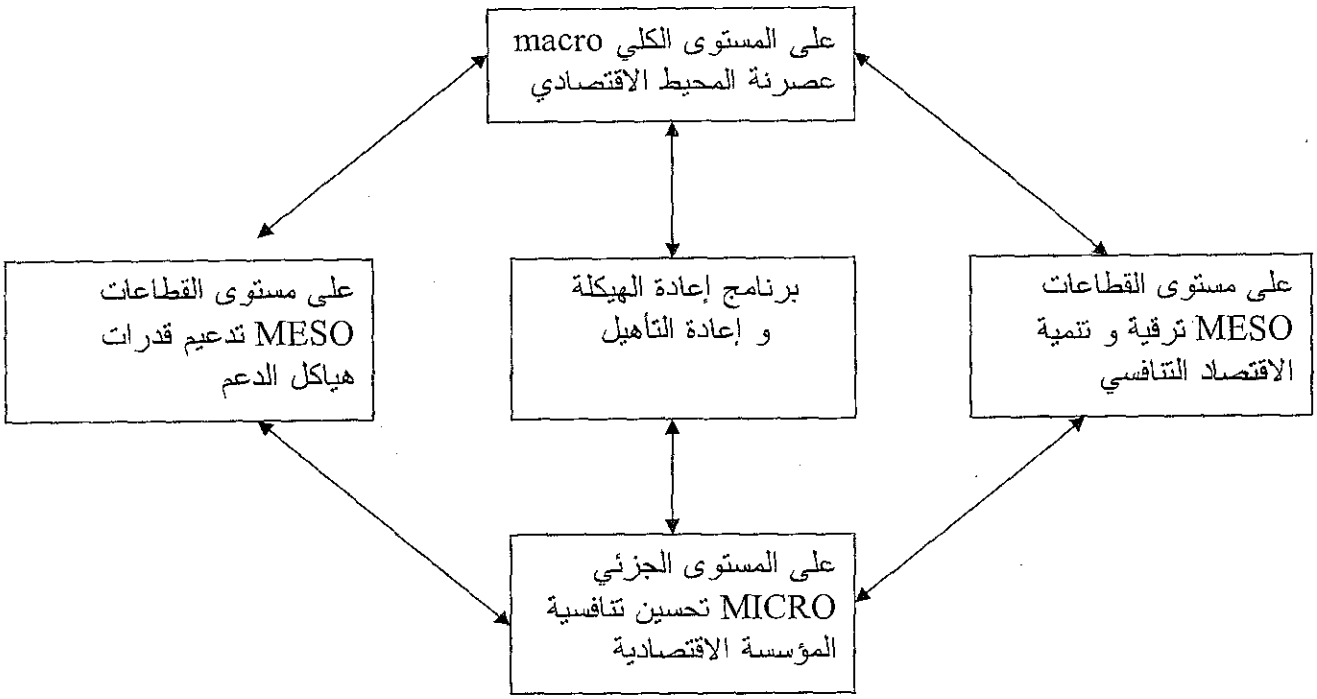

المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

[1] Khelladi Mokhtar OP.CIT.
[2] Améziane Ferguene "coopération regionale et ouverture internationale:l'Algerie dans le partenariat euromed in colloque international istumbul 26-27 mais 2006.

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن أهداف هذا البرنامج تمس ثلاث مستويات و هي:

- على المستوى الكلي:

في هذا المستوى تقوم الحكومة بإعادة تأهيل و عصرنة المحيط المباشر للمؤسسة الذي يجب عليه أن يلعب دور المنشط و المحفز لنشاط المؤسسة و في هذا الإطـــار تـــسهر الـــسلطات الاقتصادية على تحقيق الأهداف التالية:

– تكييف دور و مهام الإدارة مع مقتضيات اقتصاد السوق و تعديل النصوص القانونية و التشريعية المتعلقة بالقطاع الصناعي حتى تكون أكثر توافقا مع اقتصاد السوق.

– إعادة تنشيط و عصرنة المناطق الصناعية و مناطق النشاط.

- على مستوى القطاعات:

إن نجاح أي برنامج لإعادة التأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيـــذه لذا وضع هذا البرنامج لهدف التعريف بالهيئات المرافقة للمؤسسة و العمل على مساعدتها و ترقيتها، و تتكون هذه الهيئات من : جمعيات أرباب العمل، الهيئـــات العموميـــة، مراكـــز الموارد التكنولوجية، هيئات التكوين المتخصص، البنوك و المؤســـسات الماليـــة، المنـــاطق الصناعية.

فالهدف من برنامج إعادة التأهيل على هذا المستوى هو دعم هيئات المساعدة التي تساهم في تحسين المنافسة الصناعية للمؤسسة و تنمية الاقتصاد التنافسي.

- على المستوى الجزئي:

ان المؤسسات هي المعنية بهذه البرامج و هي المستفيدة منها سواء كانت عمومية أو خاصـــة و تشمل مختلف القطاعات و هذا البرنامج هو تكميلي لسياسات ترقية الاستثمارات و حمايـــة المؤسسات التي تواجه صعوبات ما يسمح للمؤسسة بتحسين دائم و التنبؤ بـــأهم النقـــائص و الصعوبات التي تواجهها و تبقى الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خـــلال برنامج التعديل الهيكلي ما يلي:

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن أهداف هذا البرنامج تمس ثلاث مستويات و هي:

- على المستوى الكلي:

في هذا المستوى تقوم الحكومة بإعادة تأهيل و عصرنة المحيط المباشر للمؤسسة الذي يجب عليه أن يلعب دور المنشط و المحفز لنشاط المؤسسة و في هذا الإطار تسهر السلطات الاقتصادية على تحقيق الأهداف التالية:

– تكييف دور و مهام الإدارة مع مقتضيات اقتصاد السوق و تعديل النصوص القانونية و التشريعية المتعلقة بالقطاع الصناعي حتى تكون أكثر توافقا مع اقتصاد السوق.

– إعادة تنشيط و عصرنة المناطق الصناعية و مناطق النشاط.

- على مستوى القطاعات:

إن نجاح أي برنامج لإعادة التأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه لذا وضع هذا البرنامج لهدف التعريف بالهيئات المرافقة للمؤسسة و العمل على مساعدتها و ترقيتها، و تتكون هذه الهيئات من : جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، مراكز الموارد التكنولوجية، هيئات التكوين المتخصص، البنوك و المؤسسات المالية، المناطق الصناعية.

فالهدف من برنامج إعادة التأهيل على هذا المستوى هو دعم هيئات المساعدة التي تساهم في تحسين المنافسة الصناعية للمؤسسة و تنمية الاقتصاد التنافسي.

- على المستوى الجزئي:

ان المؤسسات هي المعنية بهذه البرامج و هي المستفيدة منها سواء كانت عمومية أو خاصة و تشمل مختلف القطاعات و هذا البرنامج هو تكميلي لسياسات ترقية الاستثمارات و حماية المؤسسات التي تواجه صعوبات ما يسمح للمؤسسة بتحسين دائم و التنبؤ بأهم النقائص و الصعوبات التي تواجهها و تبقى الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال برنامج التعديل الهيكلي ما يلي:

رفع الإنتاج، تحسين الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات، تدنيـــة التكـــاليف، و تجديـــد أدوات الإنتاج.

هذا البرنامج الذي قامت به وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة MIR و ONUDI الذي انطلق سنة 2000 بانطلاقة تمهيدية شملت 50 مؤسسة، و في 2002 تمّ تدعيم البرنـــامج بمـــوارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية و بذلك حقق نشاط البرنامج من يناير 2002 الى ديـــسمبر 2005 ما يلي:[1]

الجدول 32 حصيلة برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الخاص بوزارة الصناعةMIR.

مرحلة التشخيص Phase diagnostic	الطلبات المستقبلة	324
	الطلبات المدروسة	317
	الطلبات المقبولة	218
	الطلبات المرفوضة	99
مرحلة مخطط إعادة التأهيل Phase plan de mise a niveau	الملفات الموضوعة	110
	الملفات المدروسة	96
	المؤسسات المستفيدة	93

❖ **برنامج EDPME:**

يعدّ برنامج EURO DEVELOPPENMENT PME من البرامج الأساسية الذي تشارك فيه وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا البرنامج أعد على مدى 5 سنوات بتمويل يقدر ب 62.9 مليون أورو منها 57 مليون من المفوضية الأوروبية و 3.4 مليون من الحكومة الجزائرية و 2.5 مليون من مساهمة أموال المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج. و يمتاز هذا البرنامج بثلاث أنواع من الإعانة:

[1] Abdelkarim Bougha politique d'appui à la compétitivité des entreprise algérienne PME avril 2006 p 8.

- دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: عن طريق تشخيص الوضعية يتبعها أعمال إعادة التأهيل و تنمية المؤسسات، مرافقة مع ذلك حصول المؤسسات على قروض من البنوك للاستثمار و التكوين، الإعلام و المساعدة في البحث عن الشراكة.
- مساعدة مقدمة من المؤسسات المالية و البنوك التي تتدخل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإعانة على مستوى الخبرة و الاستشارة و التكوين و المساعدة على تطوير أدوات جديدة لإقراض المؤسسات، و هذا البرنامج يجعل في متناول المؤسسات صندوق ضمان لإعانتها في تمويل برامجها لإعادة التأهيل و التنمية.
- دعم الهياكل الوسيطة و الخدمات من خلال تقوية قدرات الشركاء المهنيين و العمل على إقامة شبكة وطنية كبيرة للمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إذا كان هدف برنامج وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة هو عصرنة الإنتاج و تقديم الجودة، فان برنامج EDPME هدفه توضيح لرؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات السوق و دفعهم للقيام بتطبيق طريقة جيدة في التسيير و يتعلق الأمر بمساعدة المؤسسة على إيجاد نظام فعال لمراقبة التسيير عن طريق الاستعمال الجيد للمعلومة بتحديد نظام الإنتاج و تثبيت نظام تسيير ذو جودة عالية[1].

النتائج المحققة على هذا المستوى في 2005/12/31 ممثلة في الجدول التالي:

الجدول 33 حصيلة برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الخاص بوزارة PME-PMI.

دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 530 عملية	قبل التشخيص	140
	التشخيص	65
	عمليات إعادة التأهيل	325
دعم الأدوات المالية الجديدة للمؤسسات الصغيرة	التشخيص	3
	عمليات إعادة التأهيل	67

[1] Kheladi Mokhtar " partenariat Algérie union européenne et mise a niveau des entreprise algériennes in colloque "économie méditerranée monde arabe 26-27 mais 2006 université galatasaray.Istambul;Turquie

و المتوسطة 108 عملية	عمليات متنوعة للتكوين	36
	عمليات متنوعة	2
دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 65 عملية	التشخيص	26
	عمليات إعادة التأهيل	31
	عمليات متنوعة في التكوين	15
	دراسات و تحقيقات	8
التكوين	عمليات مختلفة في التكوين	232

Source Abdelkarim Bougha politique d'appui à la compétitivité des entreprise algérienne PME avril 2006 p13

فيما يتعلق بنوعية إنتاج المؤسسات تأتي الزراعات الغذائية agroalimentaire في المرتبة الأولي ثم تليها الصناعات الكيمائية.

سينتهي برنامج EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نهاية سبتمبر 2007 وحسب بعض التقديرات سيدرس 3000 ملف للقروض إضافة إلى برنامج ميدا2 الموجه للمؤسسات الجزائرية يكون ساري المفعول ابتداء من 2008[1].

خلاصة: بالرغم من خطر الانفتاح الاقتصادي الذي يمكنه إلحاق الأذى الكبير بالمؤسسات الصناعية في الجزائر سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة إلا أن عملية إعادة تأهيل المؤسسات تبدو بطيئة فعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتوقع أن يؤهل مع نهاية 2007 هو 3000 مؤسسة و هو رقم ضئيل مقارنة مع عددها(259556 مؤسسة سداسي الثاني 2006) إضافة إلى أن النتائج المحققة من برنامج MIR أيضا دون المتوسط مقارنة مع تونس إذ استطاعت تأهيل أكثر من 2000 مؤسسة صناعية تأهيلا جيدا مكنها من مواكبة التنافس مع الامؤسسات الأجنبية. هذا ما يدعو الى العمل على تسريع عملية إعادة التأهيل فالمؤسسات الجزائرية تفقد يوم بعد يوم حصتها من السوق الوطنية.

[1] Khelladi Mokhtar OP.CIT

3. تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات المباشرة IDE:

يعتبر تحسين مناخ الأعمال في الجزائر من الإجراءات الضرورية التي يجب أن تتزامن مع الانفتاح الاقتصادي و تكوين منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لجذب استثمارات أجنبية مباشرة لخلق الثروة و مناصب الشغل و تدعيم الصناعة الجزائرية، ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو مؤسسة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة أو من خلال عمليات الدمج و التملك. و يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. و بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ و الصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها[1]

ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توليد الادخار، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فإنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية و يترتب عنه تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا . و يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو و التنمية الاقتصادية.

[1] د احسان خضر الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا مجلة جسر التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت عدد 32 2004 ص4.

1.3. توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم:

تزايد عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة (سجلت تدفقاتها حوالي 41% سنة 1998 مع تزايدها ب25 % سنة 1999) مع تسجيل توزع غير متوازن في العالم، حاليا عشرة دول تستقبل أكثر من 70% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في حين مائة بلد الأثر تخلفا لا تستقبل إلا 1%، مع العلم أن الدول المتقدمة استقبلت في 1995 90%من هذه التدفقات : 51.6% للاتحاد الأوروبي

و 25.4% للولايات المتحدة و 12.5% لليابان[1] .

و يمكن استخراج بعض الملاحظات عن توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هي:

(1)النمو السريع للاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الدول الصناعية.(2) تمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأكثر تطورا التي جذبت في 1999 ما يقارب 4/3 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية أي 609 مليار دولار .(3) تقدم ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى الدول النامية أين جاوزت 20% سنة 1990 و انتقلت إلى 35% في 1995 بزيادة 15%.(4) ضمن الدول المستقبلة جرى تحول اتجاه الدول النمور الآسيوية جنوب شرق آسيا ب 84 مليار دولار سنة 1996 أي 50% من الاستثمارات الموجهة لدول الجنوب و 39 مليار دولار لدول أمريكا اللاتينية 24% و الباقي مقسم على الدول أوروبا الشرقية و إفريقيا و الشرق الأوسط[2].

أما الدول المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوروبي فجاذبيتها للاستثمار تبقى ضعيفة مقارنة مع الدول الأخر و في ضمن دول جنوب و شرق المتوسط، تبقى مصر و تركيا المستفيدين الرئيسيين من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة تتبعان بإسرائيل و المغرب ثم تونس أما الجزائر و سوريا يشكلان قوة جذب جد ضعيفة اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و انطلاقا من الإحصائيات السابقة فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تتماشى مع

[1] Christophe Van Huffel "IDE problèmes et enjeux pour les pays du sud et de l'ést de la méditerranée" revue Région et Développement n 13 2001 p 198.
[2] Christophe Van Huffel op.cit p 198.

محددات جذب تتناسب معها طردا ينبغي على الدول الراغبة في جذب الاستثمارات أن توفرها.

2.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإبداء العديد من الشروط التي تراها ضرورية لاستفادة الدول المستقبلة من استثماراتها و حسب تقرير خدمة الاستشارة للاستثمار الأجنبي foreign investment advisory service فالشركات الأجنبية تختار أماكن الاستقرار السياسي ثم الاستقرار الاقتصادي و شفافية النظام القضائي للدول[1].

فالمستثمرون الأجانب لا يحبذون العمل في ظل بلد يعيش مشاكل سياسية و أمنية، بمعنى آخر هذا المستثمر يخشى على أمواله و مشروعه في ظل نظام سياسي هش لا يضمن له مستقبل مشاريعها لهذا نرى انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول اكثر ديمقراطية من الدول الأخرى.

إضافة إلى الاستقرار السياسي و الأمني يأتي الشرط الثاني الاستقرار الاقتصادي و هو يستنتج من المتغيرات الكلية للاقتصاد مثل توازن الميزانية، توازن ميزان المدفوعات و التوازن النقدي و توازن الحساب الخارجي و ثبات سعر الصرف.

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية و التي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة لـــ IDE ، و يمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

أ) حجم السوق و معدل نموه : إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور و نمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر إنجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة

[1] Bouhanna Ali "la partenariat euromed et l'attractivité des pays du maghreb et du macherek vis-à-vis des IDE revue Economie & management univ tlemcen mars 2005 p283.

و توسعا في أسواقها و التي توفر فرصا جديدة للاستثمار ، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير – شرط أساسي – لكن يجب أن يكون السوق ديناميكيا و هو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا .

ب) توفر الموارد البشرية المؤهلة : تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطورة ذات قيمة مضافة عالية و بالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للإستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ ، حاليا إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار .

ج) توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف ، الأنترنيت ....) و المواصلات (البرية ،الجوية ، البحرية ، السكك الحديدية) فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم و الجيد بين كل فروعها

د) توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة : إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين ، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج و التملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا ، كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ، و من مزايا توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد و المقاولة من الباطن و التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى .

3.3. واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد العوامل إن لم يكن أهمها في تحقيق النمو وبطبيعة الحال، تحقيق نمو إقتصادي نوعي يرتكز على إستثمار منتج، بمعنى إستثمار قادر على خلق الثروة وإنتاج السلع وتوفير مناصب الشغل.

و بالنظر الى احصائيات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر نلاحظ أنها تطورت تطورا ملحوضا في السنوات الأخيرة مقارنة مع عقد التسعينات الذي شهد عدم الاستقرار السياسي و الأمني.

الجدول 34 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 1995-2004 بالمليون دولار.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة IDE	25	270	260	501	507	438	1196	1067	2519	5857

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون و التنمية : تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2002

إحصائيات 2003-2004 من كتاب عبداللطيف بن اشنهو les nouveaux investisseurs 2006 ص 8

يرجع الارتفاع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الاونة الأخيرة الى

عدّة أسباب أهمها فتح رأس مال بعض المؤسسات العمومية للبيع مثل مركب الحجار لصناعة الحديد و الصلب إضافة إلى الاستثمار الكبير في مجال المحروقات ضف إلى ذلك بيع رخص الهاتف النقال و دخول بعض البنوك على غرار societé generale الفرنسية.

بالرغم من التسويق الكبير الذي قامت به الدولة لجلب الاستثمارات الاجنبية و الامكانات التي سخرت لذلك الا أن هذه الأخيرة ضلت ضعيفة مقارنة مع الجارين تونس و المغرب و

السبب يعود إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال هش. بمعنى أنه أقل من القدرات التي يتوفر عليها الاقتصاد، كما أن الاستقرار السياسي لا يزال هدفا بعيد المنال، كما أن الاستقرار الاقتصادي(بمعنى إطار اقتصادي لا يعاني من التضخم، وأسس اقتصادية متينة) ضعيف، كما أن الرؤية الإقتصادية غير واضحة المعالم، بسبب غياب المعطيات الإستشرافية وغياب التخطيط على المدى المتوسط والبعيد، كما أن اليد العاملة الجزائرية ورغم كونها غير مكلفة، غير أن إنتاجيتها ضعيفة جدا .

وفي مقابل هذه الوضعية غير المشجعة للجزائر، فإن الدول المنافسة على الإستثمارات الأجنبية في القارة الإفريقية (تونس ، المغرب، مصر، إفريقيا الجنوبية)، تتوفر على شروط جد تنافسية بالمقارنة مع الجزائر، بل أنها تمثل أهم الدول المستقطبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الإفريقية. وبالتالي فإن الرهان على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كسبيل جديد لتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، يعتبر لعبة محفوفة بالمخاطر ستزيد من هوة التأخر المتراكمة في مجال الإستثمار المنتج. وبدون الإستغناء عن البحث عن إستثمارات أجنبية مباشرة التي يمكن أن تساهم في بناء الإقتصاد الجزائري الجديد المندمج بشكل إيجابي في مسار العولمة، يجب الرهان أولا عن الإستثمارات المحلية الوطنية التي تنتظر إمكانية تحقيق مشاريعها[1].

من هذا المنطلق يجب على الحكومة أن تعول على الاستثمارات المحلية و تشجيع المبادرات الفردية على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل الوفرة المالية الحالية، عن طريق تسهيل و تيسير الظروف الملائمة لان هذا النوع من المؤسسات هو الذي يخلق مناصب الشغل بكثرة و بعث نمو اقتصادي صلب و زيادة الصادرات خارج

[1] عبدالمجيد بوزيدي الإستراتيجية الصناعية: هل يمكن المراهنة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟ مقال نشر في جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2007/04/25

المحروقات مع العلم أن بعض الدول كفرنسا تنشأ سنويا 170 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة مواضيع كان أبرزها واقع سوق العمل في الجزائر، و الترتيبات و الإجراءات التي اتبعتها الدولة للتخفيف من حدة البطالة، غير أنها لم تكن فعالة و لم تؤثر على النمو الاقتصادي و الإنتاجية ، و أيضا الأرقام المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء لا تعكس حقيقة البطالة في المجتمع بالنظر إلى المنهجية المتبعة في الإحصاء ثم بعد ذلك تطرقنا للآثار المحتمل وقوعها على سوق العمل و التي من خلالها ستكون سلبية على القطاعات الاقتصادية في المدى القصير و محتمل إن تتحسّن في الأمدين المتوسط و البعيد، و لكن بشرط قيام الدولة بالإجراءات اللازمة لتأهيل القطاع الصناعي و تيسير الاستثمار و خلق مناخ جيد و مناسب للأعمال لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية و الإنشاء المكثف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لامتصاص البطالة و تحقيق نمو اقتصادي فعّال.

الخاتمة العامة

وقعت العديد من الدول المتوسطية شراكة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي غداة الإعلان الرسمي عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة، و هذه البلدان هي حاليا في مرحلة متقدمة من الاندماج الاقتصادي و الانفتاح على الاتحاد الأوروبي كلية عن طريق إنشاء منطقة التبادل الحر، غير أن الجزائر دخلت متأخرة نوعا ما في هذا المسار نظرا لصعوبة و طول فترة المفاوضات و الأزمات السياسية و الاقتصادية التي مرّت بها.

وقّعت الجزائر على الاتفاق الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، الذي يتمثل هدفه الأساسي الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بينهما، و تأمل الجزائر من هذا الاتفاق الاندماج في الاقتصاد الأوروبي ثم العالمي مع الاستفادة من بعض من بعض الإعانات الأوروبية التي تمكنها من إصلاح الوضع الاقتصادي الداخلي لمواجهة المنافسة الخارجية و خاصة الأوروبية و التقليل من التكاليف السلبية لهذه الفترة الانتقالية خاصة و أن الجزائر تخسر عاما بعد عام مداخيل جبائية ضخمة.

إن منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها تتمثل بصفة عدم التكافؤ، بين اقتصاد منعزل و ضعيف كالجزائر و اتحاد اقتصادي قوي و صناعي كالاتحاد الأوروبي مع العلم أن كثير من الخبراء و الاقتصاديين دعوا قبل هذا إلى إنشاء منطقة تبادل حر غربية بين دول المغرب العربي و دول أوروبا الغربية الجنوبية ثم بعد ذلك توسيعه إذا أمكن.

بالرجوع إلى اتفاق الشراكة الموقع نجد أن آثاره على الاقتصاد الجزائري ستكون عديدة في المدى القصير و المتوسط و البعيد، إذ أن حجم التجارة بين الطرفين سوف يزداد بما يؤثر على القطاعات الاقتصادية المهمة في الجزائر مثل القطاع الصناعي، و ينتقل التأثير مباشرة إلى سوق العمل و التشغيل في المدى القصير بزوال الأنشطة غير التنافسية أما في المدى المتوسط و البعيد يتحسن الوضع تدريجيا بشرط القيام بإصلاحات كبيرة على مستوى المؤسسات بإعادة تأهيلها و عصرنتها بصفة كبيرة ، إضافة إلى ذلك تحسين مناخ الأعمال

لزيادة الاستثمارات المحلية و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أن رهـــان الانفتاح التجاري يبدو صعبا بدون دخول معتبر لرؤوس الأموال الأجنبية المرتبطة مباشـــرة بالإعلان عن توقيع اتفاق الشراكة.

لا بد من الإسراع قدر المستطاع في اتخاذ تدابير و إجراءات الإصلاح الاقتصادي أو ما يسمى بالسياسات المرافقة للانفتاح الاقتصادي حتى تقلل الدولة من الآثار السلبية المحتمل وقوعها على القطاعات الاقتصادية و سوق العمل.

إضافة إلى ذلك يجب الاعتناء أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي من شأنه أن يخلق ألاف مناصب الشغل و منحه كل التسهيلات و حل معظم المشاكل التي يعـــاني منها كمشكل العقار الصناعي و التمويل و دفعه للإنتاج أكثر من خـــلال التحفيـــز كخفـــض الضرائب.

إعادة هيكلة النظام البنكي و المنظومة المصرفية ككل التي تعتبر حجر الزاوية في أي إنعاش و تقدم اقتصادي، خاصة و أن معظم المسؤولين يعدون بذلك دون نتيجة ، فـــي ظـــل وجود اختلاسات كبيرة و فضائح مالية قوية على غرار قضية بنك الخليفة، حيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري الأسوأ في المغرب العربي و من شأنه أن يبعد الكثير من المـــستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في الجزائر.

تعتبر الصناعة الجزائرية القطاع المعني بقوة في اتفاق الشراكة مع العلم أن هذا القطاع يظهر منذ أزيد من عشرية نتائج هزيلة بالرغم من انفراج عائق التمويل الخارجية لم تتمكن الصناعة الجزائرية بعد من تخطي نسبة النمو المعدومة. إضافة إلى أن تحولات الصناعية العالمية جعلت النمط الصناعي الجزائري نمطا تجاوزه الزمن لاقتصاره على إنتاج مواد موجدة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، إن الإبقاء على الصناعة الوطنية على الوضع الحالي الذي هي عليه سيؤدي إلى استتباب عائقين اثنين:1)قبول المستويات الحالية الضعيفة لإنتاجية العمل و مردودية رأس المال، و زيادة خسارة المزيد من الحصص في السوق الداخلية

و البقاء في حالة عجز عن اقتحام الأسواق الخارجية.2)الاستمرار في التبعية لمداخيل المحروقات غير المضمونة و غير الكافية لضمان سير الاقتصاد و المجتمع.

و قد قدم مؤخرا وزير المساهمات و ترقية الاستثمار وثيقة تتعلق بإستراتيجية جديدة لتطوير الصناعة الجزائرية خاصة و أن الجزائر على أعتاب الدخول في المنظمة العالمية للتجارة، و لهذا نخرج بإشكالية جديدة من هذا البحث و هي ما مدى قدرة الإستراتجية الصناعية الجديدة التي تدرسها الحكومة في مواجهة الآثار المستقبلية للانفتاح الكلي للاقتصاد الجزائري (منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية إضافة إلى الدخول الوشيك إلى المنظمة العالمية للتجارة و ربما إنشاء مناطق تبادل حر أخرى خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية على غرار المغرب.)

قائمة المراجع العربية

1- أحمد فريد مصطفى " التحليل الاقتصادي الكلي" مؤسسة جامعة الإسكندرية 2000

2- أسامة المجذوب "العولمة و الإقليمية" الدار المصرية اللبنانية 2001.

3- إبراهيم التهامي و آخرون " العولمة و الاقتصاد غير الرسمي" مخبر الإنسان و المدينة

4- إسماعيل العربي ، فصول في العلاقات الدولية المؤسسة الوطنية للكتاب 1990 جامعة منتوري قسنطينة.

5- وداد أحمد كيكسو " العولمة و التنمية الاقتصادية" المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت 2002.

6- عبد المطلب عبد الحميد" العولمة الاقتصادية " الدار الجامعية مصر 2006

7- قدي عبد المجيد "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة الثانية 2005.

8- ضياء مجيد الموسوي " الخوصصة و التصحيحات الهيكلية أراء و اتجاهات " OPU 2005.

9- حسين عمر " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر " دار الفكر العربي الطبعة الأولى القاهرة 1998 .

10- فتح الله ولعلو أوروبا و الدول العربية دار المغربية للنشر.

11- ندوة برشلونة الأوروبية المتوسطية 27-28 نوفمبر 1995 النص النهائي.

12- سمير صارم "أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة" دار الفكر دمشق سوريا 2001

13- مصطفى سلمان و آخرون مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة للنشر الأردن 2000.

14- محمد شريف المان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" OPU 2004

15- عمر صخري "التحليل الاقتصادي الكلي" OPU الطبعة الخامسة 2005

المجلات

1- عبد الوهاب شنان "دراسة حول الخوصصة و التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة عدد 8 /1997.

2- زايري بلقاسم "الآثار المتوقع لمنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" cread n61 2002.

3- زعباط عبد الحميد " الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول 2004 جامعة شلف.

4- بوهزة محمد "تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون و الشراكة الأورو متوسطية " في ملتقى الدولي بعنوان التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " جامعة سطيف 2004.

5- زايري بلقاسم " السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد3 ديسمبر 2005

6- عبد اللطيف بوغرسة " آثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة العدد 01 /2001

7- قدي عبد المجيد "الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات" في الندوة الدولية بعنوان " التكامل الاقتصادي العربي كتلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية" جامعة سطيف 8-9 ماي 2004.

8- عبد الله التركماني " العرب و الشراكة الاورومتوسطية" منتدى الحوار الديمقراطي 2005.

9- عبد الله التركماني " البعد الثقافي في الشراكة الأورومتوسطية" محاضرة في منتدى الحوار الديمقراطي 2005/12/29

10- البشير عبد الكريم "تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينيات" مجلة اقتصاد شمال افريقيا شلف 2004.

11- حسن الحاج "مؤشرات سوق العمل" مجلة جسر التنمية الكويتية عدد 16

12 - قدي عبد المجيد النظام الجبائي الجزائري في الألفية الثالثة" ملتقى وطني بعنوان الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة جامعة البليدة ماي 2002.

13 - عبد المجيد بوزيدي" أزمة الصناعة في الجزائر" مقال منشور في جريدة الشروق اليومي الجزائر 2007/03/07.

14- زايري بلقاسم " السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد3 ديسمبر 2005.

15- جمال بلخباط جميلة "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة " ملتقى دولي جامعة شلف افريل 2006.

16- د احسان خضر الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا مجلة جسر التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت عدد 32 2004.

17- عبد المجيد بوزيدي الإستراتيجية الصناعية: هل يمكن المراهنة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ مقال نشر في جريدة الشروق اليومي بتاريخ 2007/04/25

المذكرات و الدراسات:

1- مقدم عبيرات " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2002.

2- محمد عباس محرزي" نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي" أطروحة دكتوراه غير منشورة 2005 جامعة الجزائر

3- خلفيات الشراكة الأورومتوسطية مذكرة ماجستير غير مطبوعة جامعة الجزائر.

4- ديدوح شكرية "الدولة و سوق العمل" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تلمسان 2004-2003

المراجع باللغة الأجنبية

1- A. Benachenhou " les nouveaux investisseurs" alpha design mai 2006.

2- A mebtoul "l'Algérie face aux défis de la mondialisation" OPU 2002.

3- ALAIN BEITONE ET AUTRES « dictionnaire de la sciences économiques »

« productivité » ARMAND COLIN .2004

4- Arezki IGHEMAT, Le marché du travail en Algérie,CERREQ , série n° 001,

Alger, 1989.

5- Balta Paul, méditerranée, "Défis et enjeux, l'harmattan", Paris

6- Guy Caire « Economie du travail » édition BREAL 2001.paris

7- Hamid m. Temmar « les fondements théoriques de libéralisme » OPU 2005

8- J.M.Albertini "mondialisation et stratégies industrielles" Edition MILAN 1999

9- J.M.Albertini & Ahmed Silem « comprendre les théories économiques »

édition du seuil 2001

10- Joéll jalladeau, introduction à la macroéconomique, (édition ouvertures

économiques, Belgique1993

11- Joseph Stiglitz & carl walsh " principes d'économie moderne" 2 edition de boeck 2004.

12- laboratoire CREAD "la méditerranée occidentale" 2003.

13- OIT la normalisation international du travail nouvelle série 53 Genève 1953.

14- ONS l'emploi et le chômage éditions Algérie 1995.

ETUDES ET MEMOIRES

1- Abdel Karim Bougha politique d'appui à la compétitivité des entreprise algérienne PME avril 2006.

2- CNES « le secteur informel (illusion et réalité) algerie2004.

3- CNES " la taitrise de la globalisation: une nécessité pour les plus faibles" bulletin officiel n 11.

4- Commission européenne « union européenne-maghreb 25 ans de coopération.

22- OIT « le marché du travail et emploie en Algérie » Alger octobre 2003

8- Rapport de la section extérieures de la politique commerciale et du développement sur « la politique méditerranéenne de la communauté européenne » in communauté européennes assemblée consultative économique et sociale , « la politique méditerranéenne de la communauté européenne Bruxelle.

- Youcef Ben Abdallah " ouverture commerciale et compétitivité de l'économie: un essai de mesure de l'impact des accord d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation" FEMISE avril 2005 p 4

Articles et communication .

1- Améziane Ferguene "coopération regionale et ouverture internationale:l'Algerie dans le partenariat euromed in colloque international istumbul 26-27 mais 2006.

2- Bouhanna Ali "la partenariat euromed et l'attractivité des pays du maghreb et du macherek vis-à-vis des IDE revue Economie & management univ tlemcen mars 2005.

3- Cherif Chakib & Tchouar kheir-Eddine « Chômage et politique de l'emploi en Algérie » colloque international sur les politique économique Tlemcen 2005.

4- CHERIF CHAKIB "bilan de stabilisation économique 1994-1998. revue sciences humane Constantine.

5- Christophe Van Huffel "IDE problèmes et enjeux pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée" revue Région et Développement n 13 2001.

6- entretien realise par Mézine Rabhi avec PR Lamri .Liberté 1 novembre 2005.

7-Kheladi Mokhtar " partenariat Algérie union européenne et mise a niveau des entreprise algériennes in colloque "économie méditerranée monde arabe 26-27 mais 2006 université galatasaray.Istambul;Turquie.

8- L'algérie a-t-elle conclu un bon accord d'association avec l'union européenne.

9- Mahmad Saib Musette « les théories économiques a l'épreuve du chômage » CREAD N 45 1998 .

10- Rachid Boudjema "la mondialisation: concept et réalité" les cahiers du CREAD n° 61 2002.

11- Riadh Bouriche " diversification de la production" article le quotidien d'oran 16mars 2006.

26- Zine Barka "réflexion sur les incidences fiscales et douanières de l'accord d'association Algérie-UE in colloque international " Accord d'association Euro-méditerranéens expériences et perspectives" université de Tlemcen 2005.

Site web

6- Site web ASEAN http://www.aseansec.org/64.htm

9- Site web la documentation française « document d'actualité partenariat euromed »

5- Site web d'ALENA PUBLICATION " L'ALÉNA : DÉJÀ DIX ANS – RAPPORT PRÉLIMINAIRE" P7

4- Site web nafta http://www.dfait-maeci.gc.ca/nafta-alena/speech-fr.asp "L'ALENA:UNE DÉCENNIE DE RENFORCEMENT D'UNE RELATION DYNAMIQUE

فهرس الجداول

الجدول 1: مؤشر الانتشار الجغرافي لأكبر مائة شركة متعددة الجنسية.....8

الجدول2: بعض المعطيات الإحصائية الاقتصادية على دول المتوسطية.....28

الجدول3: تواريخ عقد اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الاوروبي
و الشركاء المتوسطيين.....45

الجدول4: تقسيم المبالغ برنامج ميدا 1 على الدول المعنية.....53

الجدول5: تطور الاهتمام الاقتصادي حسب القطاعات.1960-1977.....58

الجدول6: الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات
المالية مع الاتحاد الأوروبي.....60

الجدول7: تطور نوعية الصادرات الجزائرية الموجة إلى
المجموعة الأوروبية1970-1977.....60

الجدول9 : تطور قيمة الصادرات و الواردات الجزائري من 76-88 بالمليون دينار.....61

الجدول10: تطور و تقسيم الصادرات الجزائرية حسب
الدول المستقبلة لها 92-2004.....62

الجدول11: تطور و تقسيم الواردات الجزائرية حسب
الدول.1992-2004 بالمليون دينار.....63

الجدول12: تطوّر مستوى تنفيذ برنامج ميدا الخاص بالجزائر.....71

الجدول13 تطور طلبات و عروض العمل في الجزائر 1966-2001.....116

الجدول14 تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان النشطين
خلال الفترة 1986-2004.....119

الجدول15 تطور عدد المشتغلين في الجزائر من 1990 إلى 2004.....120

الجدول16 توزع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية.....121

الجدول 17 توزيع اليد العاملة حسب الحالة المهنية.....122

الجدول 18 توزيع العاملين حسب الأعمار.....123

الجدول 19 توزيع العاملين حسب الأماكن و الجنس.....124

الجدول 20 تطور الشغل غير الرسمي 1992-2003.....126

الجدول21 تطور العاطلين عن العمل حسب الاعمار.....128

الجدول22 توزع العاطلين عن العمل حسب المناطق و الجنس.....129

الجدول23 توزع العاطلين عن العمل حسب المدّة الزمنية.....130

الجدول24 طريقة تمويل المشروعات الخاصة ب ANSEJ.....139

الجدول25 النتائج المحصّل عليها جراء إقامة أجهزة الشغل.....143

الجدول26 تطور الواردات الجزائرية حسب نوعية المنتجات بالمليون دينار.....145

الجدول27 تطور الصادرات الجزائرية حسب النوعية.....148

الجدول28 رزنامة التخفيض الجمركي في إطار اتفاق الشراكة الأورو-جزائري.....153

الجدول29 حصة الارادات الجمركية من مجمل ايرادات الدولة الجزائر. 154

الجدول30 تطور مؤشر الانتاج الصناعي للقطاع الصناعي حسب فروع النشاط..... 163

الجدول31 تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....167

الجدول32 حصيلة برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الخاص بوزارة الصناعةMIR.....175

الجدول33 حصيلة برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الخاص بوزارة PME-PMI.....176

الجدول34 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1995-2004 بالمليون دولار.....182

فهرس الأشكال

الشكل1 مستويات التكامل الاقتصادي.....17

الشكل 2: تقسيم البروتوكول المالي الأول حسب البلدان و القطاعات.....36

الشكل 3: توزيع البروتوكول المالي الثاني حسب القطاعات و البلدان.....37

الشكل 4: توزيع البروتوكول المالي الثالث حسب القطاعات و البلدان.....38

الشكل 5: توزيع البروتوكول المالي الرابع حسب القطاعات و البلدان.....43

الشكل 6 دالة الإنتاج عند الكلاسيك.....90

الشكل 7 دالة عرض العمل عند الكلاسيك.....92

الشكل 8 منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك.....94

الشكل 9 التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.....95

الشكل 10 منحنى التوازن العام عند الكلاسيك.....97

الشكل 11 عرض العمل عند كينز.....100

الشكل 12 التوازن في سوق العمل عند كينز.....101

الشكل 13 منحنى تفسير نظرية البحث عن العمل.....104

الشكل 14 نمذجة نظرية الأجور الفعالة.....108

الشكل 15 منحنى تفسيري لنظرية اختلال سوق العمل.....112

الشكل16: تطور معدل النمو الطبيعي للسكان.....118

المخطط 17 مسار عملية إعادة الهيكلة.....172

الشكل 18 أهداف برنامج إعادة التأهيل.....173

المحتويات

الفصل الأول: العولمة الاقتصادية و الشراكة الأورو-متوسطية

مقدمة الفصل الأول.....01

المبحث الأول: العولمة... إطار جديد للاقتصاد العالمي.....02

المطلب الأول: العولمة...نحو نظام اقتصادي وحيد .unique.....03

1. مفهوم العولمة:..... ...03

2. مظاهر العولمة الاقتصادية:.....04

- زيادة المبادلات التجارية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي:.....04
- انفجار و تدفق المبادلات المالية و الاستثمارات في الخارج:.....05
- تزايد عظم دور الشركات متعددة الجنسيات:.....06

3. آثار العولمة الاقتصادية:.....08

- الآثار الايجابية للعولمة الاقتصادية:.....09
- الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية:.....10

4. دور الدولة في إطار العولمة: 12

المطلب الثاني: الإقليمية... و التوجه نحو التكامل الاقتصادي 15

1. تعريف التكامل الاقتصادي:.....15

2. مستويات و مراحل التكامل الاقتصادي:.....16

1.2. الاتفاقيات التجارية التفضيلية:.....17

2.2 . منطقة التبادل الحر:.....18

3.2 . الاتحاد الجمركي:.....18
4.2. السوق المشتركة:.....19
5.2. الاتحاد الاقتصادي:.....19
6.2. مرحلة التكامل الاقتصادي التام:.....20
3. أهداف التكامل الاقتصادي:.....20
المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.....22
1. الاتحاد الأوروبي:.....22
2. اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا.....25
3. تجمع بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN.....26

المبحث الثاني: الشراكة الأورو-متوسطية.....27
المطلب الأول: المكانة الاقتصادية و الاستراتجية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط....27
1. الدول المعنية بالاتفاقيات الأورو-متوسطية:.....27
2. خصائص المنطقة.....28
1.2. من الناحية الاقتصادية:. 28
2.2. المكانة الإستراتجية للمنطقة المتوسطية:.....30
3.2. التباين التكنولوجي و الثقافي و العلمي في المنطقة المتوسطية:.....30
4.2. منطقة التوترات السياسية و الأمنية:.....31
المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون بين الدول الأورو-متوسطية.....31
1. اتفاقيات التعاون في الستينيات:.....32
2. السياسة المتوسطية الشاملة خلال منتصف السبعينات.....34
1.2. الاتفاقيات الموقعة مع دول المغرب العربي:.....35
2.2. اتفاقيات التعاون مع دول المشرق العربي:.....38

3.2. اتفاقية التعاون مع الدول المتوسطية غير العربية:.....39
المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة و مقاربة الشراكة.....40
1. السياسة الأوروبية المتجددة.....42
2. مؤتمر برشلونة 1995.....45
1.2. أهداف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة:.....46
2.2. أهداف الدول المتوسطية الشريكة:.....47
3.2. مجالات الشراكة الأورومتوسطية:.....48
- المجال السياسي الأمني:.....49
- المجال الاقتصادي و المالي:..... 50
- المجال الثقافي و الاجتماعي:.....54
4.2. تساؤلات على محتوى الشراكة الأورومتوسطية:.....55

المبحث الثالث: من التعاون إلى الشراكة الأورو-جزائرية.....57
المطلب الأول: تاريخ التعاون الأورو-جزائري.....57
1. مرحلة الستينات.....57
2. اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية في منتصف السبعينات:....58
3. العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية خلال التسعينات:.....61
المطلب الثاني: الشراكة الأوروجزائرية الجديدة.....64
1. مراحل المفاوضات:.....64
2. مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية:.....66
3. أسباب و دوافع الجزائر لعقد اتفاق الشراكة: 73
خلاصة الفصل.....74

تمهيد.....75

المبحث الأول: مفاهيم أساسية البطالة و التشغيل.....76

المطلب الأول: البطالة.....76

1. البطالة من منظور الديوان الوطني للإحصاء: 78

2. أنواع البطالة:.....78

1.2. البطالة الدورية:.....78

2.2. البطالةالاحتكاكية:.....79

3.2. البطالة الهيكلية:.....79

4.2. البطالة السافرة أو الظاهرة.....80

5.2. البطالة المقنعة:.....80

المطلب الثاني: التشغيل.....81

1. مفهوم العمل:.....81

2. أنواع العمل:.....81

1.2 . العمل في العصور القديمة: 81

2.2 العمل بالأجرة: 81

3.2 عمل غير الأجير:.....82

3. إنتاجية العمل:.....82

4. قياس معدل العمل:.....82

المطلب الثالث: سوق العمل.....83

1. مفهوم سوق العمل:.....83

2. طريقة جمع البيانات و المعلومات من سوق العمل في الجزائر:.....84
3. العوامل المؤثرة على سوق العمل:.....86
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل.....89
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير سوق العمل.....89
1. دالة الإنتاج و تحديد حجم العمل:.....89
2. سوق العمل:.....91
أ. عرض العمل:.....91
ب.الطلب على العمل:.....93
ج. التوازن:.....94
المطلب الثاني: سوق العمل عند كينز KEYNES.....98
1. الطلب على العمل:.....99
2. عرض العمل:.....99
3. التوازن في سوق العمل:.....101
المطلب الثالث: سوق العمل في الفكر الحديث:.....102
1. نظرية رأس المال البشري:.....102
2. نظرية البحث عن العمل:.....103
3. نظريات العمل التعاقدي: les théories des contras implicite.....105
1.3. نظرية العقود الضمنية:.....105
2.3. نظرية الأجور الفعالة: salaire d'efficience.....106
4. نظرية تجزئة سوق العمل:.....109
5. نظرية اختلال التوازن:.....110
خلاصة الفصل.....113

الفصل الثالث: أثار الشراكة الأورومتوسطية على سوق العمل الجزائري

تمهـــــــيد.....114

المبحث الأول: وضعية سوق العمل و ترتيبات مكافحة البطالة.....115

المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر.....115

المطلب الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر.....118

1. تطور حجم القوى النشيطة:.....118

2. القوى العاملة المشتغلة populations occupées.....120

1.2. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات:.....121

2.2. توزيع القوى العاملة حسب الحالة المهنية:.....122

3.2. توزيع العاملين حسب فئات العمر:.....123

4.2. توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس:.....124

5.2. التشغيل في القطاع غير الرسمي.....125

3. القوى العاملة غير المشتغلة (البطالون) population en chômage....126

1.3. توزيع القوى العاطلة عن العمل حسب فئات العمر:.....128

2.3. توزيع القوى العاطلة حسب المناطق و الجنس:.....129

3.3. توزيع القوى العاطلة عن العمل حسب المدّة الزمنية:.....130

المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة.....131

1. أجهزة التشغيل:.....131

1.1. الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:.....131

أ. برامج تشغيل الشباب:.....132

ب.جهاز الإدماج المهني:.....132

2.1 . الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS :....132

أ. التعويض مقابل النشاطات ذات منفعة عامة: 132

ب. الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة
.133.....TUP-HIMO
ج. عقد ما قبل التشغيل:CPE.....134
د. التنمية الجماعية:DC.....136
ه. القروض المصغرة:.....136
3.1. الأجهزة التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين من البطالة:.....138
4.1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:.....139
5.1. أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات:.....140
أ. جهاز صيانة التشغيل.....140
ب. ترقية الاستثمارات:.....140
2. اثار أجهزة التشغيل على التقليل من حدّة البطالة:.....141
1.2. مخطط دعم الانعاش الاقتصادي:.....142
2.2. دور أجهزة الشغل:.....142
خلاصة 143
المبحث الثاني: آثار الشراكة على سوق العمل و السياسات المرافقة لنجاحها.....145
المطلب الأول: تحليل هيكلة التبادل الخارجي للجزائر.....145
1. الواردات:.....145
2. الصادرات:.....147
3. تحليل هيكل التبادلات التجارية الخارجية للجزائر:.....150
4. تطور نظام التعريفات الجمركية الجزائري:.....151
5. أثر اتفاق الشراكة على المداخيل الجبائية الجزائرية:.....152